دور العوامل الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية الروسية منذ وصول بوتين للحكم

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية.

تخصص: علاقات دولية.

إعداد الطالبة:

مسيسيليا سليماني

إشراف الأستاذ:

أ. د. مصطفى خواص

الأستاذ	مؤسسة الإنتساب	الصفة
أ.د سيد أحمد كبير	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
أ.د مصطفى خواص	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د نسيمة عقة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

"روسيا لا تحتاج إلى أي أراض، لدينا مساحة كافية ولكن يجب على روسيا حماية مصالحها الوطنية".

فلاديمير بوتين

المؤتمر الصحفي السنوي، 17 ديسمبر 2015.

شكر وعرفان

قبل كل شيء أشكر الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع. وتقديرا لكل من ساهم عن قرب أو بعد في إنجاز هذه المذكرة، أتقدم بجزيل الشكر إلى:

❖ عائلتي العزيزة التي كانت سندا لي.

❖ إلى الأستاذ الدكتور المشرف: خواص مصطفى، الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته العلمية والمنهجية القيمة.

❖ إلى اللجنة الموقرة، والأساتذة الكرام على قبول مناقشة المذكرة.

❖ إلى الأساتذة الذين قدموا العون وساهموا بعلمهم: الأستاذ علي لراري، الأستاذ عادل جارش، الأستاذ إبراهيم تيقامونين، الأستاذ عامر ناصر.

❖ إلى كل أفراد أسرة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

❖ إلى كل زملائي ورفيقاتي: آية بلعليات، شفاء نور الإيمان بيرزمزم، كنزة قوارف، بن حمودة ماريا نبية، وصال عمر، محمد شنغل وإلى جميع أحبتي.

الملخص:

تلعب العوامل الداخلية دورا محوريا في توجيه السياسة الخارجية الروسية من خلال التأثير على قرارات صناع السياسات وتوجهاتهم. وتشمل هذه العوامل مجموعة متنوعة من المتغيرات: السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تؤثر على كيفية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الروسية، وتحديد أولوياتها وتوجهاتها.

تستعرض هذه الدراسة دور كل عامل من هذه العوامل على حدة، وتدرس مجموعة محددة من التدخلات الروسية في مناطق جغرافية مختلفة كتدخلها في أوكرانيا لضم شبه جزيرة القرم، والتدخل الروسي في الشرق الأوسط بالتحديد في سوريا وتدخلها في شمال إفريقيا في ليبيا، لتحديد أبرز الفواعل التي لعبت دورا في التأثير على توجيه السياسة الخارجية الروسية في هذه المناطق.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مركزية مفادها أن: المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الروسية هو العامل السياسي المتمثل في النظام السياسي، الذي يركز السلطة في يدي بوتين والذي يمارس صلاحيات واسعة في توجيه استراتيجيات السياسة الخارجية الروسية وتحركاتها.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية الروسية، العوامل الداخلية، النظام السياسي، فلاديمير بوتين، التدخلات الروسية، النخبة السلافية.

فهرس المحتويات

العنوان	ص
صفحة الاستهلال	A
شكر وعرفان	B
الملخص	C
مقدمة	D
قائمة الجداول والأشكال	1
الفصل الاول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية	12
المبحث الاول: دور المؤسسات السياسية في تشكيل السياسة الخارجية	14
المطلب الاول: نظام الحكم الروسي منذ وصول بوتين للحكم	14
المطلب الثاني: بوتين و"السيلوفيك" قوة الأمن والهيمنة السياسية.	19
المطلب الثالث: الرأي العام الروسي والمعارضة: حالة الرقابة والضعف.	23
المبحث الثاني: الاقتصاد كمحرك للسياسة الخارجية	26
المطلب الاول: اقتصاد الأسلحة	26
المطلب الثاني: النفط والغاز: مصدر السلطة والضغط.	27
المطلب الثالث: العقوبات كعامل دفع للخارج.	29
المبحث الثالث: الثقافة والهوية كأدوات في رسم التوجه الخارجي.	31
المطلب الاول: القومية المحافظة: الخطاب والأيديولوجية.	31
المطلب الثاني: الأوراسية الجديدة: التصور الامبراطوري والقوة العظمى	34
المطلب الثالث: المنظمات الحكومية غير الحكومية والإعلام: محدودية الحرية وتأثير الدولة.	38
المطلب الرابع: التركيبة السكانية والتحديات المستقبلية.	41
الفصل الثاني: قياس تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية الروسية: دراسة حالات تطبيقية.	45
المبحث الأول: الضم الروسي لشبه جزيرة القرم (2014): تحليل الدوافع المحفزات.	47
المطلب الأول: تاريخ شبه جزيرة القرم: من الامبراطورية الروسية إلى الصراع الحالي	47
المطلب الثاني: دوافع ضم شبه جزيرة القرم.	48
المطلب الثالث: ضم شبه جزيرة القرم: الآليات والمحددات	51
المبحث الثاني: التدخل الروسي في سوريا (2015): تحليل من منظور العوامل الداخلية.	55
المطلب الأول: العوامل السياسية والعسكرية المؤثرة	55
المطلب الثاني: إعادة الإعمارو الاستثمار في القطاع الطاقوي وسوق الأسلحة.	57
المبحث الثالث: روسيا في ليبيا: دوافع وآليات التدخل والتحديات	61
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الصراع في ليبيا	61
المطلب الثاني: دوافع التدخل الروسي في المنطقة	62
المطلب الثالث: آليات ومحددات التدخل.	65
الفصل الثالث: تقييم أثر العوامل الداخلية على سياسة روسيا الخارجية	68
المبحث الأول: الأوزان النسبية للعوامل الداخلية في تشكيل قرارات السياسة الخارجية الروسية.	69
المطلب الأول: تقييم دور القيادة السياسية	69

المطلب الثالث: تقييم المحدد الاقتصادي	74
المطلب الثالث: تقييم المحدد العسكري	78
المبحث الثاني: التحديات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية	80
المطلب الأول: المواجهة مع الغرب	80
المطلب الثاني: صعود الصين	81
المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية الغربية	81
المبحث الثالث: التحديات الداخلية المهددة للسياسة الخارجية الروسية	84
المطلب الأول: مؤشر الحياة الأفضل	84
المطلب الثاني: الفساد	85
المطلب الثالث: الديمغرافية	86
المطلب الرابع: أزمة الهوية وتعدد العرقية	88
خاتمة	94
قائمة المراجع	97
ملخص باللغة الإنجليزية	105

فهرس الأشكال والجداول:

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	النظام السياسي الروسي	16
02	الدول الرائدة في احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في جميع أنحاء العالم بين عامي 1960 و2022	28
03	دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، ص271، 2004	36
04	حجم التناقص السنوي للسكان في روسيا 1950-2024	41
05	أعمدة بيانية تمثل المجموعات العرقية الروسية	43
06	خريطة شبه جزيرة القرم	50
07	أطراف الصراع الليبي	61
08	خريطة تمثل المواقع البحرية الروسية في موانئ ليبيا وسوريا	65
09	الصادرات الروسية إلى الصين من 1997- 2021	79
10	منحنى بياني يمثل توقعات البنك الدولي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي الروسي بعد العقوبات المفروضة من الغرب	82
11	شريط بياني لوكالة الطاقة الدولية يوضع التغييرات في الإيرادات الشهرية من صادرات النفط	83
12	تصنيف روسيا في مؤشرالشفافية	85
13	منحنى بياني يمثل الديمغرافية يمثل الديمغرافية الروسية خلال السنتين 2022- 2024	86
14	منحنى بياني لنسبة الهجرة خارج الاتحاد الروسي من 1990- 2022	87
15	أعمدة بيانية للرؤوس النووية المملوكة لروسيا والناتو لسنة 2022	90
16	أعمدة بيانية للدول الرائدة في العالم بناء على قيمة الموارد	92

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
01	جدول للدول العشر الأوائل من حيث الناتج المحلي الإجمالي	89
02	جدول للدول العشر الأوائل من حيث التأثير الثقافي	91

مقدمة

تحتل روسيا موقعا مركزيا في الساحة الدولية وفي الوقت ذاته تركز جهودها للحفاظ على نفوذها ومكانتها في لعب دور بارز في التأثير على الشؤون الدولية، والقدرة على قلب موازين القوى لصالحها ولصالح حلفائها، وتوجيه سياسيها الخارجية بما يخدم مصالحها الوطنية والقومية على حد سواء. ولفهم سياستها الخارجية من الضروري العودة إلى تحليل العوامل الداخلية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على توجهاتها واستراتيجياتها الموجهة للخارج باعتبار السياسة الخارجية امتدادا للسياسة الداخلية.

لقد أصبحت دراسة المحددات الداخلية لفهم السياسة الخارجية مستخدمة على نطاق واسع في العلاقات الدولية، باعتباره نهج يعترف بأن سياسات الدول الخارجية لا تتشكل فقط كاستجابة للتحديات والفرص الدولية، بل تتأثر بشكل كبير بالواقع الداخلي لتلك الدول. ويفرض هذا التأثير الداخلي مجموعة من القيود والضغوط التي تدفع بالدول إلى التصرف بطرق معينة، أو التركيز على قضايا محددة في تصرفاتها. ما يعني أن الدول مضطرة إلى أن تأخذ قرارات معينة أو أنها مدفوعة لمعالجة قضايا ما في سلوكها للسياسة الخارجية بسبب التأثيرات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية الداخلية على هذه السياسة.

وبطبيعة الحال، لفهم السياسة الخارجية الروسية بشكل كامل، من الضروري تحليل العوامل الداخلية التي تؤثر فيها. تمثل هذه العوامل المحددات التي تساهم أو تلعب دور في تشكيل مخرجات السياسة الخارجية الروسية ك: القيادة السياسية، النخب، الهوية، الطاقة، القطاع العسكري... وغيرها من المحددات التي تتفاعل بطرق معقدة لتشكيل الاتجاهات والقرارات السياسية. وبالتالي نتوصل إلى معرفة لماذا أو كيف تصرفت روسيا الاتحادية بطريقة معينة بشأن قضية معينة. بالخصوص بعد سلسلة التغييرات المتواصلة التي طرأت عليها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في تسعينات القرن الماضي، والتحولات التي شهدتها على الصعيدين الداخلي والخارجي بعد تأسيس روسيا الاتحادية في 25 ديسمبر 1991 وصولا إلى بداية القرن الحادي والعشرين والتغييرات التي مست الدولة الروسية.

تم تحديد الفترة الزمنية لهذه الدراسة بوصول بوتين للحكم أي من 2000 إلى يومنا هذا نظرا للتعديلات التي طرأت على الحكومة والنظام السياسي الروسي ككل والسياسة الخارجية أيضا. بتحديد تلك العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الروسية أولا، ومن ثم دراستها في محاولة منا لفهم كيف تساهم في تشكيل ورسم السياسة الخارجية الروسية. وتقييم الوزن النسبي لهذه العوامل لفهم إلى أي مدى تؤثر، وتحديد العامل الأكبر وزنا، حتى نتوصل في الأخير إلى فهم لماذا وكيف تتصرف روسيا في الساحة الدولية، والتوصل إلى تقديم رؤى أعمق حول السلوك الروسي على الساحة الدولية، والتحديات التي تواجهها والاتجاهات المستقبلية المحتملة.

1. سبب اختيار الموضوع:

شغف الباحثة واهتمامها بدراسة المنطقة الأوراسية، وبالتحديد روسيا وسياستها الخارجية، ينبعان من الأهمية الجيوسياسية الكبيرة لهذه المنطقة، ودور روسيا البارز على الساحة الدولية. ويجذبها تاريخ روسيا الغني، والتحولات السياسية التي مرت بها، وتأثير القيادة السياسية على تشكيل مواقفها الدولية.

تنامي الدور الروسي في الساحة الدولية مما يجذب اهتماما متزايدا من الباحثين والمحللين بسبب تعقيدات سياستها الخارجية. بحيث تتسم التحركات الروسية على المسرح العالمي بتداخل المصالح الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية وهو ما يعقد فهم دوافعها ويجعل دراستها ضرورة ملحة.

2. المشكلة البحثية:

تلعب التحولات التي تطرأ على العوامل الداخلية بأنواعها كالاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية... دورا حاسما في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة مهما اختلفت مكوناتها ونظامها وتركيبتها وعقيدتها. وبالتالي، فسوف يتم اعتمادها في هذه الدراسة لاكتشاف كيفية مساهمة هذه التحولات الداخلية في تحديد الأولويات والسياسات التي تنتهجها روسيا في علاقاتها مع الدول الأخرى ومعرفة مدى استجابة السياسة الخارجية الروسية للتحديات والفرص التي تفرضها عليها بيئتها الداخلية.

ومن خلال هذا المنطلق ستكون الإشكالية كالتالي:

كيف تتفاعل العوامل الداخلية (النظام السياسي، الهوية الوطنية، الاقتصاد، النخب السياسية، دور الإعلام) في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم فلاديمير بوتين (2000–2024)؟

وتندرج على ضوء هذه الإشكالية المطروحة جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العوامل الداخلية الرئيسية التي تلعب دور في السياسة الخارجية الروسية؟
- ماهي آليات تأثير هذه العوامل على صنع القرار في السياسة الخارجية الروسية؟
- ما هو المحدد الرئيسي الذي يلعب الدور الأبرز في رسم السياسة الخارجية الروسية؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على المشكلة البحثية المطروحة، يتطلب الأمر صياغة مجموعة من الفروض العلمية على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

- تُؤثّر العوامل الداخلية بشكل متفاعل في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية الروسية خلال فترة حكم فلاديمير بوتين، وتعدّ «بنية النظام السياسي وتركيز السلطة في يد بوتين" من أهم العوامل المُؤثرة في رسم واتخاذ القرارات السياسية الخارجية.

فرضيات فرعية:

- يؤثّر تركيز السلطة في يد بوتين على "بناء رواية وطنية" تُركز على "التهديدات الغربية" و"ضرورة إعادة النفوذ الروسي الامبراطوري"، مُعززةً شعور "الإهانة والظلم" من قبل الغرب وداعمةً "السياسات الاستراتيجية المُوجهة للمُواجهة."
- تُساهم "النخب السياسية والعسكرية" في "صنع القرارات" و"تحديد الاستراتيجيات" و"تنفيذ السياسات" الخارجية لروسيا، مع "دعم السلطة المركزية" و"مُشاركة الرأي في "الرؤية الروسية" حول "التهديدات الغربية".
- تلعب «الهوية الروسية" دورًا هامًّا في "تشكيل السردية الروسية" و"تحديد أهداف السياسة الخارجية".

4. أهمية الدراسة وأهدافها:

- **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من:

- ✓ المساهمة في فهم دور العوامل الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية الروسية، وفهم تحركاتها ومدى تأثيرها على توجهاتها وقراراتها.
- ✓ تنامي الدور الذي تلعبه روسيا الاتحادية، بحيث أصبحت تلعب دورا بارزا في التأثير على الشؤون الدولية خارج محيطها.
- ✓ تقديم إضافة للحقل المعرفي لقلة المراجع والمصادر حول هذا الموضوع باللغة العربية وقلة البحث فيه.
- ✓ كذلك انطلاقا من كون الموضوع من مواضيع الساعة، بالخصوص منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ فهم أفضل للسياسة الخارجية الروسية، من خلال دراسة المحددات الداخلية، وتفكيكها، وفهم كيف تتفاعل مع بعضها، لتساهم في تشكيل السياسة الخارجية للاتحاد الروسي باتجاه الجوار القريب والخارج البعيد.
- ✓ تحديد المتغيرات الرئيسية أو المتغير الرئيسي الذي يلعب الدور الأبرز في تشكيل السياسة الخارجية الروسية.
- ✓ التوصل إلى معرفة نقاط قوة السياسة الخارجية الروسية ومكامن النقص والتحديات التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين.

الاستمرار في متابعة البحث في نفس الموضوع، بهدف تقديم دراسة تحليلية للتدخلات الروسية الحالية في مختلف السياقات والمناطق الجغرافية، واستشراف تدخلاتها المحتملة في المستقبل.

5. الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أسهمت في تشكيل فكرة موضوع الدراسة وتوجيهه، نجد ما يلي:

- ➢ **"السياسة الخارجية الروسية: المصادر والتداعيات" :(Russian Foreign Policy: Sources and implication)**، دراسة صدرت عن مؤسسة راند Rand Corporation سنة 2009، من تأليف أولغا أوليكر Olga Oliker، كيث كرين Keith Crane، لويل إيش شوارتز Lowell H. Schwartz وكاثرين يوسوبوف Catherine Yusupov. يقدم الكتاب تحليلا شاملا لمصادر وتداعيات السياسة الخارجية الروسية. يدرس المؤلفون سياسات روسيا الداخلية، والتنمية الاقتصادية، ووجهات نظرها للعالم، وكيفية ترجمة ذلك إلى سياسات أمنية في الداخل والخارج. وتشير الدراسة إلى نقطة مهمة وهي أن مع نمو الاقتصاد الروسي تنمو أيضا المشاركة والنفوذ العالمي للبلاد، والتي غالبا ما تأخذ أشكال لا تتوقعها الولايات المتحدة ولا ترغب فيها. ويوصي المؤلفون بضرورة عمل الولايات المتحدة على تحسين العلاقات مع روسيا، والبناء على وجهات نظر مشتركة ومصالح مشتركة، بدلا من اتباع آليات قسرية يمكن أن تأتي بنتائج عكسية بسهولة تامة.

ساهمت هذه الدراسة في تقديم صورة أوضح للأهداف الاستراتيجية الروسية، والدوافع الداخلية للسياسة الخارجية الروسية، لكن ركزت في المقام الأول على المنظور الأمريكي. كما أن الدراسة

نشرت في سنة 2009، ما يعني أنها لا تعكس بشكل كامل التطورات والتحولات الأخيرة في السياسة الخارجية الروسية.

- **"سياسة روسيا الخارجية: الأفكار والسياسة الداخلية والعلاقات الخارجية" (Russia's Foreign Policy: Ideas, Domestic Politics and External Relations)**، للمؤلفين دافيد كادييير David Cadier ومارغوت لايت Margot Light صدر عن Palgrave Macmillan سنة 2015. مقسم إلى ثلاثة أجزاء:

- يناقش الجزء الأول السياق الفكري الذي تصاغ فيه السياسة الخارجية الروسية. وهو يتضمن فصولا عن موضوعات السياسة الخارجية الروسية في الوثائق والخطب الرسمية، والسياسة الخارجية الروسية كتمرين على بناء الأمة، وكيف تشكل رؤية فلاديمير بوتين للعالم السياسة الخارجية الروسية.
- يركز الجزء الثاني على تأثير الهياكل والاستراتيجيات السياسية المحلية على السياسة الخارجية الروسية ويضمن فصولا عن الازدواجية في الداخل والخارج والتكلفة المتزايدة لسياسة روسيا الخارجية.
- يبحث هذا الجزء في دوافع تصرفات روسيا في قطاعات مختلفة من علاقاتها الخارجية بحيث يتضمن فصولا عن الشركاء غير المتطابقين كالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بعد الحرب الباردة، والسياسات تجاه الفضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وروسيا وآسيا والمحيط الهادئ، وروسيا والمنظمات الدولية.

ساهمت هذه الدراسة في تسليط الضوء على التفاعل المستمر بين السياسة الداخلية والخارجية ومع ذلك فهو يظهر ميلا طفيفا للمساهمات في الانخراط في بناء الروايات التفصيلية بدلا من تقديم أطر تحليلية دقيقة.

- **بوتين، البوتينية، والمحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية (Putin, Putinism, and the domestic determinants of Russian Foreign Policy)**، نشر في مجلة الأمن الدولي (International Security) سنة 2020، بقلم مايكل ماكفول Michael McFaul، تبحث الدراسة في تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية الروسية في عهد فلاديمير بوتين، وذلك من خلال تحليل ثلاث حالات للتدخل الروسي والمتمثلة في: التدخل في أوكرانيا عام 2014، وكيف استخدم بوتين هذه الأزمة لتعزيز شعبيته الداخلية، وتوحيد البلاد، والدوافع الاقتصادية التي ساهمت في رسم السياسة

الخارجية تجاه أوكرانيا لضمان السيطرة على موارد الطاقة، وضمان النفوذ الروسي في المنطقة، وكذا استخدام بوتين للهوية الروسية والتاريخ السوفييتي لتعزيز الدعم الشعبي للتدخل في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم. كما تناول التدخل في سوريا عام 2015، وكيف استخدمته روسيا كوسيلة لإظهار القوة العسكرية، وتعزيز مكانة روسيا كقوة عالمية، واستخدام التدخل لاختبار وتطوير قدراتها العسكرية، وفي نفس الوقت الحفاظ على حليفها في الشرق الأوسط وتأمين وجود عسكري روسي دائم في المنطقة. وكذا التدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016. لإضعاف الديمقراطية الغربية وزعزعة الثقة في المؤسسات الديمقراطية.

بالرغم من تحليل الحالات الثلاث إلا أنه قد يكون هناك حاجة للمزيد من التفاصيل حول الديناميات الداخلية، وكيفية تفاعلها مع العوامل الخارجية. فلقد كان هناك تركيز مفرط على شخصية فلاديمير بوتين كشخصية مركزية في السياسة الخارجية الروسية، مما يقلل من دور المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية. فيمكن أن تستفيد الدراسة من توسيع نطاق التحليل ليشمل المؤسسات الحكومية، الاقتصادية، الاجتماعية والجماعات الأخرى ذات النفوذ في صنع القرار.

- **سياسة روسيا الخارجية على مدى العقود الثلاثة الماضية: التغيير والاستمرارية. (Russia's Foreign Policy over the three decades: Change and Continuity)**، Chinese Journal of Slavic Studies 2, no. 1 صدرت سنة 2022 من طرف Liu Fenghua، توضح هذه الدراسة تطور السياسة الخارجية الروسية من عام 1991 إلى غاية عام 2021 من خلال ست مراحل والمتمثلة في:

- المرحلة الأولى (1991–1995): وهي مرحلة الدبلوماسية الموالية للغرب في فترة حكم الرئيس بوريس يلتسن.
- المرحلة الثانية (1996–2000): وهي مرحلة الدبلوماسية متعددة الأقطاب.
- المرحلة الثالثة: (2001–2004): مرحلة القوى العظمى البراغماتية.
- المرحلة الرابعة: (2005–2008): مرحلة السلافية الجديدة.
- المرحلة الخامسة: (2009–2013): مرحلة دبلوماسية الاستقرار والتعاون.
- المرحلة السادسة: (2014– وقت إجراء الدراسة 2022): دبلوماسية القوى العظمى.

حسب هذه الدراسة فإن التغييرات في السياسة الخارجية الروسية تأثرت بمجموعة من العوامل، بما في ذلك التغيرات في التنمية السياسية، والاقتصادية المحلية في روسيا، تقلبات المشهد الدولي، والفلسفة الدبلوماسية للقادة الروس. ومع ذلك، قد تحتاج بعض النقاط إلى تطوير أو توسيع، مثل إدراج متغيرات إضافية مثل العوامل الثقافية والاجتماعية والبيئية.

- الفجوة البحثية:

- لم يتم إدخال تحليلات متعددة المستويات تشمل الفاعلين غير الحكوميين كالمنظمات الدولية، والضغوط الإقليمية، والعقوبات الاقتصادية الغربية، وأزمة الهوية وغيرها من المتغيرات التي يمكن أن تثري فهم السياسة الخارجية الروسية.
- لا تغطي الدراسات السابقة بشكل كاف التحديات الجديدة التي تواجه روسيا الاتحادية منذ بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

ولهذا، جاءت دراستنا كمحاولة لتجاوز هذه الفجوة البحثية وتغطية تلك النقائص.

6. حدود الدراسة:

ينبغي أن تتضمن أي مشكلة منهجية حدودا واضحة تميزها بدقة، واستنادا لهذا المبدأ، قمنا بتحديد الإشكالية من ناحية البعد المكاني في المنطقة الأوراسية، بالتحديد روسيا الاتحادية، والبعد الزماني مرتبط بالفترة الممتدة من 2000 إلى يومنا هذا –أي 2024–.

- **الحدود الزمنية:**

تتمحور فترة الدراسة بين عامي 2000 و2024، نظرا للتغييرات والتحولات التي شهدتها روسيا بوصول بوتين إلى سدة الحكم، والتحركات العديدة للسياسة الخارجية الروسية في غضون عقدين فقط من الزمن، والتي حاولت من خلالها فرض الوجود الروسي كلاعب رئيسي في الساحة الدولية.

- **الحدود المكانية:**

جاء اختيار "روسيا الاتحادية" كمجال مكاني للدراسة كونها تعتبر واحدة من القوى الكبرى في العالم، وما لها من تأثير على السياسة الدولية. وبالتالي فإن فهم العوامل الداخلية المؤثرة على سياستها الخارجية من شأنه توفير رؤى مهمة حول التوازنات العالمية.

- **مناهج الدراسة:**

- تحليل المضمون: استخدم لتحليل النصوص، والخطابات، والمقابلات لفهم التأثيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
- منهج دراسة الحالة: للقيام بدراسة للتدخلات الروسية في كل من أوكرانيا وسوريا في الشرق الأوسط، وليبيا في شمال إفريقيا في الفترة الممتدة بين 2014 إلى يومنا هذا.

- **الإطار النظري:**

- النظرية البنائية: يتيح لنا هذا الإطار فهم كيفية تشكيل الروايات والهويات والتفسيرات التاريخية للنظرة العالمية لدى صانعي السياسات والجمهور، مما يؤثر بدوره على قرارات السياسة الخارجية.
- نموذج صنع القرار: سيتم استخدام العقلانية المحدودة، والتحيزات المعرفية، والتفكير الجماعي، والسياسة البيروقراطية لتحليل الديناميكيات الداخلية في عملية صناعة السياسات.
- اقتراب العلاقات بين الدولة والمجتمع: سنستكشف التفاعل المعقد بين النخب الحكومية والرأي العام، وندرس كيفية تأثير القوى الاجتماعية على أولويات السياسة الخارجية.

7. أدوات البحث:

استندت الدراسة إلى مجموعة متنوعة من المصادر المكتبية، بما في ذلك الكتب، الدراسات، البحوث، الوثائق الرسمية، إلى جانب المقالات والتقارير التي تناولت موضوعي السياسة الخارجية الروسية، وتأثير العوامل الداخلية عليها، بشكل منفصل.

8. تقسيم الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، والرد على الإشكالية المركزية والأسئلة الفرعية، واختبار صحة التي تم اقتراحها، تم إنشاء خطة بحثية تشمل مقدمة واستنتاجات، مع وجود ثلاثة فصول تتخللها. وهي على النحو التالي:

جاء الفصل بعنوان "المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية"، وشمل ثلاثة مباحث. تم فيها تحديد كل العوامل التي تلعب دورا في التأثير على رسم وتشكيل السياسة الخارجية الروسية. تناول المبحث الأول دور المؤسسات السياسية في تشكيل السياسة الخارجية، بينما ركز المبحث الثاني على دور

الاقتصاد كمحرك للسياسة الخارجية، أما المبحث الثالث، فقد تناول الثقافة والهوية كأدوات لتوجيه السياسة الخارجية الروسية.

بينما جاء الفصل الثاني الموسوم ب " المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية" كفصل تطبيقي تم فيه تحليل مجموعة من التدخلات الروسية في مناطق جغرافية مختلفة، بهدف استنتاج المتغيرات الرئيسية التي أثرت بشكل محوري على توجيه وتحديد أولويات وتحركات السياسة الخارجية الروسية. تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول ملف ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014، أما المبحث الثاني تناول التدخل الروسي في سوريا سنة 2015، بينما درس المبحث الثالث التدخل الروسي في ليبيا.

في هذا الفصل الثالث رأينا ضرورة تقييم أثر العوامل الداخلية الأكثر تأثيرا على السياسة الخارجية الروسية. لذلك، تم تقسيم الفصل إلى مبحثين. بحيث تم قياس الوزن النسبي لكل من القيادة السياسية والقطاع العسكري وقطاع الطاقة في المبحث الأول. أما في المبحث الثاني، فلقد تم استعراض أوجه القصور والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها السياسة الخارجية الروسية.

بعد دراسة الفصول السابقة وتحليل المعطيات واختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات بخصوص الموضوع.

الفصل الأول:

المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الروسية.

في البداية، تجدر الإشارة إلى أنه من أجل التوصل إلى الفهم الجيد لتوجهات السياسة الخارجية الروسية وكيف يصنع القرار، ضرورة معرفة وفهم القضايا الداخلية الرئيسية لروسيا. فهي تلعب دورا رئيسيا في تشكيلها والتأثير في نتائجها.

فبعد مجيء بوتين قام بإجراء جملة من التغييرات التي مست هياكل السلطة في روسيا وهياكل صنع القرار والمؤسسات السياسية... ما أدى إلى نوع من التغيير الذي كان بمثابة منعطف في المشهد السياسي الداخلي والذي أثر على السياسات الروسية في الداخل والخارج.

المبحث الأول:

دور المؤسسات السياسية في تشكيل السياسة الخارجية

المطلب الأول: نظام الحكم الروسي منذ وصول بوتين للحكم

حسب كينيث والتز Kenneth Waltz فإن السياسة الخارجية لبلد ما تتشكل من خلال مؤسساته السياسية، وتخففها تجاربها وتقاليدها. وبالتالي، فإن قرارات السياسة الخارجية يتم إنتاجها في سياق محلي معين، بما في ذلك العوامل التاريخية والثقافية والمؤسسية.[1]

عند دراسة تأثير المؤسسات السياسية على السياسة الخارجية، من الضروري البدء بتفكيك النظام السياسي الذي يمثل الإطار الشامل الذي يتحكم في كيفية عمل هذه المؤسسات في الدولة.

حسب ما ينص عليه الدستور الروسي الصادر في عام 1993، فإن روسيا أو الاتحاد الروسي هي "دولة اتحادية ديمقراطية" علمانية وشكل حكومتها جمهوري. يتكون الاتحاد الروسي من جمهوريات وأوبلاستات (جمع أوبلاست) وكرايات (جمع كراي) تتمتع بحقوق متساوية ككيانات مكونة لهذا الاتحاد. ويجب أن يكون لدى كل جمهورية (الدولة) دستورها وتشريعاتها الخاصة.

تنقسم السلطة في الاتحاد الروسي إلى سلطة تشريعية، تنفيذية وقضائية وهي مستقلة عن بعضها. ويمارس سلطة الدولة كل من رئيس الاتحاد الروسي، الجمعية الاتحادية (مجلس الاتحاد ومجلس الدوما) وحكومة الاتحاد الروسي والمحاكم التابعة للاتحاد الروسي.[2]

يعتبر رئيس الاتحاد الروسي رأس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، يتكفل بدستور الاتحاد الروسي، وملزم باتخاذ التدابير اللازمة لحماية سيادة الاتحاد الروسي، وكفالة التنسيق بين الهيئات الحكومية التابعة للدولة. فضلا عن تحديد الأهداف الأساسية لسياسة الدولة الداخلية والخارجية، وتمثيل الاتحاد الروسي داخل البلاد وفي العلاقات الدولية. ويوجه السياسة الخارجية للاتحاد الروسي ويكلف بإجراء المفاوضات والتوقيع على المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي. يقوم بتعيين رئيس حكومة الاتحاد بموافقة

---

[1] Neil Robinson, ***Institutions and political change in Russia*** (Great Britain: Palgrave Macmillan, 2000), p 151.

[2] الاتحاد الروسي، الصحيفة الحكومية الرسمية روسيسكايا غازيتا، ***المواد 1-16 المتعلقة بأساس النظام الدستوري***، الصادر ب 1993 المعدل سنة 2014، ص 3- 5.

مجلس الدوما، يقوم بتشكيل ورئاسة مجلس الأمن الروسي، والموافقة على عقيدة الاتحاد الروسي العسكرية، وتعيين القيادات العليا المسلحة للاتحاد الروسي وعزلهم.[1]

تطلق تسمية "الجمعية الاتحادية" على برلمان الاتحاد الروسي وهي الهيئة التمثيلية والتشريعية للاتحاد الروسي، تتألف من مجلسين: [2]

- مجلس الاتحاد الذي يضم ممثلين من كل كيان مكون للاتحاد الروسي (واحد من الهيئة الحكومية التشريعية التابعة للدولة والثاني من الهيئة التنفيذية التابعة للدولة)
- ومجلس الدوما الذي يضم 450 نائبا. (القسم الأول، الفصل الخامس، 1993)

تمارس حكومة الاتحاد الروسي السلطة التنفيذية، تتألف من:[3]

-رئيس حكومة الاتحاد.

- نائب رئيس حكومة الاتحاد الروسي.

- الوزراء الاتحاديين.

تختص بمجموعة من المهام وأهمها: تحديد الأهداف الأساسية لأنشطة الحكومة، واتخاذ التدابير اللازمة لتأمين الدفاع عن البلاد وأمن الدولة وتنفيذ سياسية الاتحاد الروسي الخارجية.

السلطة القضائية:

تمارس السلطة القضائية عن طريق الإجراءات الدستورية والمدنية والإدارية والجنائية. ينشئ الاتحاد الروسي والقانون الدستوري الاتحادي النظام القضائي في الاتحاد الروسي. وبالتالي وفقا لدستور الاتحاد الروسي، تتخذ المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي قرارات بشأن القضايا المتعلقة ب:[4]

- القوانين الاتحادية والقوانين المعيارية التي يصدرها رئيس الاتحاد الروسي أو مجلس الاتحاد أو مجلس الدوما أو حكومة الاتحاد الروسي.

---

[1] الاتحاد الروسي، الصحيفة الحكومية الرسمية روسيسكايا غازيتا، ***المواد 80-93 المتعلقة برئيس الاتحاد الروسي***، الصادر ب 1993 المعدل سنة 2014، ص17- 20.

[2] الاتحاد الروسي، الصحيفة الحكومية الرسمية روسيسكايا غازيتا، ***المواد 94-109 المتعلقة بالجمعية الاتحادية***، الصادر ب 1993 المعدل سنة 2014، ص20- 24.

[3] الاتحاد الروسي، الصحيفة الحكومية الرسمية روسيسكايا غازيتا، ***المواد 110، 113، 114 المتعلقة بحكومة الاتحاد الروسي*** ، الصادر ب 1993 المعدل سنة 2014، ص24،26.

[4] [4] الاتحاد الروسي، الصحيفة الحكومية الرسمية روسيسكايا غازيتا، ***المواد 118، 125، 126 المتعلقة بالسلطة القضائية والنيابة العامة***، الصادر ب 1993 المعدل سنة 2014، ص26، 27.

- دساتير الجمهوريات والمواثيق والقوانين المعيارية الأخرى التابعة للكيانات المكونة للاتحاد الروسي.
- المعاهدات بين الهيئات الحكومية التابعة لدولة الاتحاد الروسي.
- المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي.

على المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي تفسير دستور الاتحاد الروسي وتفقد بعض التشريعات أو الأحكام التي يتم تبيان عدم دستوريتها ولا يجب تنفيذ أو استخدام المعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد الروسي إذا ما كانت لا تتوافق مع دستور الاتحاد.

النظام السياسي الروسي

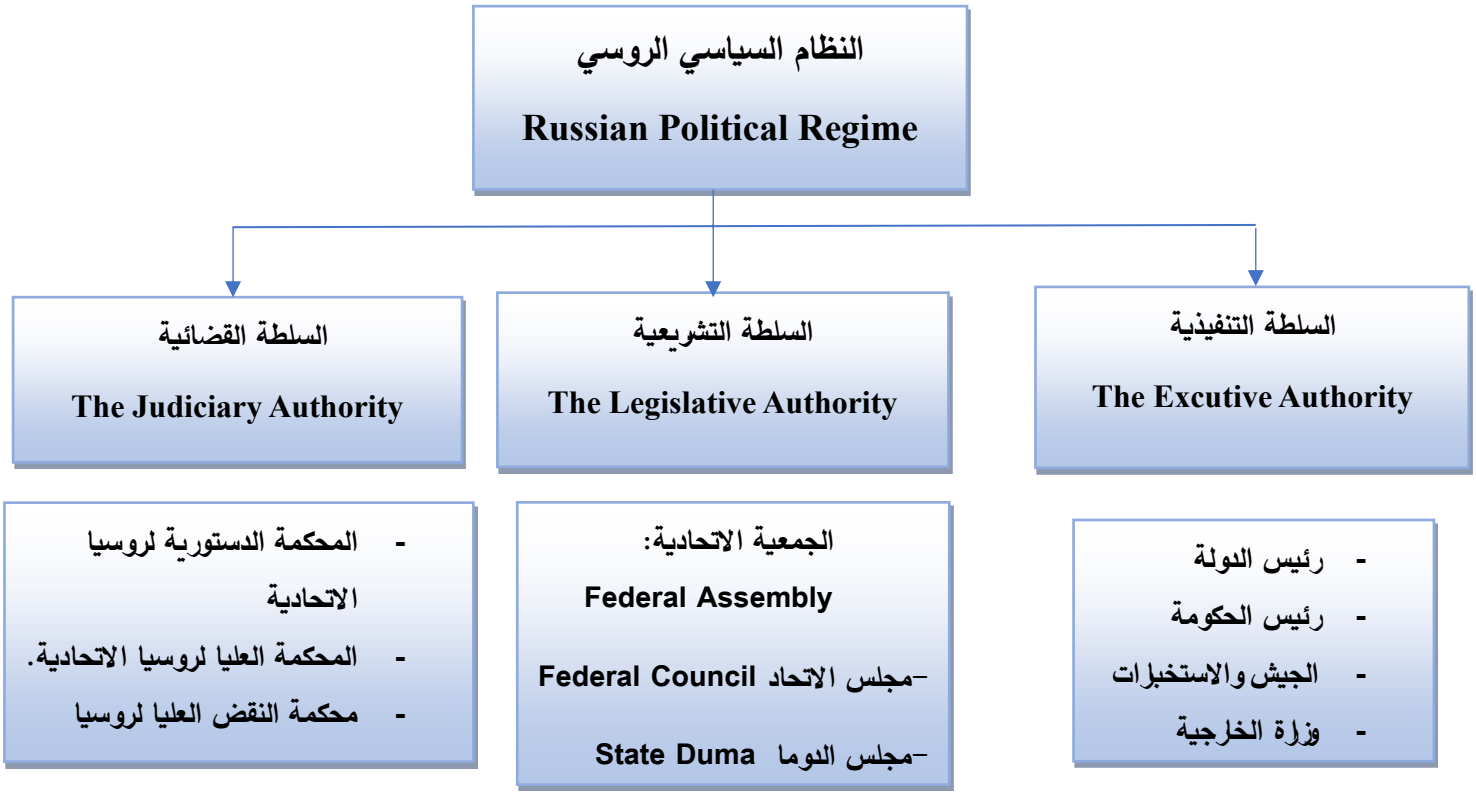

الشكل من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع: الفصل الرابع والخامس والسادس من دستور الاتحاد الروسي.

- **تأثير النظام السياسي في صناعة السياسية الخارجية الروسية:**

عندما نأتي لصناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية فإننا نجد عدة محددات أو متغيرات تلعب دورا مميز منها المحددات الداخلية أبرزها المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الروسي الذي يلعب دور جد مهم في عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية الروسية.

- ♦ السلطة التنفيذية:

نجد على رأسه في النظام السياسي الروسي يعتبر الرئيس هو مركز الثقل ومحور عملية صنع القرار في روسيا ككل وكذا في رسم معالم السياسة الخارجية الروسية.

ثم نجد الجهاز التنفيذي ألا وهو الحكومة وهي بمثابة معاون للرئيس مهمتها تنفيذ قراراته بحيث ليس لها أية سلطة في مواجهته وحجم تأثيرها نسبي ومحدود بحيث يقتصر عادة على إبداء الرأي وكذا المشورة التي يعود للرئيس أخذها والعمل بها أو تجاهلها.[1]

ففي العقدين السابقين أبرز تغيير قام به بوتين Putin في الحكومة الروسية تركيز السلطة في أيدي الرئاسة. وذلك من خلال ترسيخ الخط العمودي للسلطة السياسية الذي يبدأ من الرئيس نفسه، ويمتد إلى مستويات الإدارة الفدرالية، الإقليمية والمدنية. وهذا كان ضمن تصريحات بوتين حول أهدافه عندما تولى منصبه عام 2000. ما يجعله يسن عدة إجراءات والتي من شأنها إعادة هيكلة الحكومات الفدرالية والإقليمية. بالتركيز على التعيينات وليس الانتخابات. فلقد كانت الوسيلة لجلب الأفراد إلى المناصب السياسية. بداية من حكام الأقاليم، النواب في مجلس الشيوخ إلى المفوضين ممثلو المقاطعات الفدرالية. كما أنه يتم تعيينهم ليس على أساس مؤهلاتهم بل تتم تنقيتهم بسبب ولائهم لبوتين نفسه. ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك: [2]

- تعيين فلاديمير تشوروف، نائب سابق في مجلس الدوما، كرئيس لمجلس الانتخابات. فهو لم يلق أية تعليم قانوني.
- تعيين أناتولي سيرديوكوف، مفتش ضرائب سابق، كوزير للدفاع.
- تعيين فيكتور زوبكوف، نائب وزير المالية سابق، كرئيس للوزراء –ثم تخلى عن منصبه–

♦ تأثير السلطة التشريعية:

منذ الانتخابات البرلمانية لعام 2007، يتم انتخاب النواب في مجلس الدوما من خلال نظام نسبي يعتمد على الأحزاب السياسية. أي أن الأفراد أو الناخبون أصبحوا يصوتوا لصالح الأحزاب عوض السياسيين. وهذا يعني أن قيادات الأحزاب باستطاعتها تغيير المرشحين على قائمتهم وكذا إعادة ترتيبهم. وعلى النقيض من الانتخابات السابقة لمجلس الدوما، فإن عتبة إدراج أي حزب في البرلمان أصبحت 7% من الأصوات

---

[1] حسني عماد حسني العوضي، ***السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين*** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات االستراتيجية والسياسية، ط1، 2017)، ص9، 10.

[2] وولتر لاكوير، ترجمة د. فواز زعرور، ***البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 2016)، ص60-66.

الوطنية. كما أنه لا يسمح بوجود كتل متعددة الأحزاب، كما أن النواب الذين يقومون بتغيير أحزابهم بعد إجراء الانتخابات يخسرون مقاعدهم. بحلول موسم انتخابات 2007، أقل من نصف الأحزاب السياسية التي كانت تعمل في روسيا عام 2006 استطاعت تلبية المتطلبات الصارمة. وهذه المعايير مصممة من طرف الكريملن لمنع الأصوات السياسية الأكثر استقلالية من الفوز بمقاعد في مجلس الدوما. ومن بين الأحزاب التي استوفت المتطلبات الجديدة، فازت في عام 2007 أربعة أحزاب فقط بمقاعد مجلس الدوما وهي:[1]

- حزب روسيا المتحدة.
- الحزب الشيوعي للاتحاد الروسي.
- الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي.
- حزب العدالة.

وحتى سنة 2021، بقت نفس الأحزاب محتفظة بالمناصب. هناك أحزاب أخرى صغرى على غرار: يابلوكو، حزب التنمية، حزب الحرية والعدالة، حزب الوطن، حزب الخضر، البديل الأخضر... لكن حضوضها في الفوز قليلة وتستوفي شروط معينة من أجل دخول الدوما والتي تتمثل في عبور نسبة 5% من الأصوات للحصول على المقاعد أو على الأقل 3% من الأصوات التي تضمن التمويل والدعم الحكومي للتنظيم أو الحزب حتى خارج القبة البرلمانية.[2]

يعني مختصر القول نطاق الأصوات الممثلة في البرلمان ضيق وغالبا ما تكون هذه الأحزاب مؤيدة للحكومة. فكما طرأت تغييرات في رئاسة روسيا الاتحادية، فإن إجراءات الانتخاب والدوما الروسية ليست بمنأى عن هذه التغييرات. بحيث أصبح أجندة البرلمان متأثرة بشكل كبير بالإدارة الرئاسية. فالدوما تمت هيمنته من قبل الأحزاب التي تكرس جهودها بشكل كبير لدعم الكرملين. فحاليا، هناك فرصة ضئيلة جدا في إدخال بدائل سياسية في السلطة التشريعية. كما أنه لا وجود لمجال للنقاش داخل الأحزاب في البرلمان، فبعد التحول إلى التمثيل النسبي في الدوما والتعيينات الرئاسية في مجلس الاتحاد، انخفضت مسؤولية البرلمان تجاه الناخبين. وترتب على ذلك تأثير سلبي على شرعية السلطة وكفاءة عمل المشرعين وجودة التشريعات المقبولة.

- تأثير السلطة القضائية:

---

[1] *Olga Oliker, Keith Crane, Lowell H. Schwartz, Catherine Yusupov,* ***Russian foreign policy: sources and implications*** *(USA: Rand corporation, 2009), p11, 12, 13.*

[2] حسين سمور، "روسيا تنتخب نوابها... أبرز الأحزاب الروسية المشاركة وحظوظ كل منها"، في: ***https://shorturl.at/KgR7I***، تاريخ الإطلاع: (2024/03/28).

بعد وصول بوتين للحكم بسنة واحدة فقط بدأت إجراء بعض الإصلاحات على نظام القضاء بدءا من عام 2001. فلقد قام بإدخال المحاكمة بواسطة هيئة محلفين في المحاكم في جميع أنحاء البلاد كما أجرى تعديلات على عملية اختيار القضاة. فوجد المدعون أن دورهم تقلص في الإجراءات الجنائي وتقريبا غير موجود في الحالات المدنية. وأصبحت وزارة العدل متأثرة بشكل متزايد بالكرملين. ومنذ 2006، أصبحت أقل استقلالا عن النيابة العامة، بعدما قام بوتين بتبديل النائب العام فلاديمير أوستينوف **Vladimir Ustinov**، ووزير العدل يوري تشايكا **Yuri Chaika**. وبحلول سنة 2009 تم إلغاء المحاكمات أمام هيئة المحلفين في "جرائم ضد الدولة". وعلى غرار العديد من جوانب الحكومة تحت حكم بوتين، تم إعادة هيكلة النظام القضائي للدفاع عن مصالح الدولة بدلا من التشغيل كفرع سلطة مستقل. وتعد واحدة من الأمثلة الواضحة على كيفية تفضيل المحاكم الجديدة في روسيا بالخصوص في القضايا التجارية والجنائية على وجه الخصوص لصالح الدولة كانت الإجراءات المتخذة ضد شركة النفط الروسية يوكوس وقياداتها العليا. إن السيطرة على السلطة القضائية تتجاوز حتى حدود روسيا. فرئيس المحكمة الدستورية الروسية، فاليري زوركين**Valery Zorkin**، قام بمحاولة لتقييد وصول الروس إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. ف 80% من شكاوى الروس المقدمة للمحكمة تتعلق بعدم تنفيذ قرارات المحاكم الروسية. وتتم معاقبة روسيا تلقائيا من قبل المحكمة بسبب هذا الفشل. منذ فترة طويلة اشتكت روسيا من قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ولكنها امتثلت لها واستمرت في التقديم لسلطتها. وفي تلك الفترة أراد زوركين الاشتراط على الروس الاستنفاد من جميع الوسائل القانونية داخل روسيا بما في ذلك المحكمة العليا والمحكمة العليا للتحكيم قبل أن يمكن تقديم استئناف إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وبهذا سيتم تقليل عدد الشكاوى المقدمة للمحمة الأوروبية لحقوق الإنسان من روسيا وتساعد في منع هيئة فوق وطنية في استبدال محاكم روسيا الوطنية.[1]

المطلب الثاني: بوتين والسيلوفيك: قوة الأمن والهيمنة السياسية.

في هذا المطلب سوف نقوم بمعالجة مبادئ وتوجهات السياسة الخارجية الروسية بعد وصول بوتين لسدة الحكم في عام 2000 والتغييرات التي طرأت على الاستراتيجية الروسية الهادفة إلى رد الاعتبار لمكانة وهيبة روسيا الدولية ودورها كفاعل دولي مؤثر في صياغة التوازنات الدولية وتوجيه أحداثها بما يخدم مصالحها وأجنداتها.

[1] *Olga Oliker*, and all, *opcit, p 13, 14.*

بعد الفشل الذريع الذي لاقته استراتيجية الرئيس السابق، أول رئيس لروسيا الاتحادية، بوريس يلتسن **Boris Yeltsen**، الذي اعتمد التوجه الليبرالي للدولة، والانتقال إلى اقتصاد السوق، ومحاولته جاهدا لتحسين العلاقات مع الغرب بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن محاولاته المتكررة للاندماج في المؤسسات الأمنية والاقتصادية الغربية من أجل تحقيق التنمية من خلال التوقيع على عدة معاهدات واتفاقيات... باءت كلها بالفشل والنتيجة كانت تدهور الاقتصاد الروسي بشكل حاد، تراجع الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع معدلات البطالة، أزمة مالية خانقة، ناهيك عن الانخفاض الحاد لقيمة الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي. يعني باختصار كانت أكبر أزمة اقتصادية شهدتها روسيا إلى يومنا هذا. وفي ظل عجز الحكومة الروسية عن إدارة هذه الأزمة قام الرئيس السابق بوريس يلتسن بالتنازل على صلاحياته لصالح فلاديمير بوتين.[1]

- **نهاية الأوليغاركية والسلطة العمودية:**

الأوليغاركيون باختصار جاءوا نتيجة لمحاولة يلتسن إجراء إصلاحات على الاقتصاد وخصخصة الشركات 120 ألف شركة والملاك الجدد لها هم الروس المنتمون لطبقة النومينكلاتورا الشيوعية القديمة الذين فقدوا سلطتهم كشيوعيون واستعادوها من خلال حكم الأقلية (الأوليغاركية) وكان الفساد يعم هذه العملية فلقد بيعت ممتلكات الدولة أقل بكثير من قيمتها السوقية. فمجرد وصول بوتين للحكم بأسابيع اتخذ أول الخطوات في مجال الإصلاحات الاقتصادية بدءا بتسوية الحسابات مع الأوليغاركيين فلقد وضح أنه لم يكن ضد الشركات الكبرى وإنما رجال الأعمال الذين يقومون بالتدخل في السياسة. فالهدف الأسمى كان فرض سيطرة الدولة على الاقتصاد. فبواسطة سلطته السياسية استطاع تعديل توزيع عدد من أهم الممتلكات في روسيا بما في ذلك قطاع الطاقة على سبيل المثال: تأميم شركة يوكوس الخاصة وإعادة بيعها لشركة روزنيفت. [2]

يلعب بوتين دور مركزي في رسم السياسة الخارجية الروسية منذ السنوات الأولى من توليه للحكم. ففي بداية الألفينات كان يعتقد أن الانعزال عن أوروبا والغرب بصفة عامة لا يخدم مصالح روسيا فاستعادة هويتها كقوة عظمى يأتي من اعتراف الغرب. وبالتالي كانت استراتيجيته تركز على تعزيز أمن الدولة وتحقيق التوازن في النظام الدولي، وإقامة علاقات متوازنة مع الدول المحيطة، فضلا عن تطوير العلاقات مع الغرب بالخصوص في ظل العلاقات الشخصية الطيبة بين الرئيس الروسي ونظيره الأمريكي حينئذ جورج بوش.[3]

---

[1] د. محمود سالم السامرائي، ***إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية*** (الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2018)، ص 53- 73.

[2] ميرا ميلوسيفيتش جواريستي، ترجمة انتصار حسن، " البوتينية.. ما هي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي الحالي ؟"، *في:* https://www.sis.gov.eg/Story/160024?lang=ar، تاريخ الإطلاع (2024/03/31).

[3] عبد الرحمن دوار، " بوتين.. ومسيرة حكم «الديمقراطية السيادية"، في: https://www.albayan.ae/world/global/2021-05-09-1.4159719، تاريخ الإطلاع (2024/04/01).

كان الأوليغاركيين قد بسطوا نفوذهم السياسي في مختلف المناصب الحكومية في روسيا الاتحادية في عهد الرئيس السابق الروسي يلتسن. عرفوا بالثراء الفاحش والفساد ومن المستفيدين من خصخصة المؤسسات والشركات التابعة للدولة. لكن سرعان ما فقدوا نفوذهم بوصول بوتين لسدة الحكم. فمنهم من تم نفيه ومنهم من تم سجنهم والبعض الآخر تم اغتيالهم. القليل فقط من سلموا من هذا المصير. أولئك الذين كانوا مواليين لبوتين فقط. ومع نهاية الأوليغاركية، ظهرت بعدهم مباشرة نخبة جديدة تسمى ب "السيلوفيك" **Silovik تعرف** أنها جوهر وركيزة نظام البوتين السياسي. مكوناتها رجال الأمن الروس الذين يحيطون ببوتين، أغلبهم عملوا في وكالة الاستخبارات السوفييتية أو KGB والجيش والشرطة بالإضافة إلى المسؤولون الفنيون المدنيون/التكنوقراط المدنيين. هم قوة محافظة داعمة للوضع الراهن يبذلون جهد للحفاظ على استقرار النظام السياسي القائم. بالرغم من وجود انقسامات تنظيمية وفئوية مهمة بين السيلوفيك.[1]

تدعي أولغا كريشتانوفسكايا **Olga Kryshtanovskaya** عالمة الاجتماع الروسية أن نظام بوتين بمثابة "حكم عسكري" يهيمن عليه أشخاص من ذوي الخلفيات في الشرطة السرية والجيش وأجهزة تنفيذ القانون: السيلوفيكي. وراح أبعد من ذلك الروس المدنيين بالتأكيد في استطلاعات رأي أجريت في روسيا أن حتى بوتين نفسه يمثل في المقام الأول مصالح السيلوفيك. هناك نهج يفيد بأن روسيا بوتين هي دولة الكي جي بي الجديدة بتطور الكي جي بي من كونها دولة داخل الدولة في عهد الاتحاد السوفييتي إلى الدولة نفسها في عهده. لكن ليس أي رجل يرتدي الزي العسكري فحسب، بل الشيكستي فقط chekisty (اسم الشرطة السرية السوفييتية المبكرة، تشيكاCheka) هو الذي يدير روسيا بوتين. وبالتالي، فإذا كانت روسيا دولة عسكرية أو تابعة للنظام العسكري الجديد للكي جي بي فمنطقيا يقوم السيلوفيكي أو الشيكستي بلعب دور بارز في النظام السياسي حتى في مرحلة بعد بوتين. فوجود فصيل قوي داخل النخبة ذو سلطة (الأسلحة) والمعرفة (مخابرات الدولة) فإن السيلوليفيكي يكون في موقع متميز للحفاظ على مكانتهم. ومن المثير للاهتمام أن للمحلل أن المحلل السياسي كيمبرلي مارتن **Kimberly Martin** يزعم أنه حتى ولو يكن بوتين حاضرا في السلطة فمن غير المرجح أن يتغير النظام بسبب الهيمنة التي تمتلكها "شبكات جهاز الأمن الفيدرالي" والتي يمكنها استخدام سلطتها في الوصول إلى المعلومات السرية والأصول المالية لسحق أي منافس محتمل. كانوا على استعداد على تقبل فكرة تحقيق الأوليغاركيين مكاسب مالية ضخمة ونقل أموالهم خارج روسيا لكن ليس تقبل نشطاتهم السياسية في حال لم تكن بمبادرة من السيلوفيك نفسهم وتحت إشرافهم وسيطرتهم.[2]

---

[1] Brian D. Taylor, "The Russian Siloviki & Political Change", ***Daedlus The journal of the American Academy of Arts and Sciences***, Vol. 146, No. 2, 2017, p2-10.

[2] وولتر لاكوير، مرجع سابق، ص 53- 61

حسب المنظور الغربي فإن لدى بوتين مجموعة من الاعتقادات التي تشكل أساسا لسياساته بالخصوص الخارجية باتجاه الوحدات المكونة للنظام الدولي وبالخصوص الغرب. لكن هناك أساسا أوسع وأعمق لسياسات نظام بوتين والمتمثلة أساسا في مجوعة من المعتقدات التي تربط معظم الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية في روسيا حاليا. على وجه الخصوص المجموعة القريبة من بوتين أو ما يسمى بالسيلوفيك.

نقصد بهم كبار أعضاء الأجهزة الخاصة والسرية وخريجي الكي جي بي السوفييتي مثل بوتين. حسب ما ورد في أغلب مقالاتهم ومقابلاتهم فهم يعتقدون أن روسيا مهددة من قبل قوة خارجية كالتهديدات القادمة من الناتو والولايات المتحدة، وأن الغرب يخوض حربا مع روسيا يشكل العنصر الأساسي في دعاية الدولة الروسية، ولهذا السبب بالذات أطلق الرئيس الروسي على أوكرانيا المتجهة إلى أوروبا تسمية "الفيلق الأجنبي لحلف شمال الأطلسي".[1]

يشترك السيلوفيك في الاستياء حيال سقوط الاتحاد السوفييتي، وهم يشتركون في الاعتقاد بأن روسيا قوة عظمى/عالمية يعرفون بالمكر والعناد وعدم الرحمة. مرتبطين ارتباطا وثيقا ببوتي يمثلون مستشاريه الأكثر ثقة ويشكلون ما هو آلية الدولة الروسية. لكن ما يميز السيلوفيك الفيدرالي عن النخبة الروسية الأوسع هو أنهم يمتلكون قوة صلبة غير عادية. على سبيل المثال يضم جهاز الأمن الفدرالي حوالي 160 ألف عضو ولا تتمثل القوة الصارمة في فرض القانون بل في فرض السيطرة والنظام أحيانا ضد القانون نفسه. كما لديهم معتقد بأن روسيا أمة استثنائية مقدر لها أن تكون قوة عالمية أولى. بعد تولي بوتين للحكم اختفت الأوليغاركية كوسيط سياسي للسلطة لكن المفهوم نفسه بقي على قيد الحياة ظهرت مجموعة جديدة أصغر عرفت بالسيلوفيكي. عند وصول الأعضاء إلى السلطة التحقوا بمكاتب في جميع فروع الحكم في روسيا مع التركيز بشكل خاص على الوكالات العسكرية والأمنية ذات الصلة، وقاموا بتشغيل مصانع عسكرية وقاموا بتوظيف عشرات الألاف من عملاء الأمن وبتجنيد ونشر جواسيس وطنيين... فلقد ظل السيلوفيكي متجانسا منذ بدايته ويشكل أعضاؤه الدائرة الداخلية لبوتين مما يزيد من قلقه الجيوسياسي. فهم يحكمون على الأمور من خلال القدرات وليس الخطابة فكل شخص خارج روسيا مشتبه به وربما يضمر خططا للتدمير باتباع قانون مورفي "أي شيء يمكن أن يذهب للخطأ سوف يذهب إلى الخطأ وأبرز مثال على ذلك حلف الناتو، فإذا كان قادرا على الحاق الضرر بأمن روسيا سوف ينتهي به المطاف يقوم بذلك. من أهم أفكارهم الوعود والاتفاقيات لا تقلل أي قدر من التهديد الذي يتعرض له أفراد المعاهدات والاتفاقيات فهي مجرد اقتراحات ولا شيء ملزم عندما يتعلق الأمر بالأمن. ويعتقد السيلوفيك أن الآلية الحيدة التي يمكن ضمان بها الأمن

[1] American Enterprise Institute for Public Policy Research, Leon Aron, ***Drivers of Putin's Foreign Policy***, June 2016, p 3-5.

هي الجغرافيا، وهذا هو السبب الذي يتفق به السيلوفيكي مع مفاهيم ألكسندر دوغين **Alexander Dugin** ونظرية الهارتلند. باعتقادهم أنه يتوجب على روسيا أن تحول نفسها إلى قوة عظمى أوراسية لتستطيع تحدي نصف الكرة الغربي من أجل تحقيق التفوق العالمي. وتتم نقل كل هذه الأفكار إلى المكتب التنفيذي، وبهذا يؤثر السيلوفيكي في التكوين الذهني لبوتين ما يفسر بعض القرارات التي يتخذها الرئيس الروسي. بعض أعضاء السيلوفيكي:[1]

سيرغي لافروف **Sergey Lavrov:** وزير الخارجية الروسي.

نيكولاي باتروشيف **Nikolai Patrushev:** سكرتير مجلس الأمن الروسي منذ 2008

سيرغي ناريشكين **Sergey Naryshkin:** رئيس جهاز المخابرات الروسية. (الشرق الأوسط صحيفة الشرق الأوسط)

سيرغي شويغو **Sergei Shoigu:** وزير الدفاع (وزارة الدفاع لروسيا الاتحادية) السابق.

فاليري غيراسيموف **Valery Gerasimov:** رئيس أركان الجيش الروسي.

المطلب الثالث: الرأي العام والمعارضة: حالة الرقابة والضعف.

الرأي العام حسب جيمس برايس **James Brice** هو اصطلاح يستخدم للتعبير عن مجموع الآراء التي يدين بها الناس إزاء المسائل التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة. تؤثر فيه مجموعة من العوامل كالعامل الديني، الشائعات، الإعلام والدعاية، الأحداث والمشكلات، النظام السياسي، الثقافة، العوامل النفسية...[2] كل النظم السياسية باختلاف أشكالها تستند إلى الرأي العام، لكن طريقة التعامل معه تختلف من أنظمة تراقب تحولاته وتستجوبه عند صناعة سياساتها وأنظمة تحاول أن تصف اتجاهاته بشكل ينسجم مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها.[3]

قياس الرأي العام في روسيا الاتحادية لا يعد بالأمر الهين بل هو عملية معقدة ومليئة بالتحديات، وذلك يعود إلى الرقابة الحكومية الصارمة حتى على مؤسسات البحث المستقلة ما يجعل أغلبية المواطنين الروس

[1] Caspian Report, « meet the Russian Siloviki- Putin's inner circle", in: ***https://youtu.be/kO88kFvlE2k?si=JUSJxxMmAnOPW1iI***, viewing date: (02/04/2024)

[2] محمد تهامي، "الرأي العام"، في: ***https://shorturl.at/ArAA2*** ، تاريخ الإطلاع: (2024/04/02).

[3] أ. قرطي العياشي، " تطور مفهوم و اتجاهات الرأي العام وأثره على صناعة القرار في روسيا االتحادية دراسة مقارنة بين فترتي حكم الرئيسين بوريس يلتسين وفالديمير بوتين"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، م. 1، ع. 1، جانفي 2015، ص 154.

يتفادون الإدلاء بآرائهم حتى في استطلاعات الرأي المشروعة وانتقاد الكرملين. وهذا ما يؤدي إلى غياب الشفافية حيث تصبح عملية صناعة القرار أقل شفافية بحيث لا تؤخذ آراء المواطنين بعين الاعتبار ما يؤدي إلى تآكل الثقة بين الشعب والحكومة.[1]

لكن يبقى أبرز مثال يمكن تقديمه عن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية الروسية هو الدعم الشعبي بضم جريرة القرم سنة 2014 بحيث أظهرت استطلاعات الرأي أنداك دعما شعبيا واسعا بنسبة تتراوح ما بين 95% إلى% 96 مما ساعد على تبرير القرار على الساحة الدولية (بالرغم عدم حصوله على التأييد الدولي إلى يومنا هذا).[2]

يعرف مصطفى رشيد أميدي المعارضة السياسية أنها قوى وهيئات تعبر عن آراء ومصالح فئات اجتماعية لها أهداف ومشاريع وخطط السلطة السياسية القائمة، وهي قد لا تمتلك الأدوات والأليات ذاتها التي تمتلكها السلطة في تنفيذ خططها وبرامجها، فللمعارضة وسائلها الخاصة في الوقوف بمواجهة السلطات الحاكمة والوصول إلى تحقيق أهدافها. وبالتالي تؤثر طبيعة النظام السياسي بشكل كبير على طبيعة المعارضة السياسية ومجال عملها وأهدافها. كما يحدد أيضا مساحة الحرية التي تتمتع بها والقوانين التي تنظم عمل المعارضة. [3]

فيما يتعلق بالمعارضة الروسية فلقد واجهت عدة أزمات أدت إلى تدهور وضعها والتأثير على حدود نشاطها بعد أربع أزمات متتالية. أولها كانت بسبب بناء الأحزاب في وقت مبكر في روسيا. مما أدى إلى تشكيل أحزاب ضعيفة غير قادرة على الحصول على فرصة للوصول إلى السلطة. أما الأزمة الثانية فجاءت بسبب التغييرات في القوانين الفيدرالية التي أدت إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية. أما الثالثة فجاءت أعقاب حملة القمع الحكومية بعد الاحتجاجات في 2011–2012، مما أدى إلى اعتقالات وقوانين تحد من أنشطة المعارضة. أما الرابعة فنشأت من دعم المعارضة البرلمانية لضم شبه جزيرة القرم، مما قلل طبيعتها المعارضة. فهي تواجه عدة تحديات مثل الافتقار إلى أجندة سياسية والنضال من أجل تعبئة قاعدة اجتماعية كبيرة للاحتجاجات الجماهيرية.[4]

---

[1] بالعربية، "بوتين يتجه نحو ولاية أخرى في السلطة... إليك ما تحتاج معرفته عن الانتخابات الرئاسية في روسيا"، في: https://rb.gy/hsuii1 تاريخ الإطلاع: (2024/04/02).

[2] RT Arabic ، "روسيا تحيي الذكرى العاشرة عودة القرم"، في: https://t.ly/WG6FS، تاريخ الاطلاع (2024/04/02).

[3] إلهام ناصر، "المعارضة السياسية"، في: https://t.ly/Qu71E، تاريخ الاطلاع: (2024/04/02).

[4] Jerzy J. Wiatr, ***New Authoritarianism: Challenges to democracy in the 21st century*** (Berlin, Toronto, Germany: Verlag Barbara Budrich, 2019), p77- 81.

وبالتالي فإن درجة تأثير المعارضة في الساحة السياسية بصفة عامة وفي السياسة الخارجية بصفة خاصة محدود، بالخصوص بعد وفاة زعيم المعارضة الروسية ألكسي نافالني. فلقد لوحظ غياب واضح لممثلي المعارضة خلال الانتخابات الرئاسية للسنة الجارية.

وهذا نتيجة لما تصفه أطراف المعارضة عن عدم نزاهة الانتخابات وأن النتائج محسومة مسبقا في حين تعتبر السلطات أن هذه التصريحات تبرير لضعف تأييد قوى المعارضة في الشارع الروسي.[1]

[1] فهيم الصوراني، "هكذا خرجت المعارضة الروسية من اللعبة السياسية والسباق الانتخابي"، في: https://t.ly/kpRyI ، تاريخ الإطلاع: (2024/04/05).

المبحث الثاني:

الاقتصاد كمحرك للسياسة الخارجية

المطلب الأول: اقتصاد الأسلحة.

المجمع الصناعي العسكري (military industrial complex)، شبكة من الأفراد والمؤسسات التي تنشط في مجال إنتاج الأسلحة وتطوير التقنيات العسكرية. على العموم يهدف إلى حشد الدعم السياسي لمواصلة أو زيادة الانفاق العسكري من قبل الحكومة الوطنية.[1]

تعتبر روسيا مورد عالمي للأسلحة. بحيث تقوم بتصدير كميات هائلة من الأسلحة االمتقدمة إلى المناطق المعرضة للصراع، وهذا الذي يصنع الخلاف بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وكذا أوروبا. بالخصوص بعد تأميم بوتين لشركات الدفاع الخاصة، وإنشائه لشركة "روس أوبورون إكسبورت" Rosoboronexport لتصدير الأسلحة، بهدف إنهاء المنافسة الداخلية المدمرة. ويرى المجمع الصناعي العسكري الروسي ضرورة خلق نوع من التوازن بين الالتزام بتسليح الجيش الروسي وتصدير الأسلحة إلى البلدان التي لا تخضع لعقوبات الأمم المتحدة. بحيث يرى العديد من المسؤولين الروس بأن مبيعات الأسلحة من شأنها تحسين وتعزيز المصالح الدبلوماسية الروسية، من خلال تعزيز علاقاتها مع الدول المتلقية. وأن ادعاء أمريكا وحلفائها بأن صادراتها العسكرية تخالف القوانين الدولية المعمول بها، ما هي إلا حجة للقضاء على المنافسة الروسية والحد من نفوذ موسكو في مناطق مهمة كالشرق الأوسط، آسيا وأوروبا الشرقية. [2]

بعد مرور سنتين على ما يسميه بوتين "العملية العسكرية الخاصة" في أوكرانيا، وعكس توقعات الغرب زاد الإنتاج الروسي للأسلحة، وتمت إعادة تصميم سلاسل التوريد للتهرب من العقوبات، وأصبحت المصانع المنتجة للذخيرة والمعدات تعمل على مدار الساعة، مما خلق 520 ألف وظيفة جديدة في المجمع الصناعي

[1] Rachel N. Weber, " military industrial complex", in: https://www.britannica.com/contributor/Rachel-N-Weber/6062#:~:text=Military%2Dindustrial%20complex%2C%20network%20of,spending%20by%20the%20national%20government.%E2%80%A6, viewing date (05/04/2024).

[2] Richard Weitz, Russia's Military – industrial Complex, in: https://www.hudson.org/national-security-defense/russia-s-military-industrial-complex, viewing date: (05/04/2024).

العسكري. ما أثار قلق مخططي الحرب الأوروبيين الذين كانوا يزعمون أن حلف شمال الأطلسي قد قلل من قدرة روسيا على مواصلة حرب طويلة الأمد.[1]

منذ أن تمت عملية التأميم للشركات العسكرية الروسية بعد وصول بوتين لسدة الحكم في الألفينات وأصبحت تحت إشراف الحكومة، يمكن القول بأنها اندمجت مع نظام بوتين. يعني أن قراراتها لا تتمتع بالاستقلالية التامة وأنها تخضع لما تمليه الحكومة. وهذا خلق نوعا من الحلقة المفرغة، إذ تسعى هذه الشركات إلى إقناع الدولة بزيادة الإنفاق العسكري وفي المقابل خدمة هذه المؤسسات للمصالح السياسية الروسية وأهدافها الجيوستراتيجية والأمنية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وهذه الوتيرة المتزايدة في الإنتاج في هذين العامين الأخيرين–أي منذ بداية العملية العسكرية الخاصة– بالرغم أنه فتح مناصب شغل جديدة في المجمع الصناعي العسكري إلا أنها قد تتسبب بإرهاقه مع المدى الطويل. بالخصوص إذا ما تم فرض عقوبات اقتصادية جديدة على روسيا، وتم حرمانها من بعض المواد الأولية والمعدات التقنية التي تحتاجها في صناعتها العسكرية، والتكنولوجيا ذات الاستعمال المزدوج. فلا يجب نسيان أنها حاليا تتحصل عليها سواء من خلال تهربها من الطرق الأساسية، أو الاستفادة من الثغرات التنظيمية من خلال تمريرها عبر الدول غير المشاركة في القيود ومن المحتمل أنها تتحصل عليها بطرق غير شرعية. وباعتبار الصناعة الثقيلة العسكرية من أهم الركائز في الاقتصاد الروسي فإن أي ضرر يمسه قد يدمر اقتصاد الدولة بشكل هائل داخليا وخارجيا. فهي حاليا إحدى الأدوات التي تمارس من خلالها التأثير في الشؤون الدولية في مختلف المناطق الجغرافية ودمار هذا القطاع يعني أن تأثيرها بقي مرتبط بقطاع المحروقات فقط.

المطلب الثاني: النفط والغاز: مصدر السلطة والضغط

تعد الطاقة من بين أبرز المحددات التي تلعب دورا مهما في رسم السياسة الخارجية الروسية أو لأي دولة، مصدرة كانت أو مستوردة. فهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الطاقوي، وبالتالي الأمن القومي بالخصوص في حقبة حروب الطاقة. أما عن روسيا فمنذ فترة حكم بوتين فهي تستخدم الطاقة كورقة ضغط في سياستها الخارجية اتجاه الغرب والدول المجاورة.

فقطاع الطاقة الروسي له اسهامات كبيرة في اقتصادها بحيث يمثل ثلثي صادراتها نحو الخارج ومن أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي وهذا حسب ما توصلت إليه آخر الاحصائيات:

[1] Andrew Roth, "A lot higher than we expected : Russian arms production worries Europe's war planners", in: https://www.theguardian.com/world/2024/feb/15/rate-of-russian-military-production-worries-european-war-planners, viewing date: (06/05/2024).

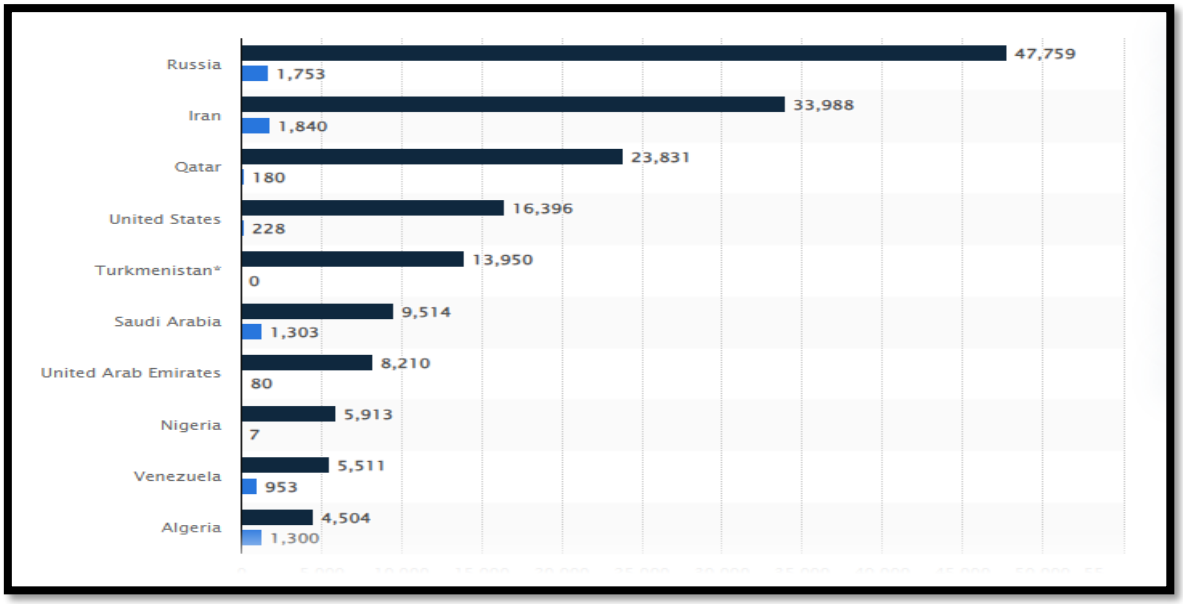

الدول الرائدة في احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في جميع أنحاء العالم بين عامي 1960 و2022 https://www.statista.com/statistics/265329/countries-with-the-largest-natural-gas-reserves/

ومن أجل تعزيز الاقتصاد ومحاولة استعادة دور روسيا في النظام الدولي الذي فقدته سعت القيادة الروسية والنخب السياسية إلى تعزيز دور الدولة من خلال السيطرة على قطاع الطاقة كوسيلة رئيسية من خلال تداولها في المؤسسات الرسمية.

فشركة غازمبروم مثلا تسمى وزارة روسيا للشؤون الخارجية للقرن ال 21 لكونها شركة طاقوية بأدوار سياسية. بالخصوص بعد تأميمها بوصول بوتين لسدة الحكم ورفع الحكومة نسبة حصصها، وبهذا صار احتياطي الغاز تحت تحكم الحكومة. حتى أن الرأي العام يرفض وجود عناصر أجنبية ذو وزن في قطاع الطاقة، نظرا لزيادة النزعة القومية، وبالتالي تمثل قرارات هذه الشركة إرادة النخبة السياسية والحكومة فهي وسيلة الدولة لتحقيق جملة من أهدافها وخدمة المصالح السياسية الروسية فسياسة غازبروم وسياسة الحكومة الروسية دائما ما يكونا متناغمان.[1]

[1] خولة بوناب، "أمن الطاقة الروسي ودوره في رسم استراتيجيات روسيا الخارجية منذ 2000"، ***مجلة القانون الدولي والتنمية***، م. 10، ع. 01، جوان 2022)، ص 9، 10،11.

حسب وجهة نظر الغرب فإن روسيا تفرط في استخدام الطاقة كسلاح في سياستها الخارجية. فلقد أصبحت روسيا لاعبا عالميا أساسيا في أسواق الطاقة لكونها منتجا رئيسا للنفط والغاز بالخصوص لأوروبا. هذا ما ساعدها وسهل لها الرجوع بقوة إلى الساحة الدولية من خلال الإمكانيات المالية المتوفرة لديها.[1]

في السياسة الخارجية الروسية يتم اعتماد تقنية تسمى بالسيطرة العكسية control Reverse، وهي وسيلة إبلاغ الخصم بمعلومات معدة خصيصا له لجعله يتخذ القرار المقرر اختياريا والذي يرغب فيه البادئ في الدعوى. ويبدو أن روسيا تقوم باستخدام سياسات الأنابيب كجزء من هذه الاستراتيجية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال تقسيم حلفاء الناتو الجدد المنظمين بعد الحرب الباردة عن حلفاء الناتو الأصليين الأقدم، وهذا في إطار كبح توسع حلف الناتو شرقا باتجاه حدود روسيا الغربية، والتي هي بصدد تهديد أمنها القومي. فروسيا استغلت احتكارها للبنية التحتية لخطوط الغاز إلى أوروبا لتأمين صفقات ثنائية مع دول أعضاء الناتو كألمانيا وفرنسا وإيطاليا. فهي تلتزم تلقائيا بهذا السلوك لتحقيق مصالحها الاقتصادية الفورية مما يترك جيرانها الشرقيين عرضة لتأثيرات سياسات روسيا وبالتالي ينتج عنه ضعف الحلف بشكل عام سياسيا على المدى البعيد.[2]

المطلب الثالث: العقوبات كعامل دفع للخارج

منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا أو ما يسميها بوتين العملية العسكرية الخاصة في فبراير 2022، انهالت العقوبات الاقتصادية على روسيا من الغرب بالتنسيق بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها،[3] بحيث وصلت إلى أكثر من 16500 عقوبة تمس آلة الحرب الروسية، الشركات وكذا الأفراد. من طرف كل من الاتحاد الأوروبي، الو.م.أ، أستراليا، كندا واليابان. والتي جاءت على شكل دفعات. والدفعة الأخيرة –حتى هذا وقت كتابة المذكرة– جاءت بعد موت الناشط السياسي المعارض ألكسي نافالني **Alexei Navalny.**

هذه العقوبات تشمل تجميد الاتحاد الأوروبي نحو 70% من أصول البنوك الروسية، فضلا عن منع بعض المصارف الروسية من الوصول إلى نظام swift للتعاملات المصرفية والتحويلات الدولية. وحظر تصدير التكنولوجيا التي قد تستخدم في صناعة الأسلحة، فرض عقوبات على عدد من الأفراد المرتبطين بالكرملين..[4]

---

[1] Jeronim Perovic, Robert W. Orttung, Andreas Wenger, **Russian Energy Power and Foreign Relations: Implications for conflict and cooperation** (USA: Routledge, 2009), p157

[2] Marc Ozawa, Ion Alexandru, Russia's energy policy: Dependence, networks and special relationships (Rome: NATO defense Research division, 2020), p 13-23.

[3] د. خالد هاشم محمد، العقوبات الدولية على روسيا... الفعالية والتأثير (العراق: مركز الرافدين للحوار، ط1، 2022)، ص 13.

[4] BBC NEWS، "ما هي العقوبات المفروضة على روسيا وهل أثرت على اقتصادها"، في : https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gd9wxjdj4o، تاريخ الاطلاع : (2024/05/07).

لكن بالتوازي مع زيادة عدد العقوبات، زادت وتطورت التقنيات الروسية للتهرب منها بحيث نجح الروس في تطوير شبكة جديدة من شركات الشحن لمواصلة البيع إلى الهند والصين دون تأمين بحيث تصدر 8.3 مليون برميل يوميا بعد إعلان دول مجموعة السبع أنه لا يمكن استخدام السفن وشركات التأمين الغربية إلا في حال ما كان سعر النفط أقل من 60 دولار للبرميل. كما أن أغلب البنوك الروسية تحتفظ بإمكانية الوصول إلى سويفت فلقد تم فصل بعض البنوك فقط عن المنصة. أما فيما يخص تكنولوجيا ساحة المعركة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج فلقد استوردت روسيا أكثر من 900 مليون دولار منها حسب ما توصل إليه مركز الأبحاث. فروسيا تقوم باستخدام وسطاء يخفون الوجهة النهائية والاستخدام النهائي لبعض العناصر وبهذا استطاعت استيراد كمية معتبرة من السلع الغربية الخاضعة للعقوبات عن طريق شرائها عبر دول ك: جورجيا، كازاخستان، بيلاروسيا...[1]

حاليا نلاحظ أن العقوبات الاقتصادية ضد روسيا لم تساهم في إنهاء الغزو أو حتى التخفيف من حدته ولم تؤدي إلى شلل الاقتصاد الروسي كما كان الغرب يتوقع. بل زاد من حدة التوتر بين روسيا والغرب ودفع بروسيا إلى تطوير عدة تقنيات لتفادي كل أشكال العقوبات المفروضة عليها حتى ولو بطريقة غير قانونية إلى غاية خلق البديل الأنسب أو تحقيق غايتها من الغزو. هذه العقوبات حققت نتيجة عكسية –إن صح القول– فهي تساهم في تعزيز المشاعر القومية داخل روسيا من خلال تصوير الدول الغربية على أنها أعداء يسعون إلى إلحاق الضرر بروسيا. وبالتي يتم استخدام هذا الخطاب لتبرير سياسات الحكومة الخارجية وحشد الدعم الشعبي. كما أن هذه العقوبات دفعت روسيا إلى تقليل الاعتماد على الغرب وإعادة التوجه إلى الشرق فنلاحظ في استراتيجية روسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة –حتى قبل هذه العقوبات– أنها تعمل على تعزيز علاقاتها مع الدول الآسيوية بالخصوص الهند والصين كما أنها تأمل في زيادة صادراتها من الطاقة إلى هذه الدول.

[1] Tim Lister, “Russia boasts it is beating sanctions but its longer term prospects are bleak”, in: https://edition.cnn.com/2024/01/29/europe/russia-sanctions-putin-ukraine-economy-intl/index.html, viewing date: (05/07/2024).

المبحث الثالث:

الثقافة والهوية كأدوات في رسم التوجه الخارجي

في هذا المبحث سوف نقوم بتحليل كيف يساهم المحدد الثقافي والاجتماعي في تشكيل السياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: القومية المحافظة: الخطاب والأيديولوجية

القومية بصفة عامة هي أيديولوجية تعني الولاء والإخلاص للأمة والشعور بالوعي القومي. وهي مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تؤكد على أهمية الهوية الوطنية المشتركة. عناصرها الأساسية: اللغة، التاريخ، الثقافة، الدين والأرض. وتستخدم في بعض الأحيان كمبررات لدعم قرارات دولة ما في التمدد حتى ولو كان ذلك يعني نشوب الحرب. [1] باختصار، يعني أن ولاء الشخص وإخلاصه لأمته له الأسبقية على أي مصلحة فردية أو جماعية.[2]

وعند التحدث عن القومية الروسية من المستحسن اتباع تعريف سميث **Smith** للقومية على أنها أيديولوجية وفي نفس الوقت حركة تعمل نيابة عن "أمة" فعلية أو محتملة من أجل الحفاظ على استقلاليتها ووحدتها وهويتها. بالتركيز على المشاريع الوطنية التي تنفذها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة والتي قد تكون متنافسة بما في ذلك جهود بناء الأمة التي يقودها القادة السياسيون والحكومات. حسب سميث فإن القومية كأيديولوجية تضع الأمة في مركز اهتماماتها وتسعى إلى تعزيز رفاهيتها وتتمثل أهدافها الرئيسية في الحكم الذاتي الوطني، الوحدة الوطنية، والهوية الوطنية.[3]

تجدر أولا الإشارة إلى نقطة مهمة تتمثل في المكون المصطلحي، ففي اللغة الروسية بالخصوص في الخطابات الرسمية يتم استخدام مصطلح "الوطنية" بدل "القومية" لكون هذا الأخير يحمل دلالات سلبية عكس الوطنية الذي يعد واجب مدني. فلقد كان تركيز بوتين وإدارته منذ وصوله للسلطة على الدولة بدلا

---

[1] رمضان غيث، "القومية"، في: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9 ، تاريخ الاطلاع (2024/08/05).

[2] StudySmarter, «nationalism », in: https://www.studysmarter.co.uk/explanations/politics/political-ideology/nationalism/, viewing date: (05/08/2024).

[3] Anthony D. Smith, Nationalism: theory, Ideology, History (UK: Polity Press, ed.2, 2010), p9

من الأمة لكونه يرى أن الدولة تجسد الأمة وتعطيها شكلا. كما أن تركيزه على الدولة والوطنية يسمح للنظام بتوليد دعم سياسي واسع. فالسلطات الروسية ترفض قطعا القومية العرقية لكونها تهدد سلامة واستقرار الدولة فوفقا للتعداد السكاني الأخير الذي أجري في روسيا فهي تضم أكثر من 190 مجموعة عرقية. تعد القومية الرسمية Official Nationalism في روسيا مزيج بين المحافظة Consevatism ومعاداة الغرب Anti–Westernism. فحتى حزب روسيا الموحدة الذي بقي في الحكم لأكثر من 20 سنة يشير إلى نفسه على أنه حزب محافظ معتدل. من أجل تعزيز النزعة المحافظة يتم التوجه إلى عدد من الجهات الفاعلة شبه الحكومية وأبرزها الكنيسة الأوروثوذوكسية الروسية ROC –Russian Othodox Church– والتي تعمل من أجل نشر القيم المحافظة، الوطنية، الإيمان بالله... من خلال إطلاق العديد من المشاريع منها مبادرة إحدى شخصياتها البارزة Metropolitan Tikhon بإطلاق سلسلة من المعارض الدائمة العامة بعنوان "روسيا– تاريخي" الذي يروج لسرد تاريخي للوحدة والاستمرارية، بحيث يستفيد من الدعم المالي والإداري من الدولة. وعلى المستوى الإقليمي تلعب الكنيسة الأورثوذوكسية دور في تعزيز القيم المحافظة حتى من خلال الطوائف التقليدية الأخرى كالإسلام، البوذية واليهودية. كما نجد العديد من المنظمات التي تنشط في نفس المجال أشهرها izborsky club وهو مجموعة من المحافظين الوطنيين يعملون على نشر نفس الأفكار. يتم اختيار هذه الجهات الفاعلة جزئيا من قبل النظام، وتتمتع بقدرة الوصول إلى وسائل الإعلام الرسمية وتسعى إلى التأثير على عملية صنع القرار والحفاظ على إجماع المحافظين الجدد في روسيا. كما يتم تضخيم هذه الأجندة على الصعيدين المحلي والدولي. تعد الركيزة الأيديولوجية الثانية للقومية الرسمية الروسية "معاداة الغرب"، وهذا يمكن التماسه في الخطاب الروسي الرسمي –بشكل مستمر بالخصوص بعد سنة 2004 بعدما لم يعد مواليا للغرب.[1]

زادت وتيرة الانفصال عن الغرب بعد فشل سياسة إعادة الضبط الروسي the Russian reset والتي هي عبارة عن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحسين العلاقات مع روسيا من 2009–2013 في فترة حكم الرئيس الأمريكي أوباما والرئيس الروسي ديميتري ميدفيدف **Dmitry Medvedev** [2]، لكنها باءت بالفشل بسبب عدة أزمات دولية أثرت على العلاقات الروسية الأمريكية مثل أزمة أوكرانيا والخلافات الداخلية للبلدين بشأن السياسة الخارجية والقضايا الدولية.[3]

[1] يوري رشتو، "من محط آمال الغرب إلى عدو له... تحولات بوتين"، في: ***https://t.ly/Kn9wN***، تاريخ الاطلاع: (2024/05/09).
[2] Jeffrey Mankoff, “The Tricky U.S- Russia Reset Button”, in: https://www.cfr.org/expert-brief/tricky-us-russia-reset-button, viewing date: (05/09/2024).
[3] Dimitar Bechev, “The Era of US- Russia rest is Over”, in: ***https://www.aljazeera.com/opinions/2021/6/20/the-era-of-us-russia-resets-is-over***, viewing date: (05/09/2024).

وبهذا أصبحت روسيا تتبع مقاربة استثنائية للحكم تعرف "بالديمقراطية السيادية" ومؤسسها فلاديسلاف سوركوف **Vladislav Surkov**، والتي هي عبارة عن حياة سياسية للمجتمع حيث تقرر وتراقب القوى السياسية وسلطاتها وقراراتها من قبل شعب روسي متنوع بهدف تحقيق الرفاهية المادية، الحرية، العدالة لجميع الفئات الاجتماعية التي شكلته. وبهذا أصبح هذا المفهوم جزء من الخطاب السياسي في روسيا ويستخدم من قبل الشخصيات السياسية أبرزها بوتين.[1]

فشل سياسة إعادة الضبط الروسي كانت بمثابة محفز للقيادة الروسية من أجل إعادة النظر في موقفها اتجاه الغرب وذلك بالسعي إلى بناء دولة حضارة State Civilisation تقوم على القيم غير الغربية غير ليبرالية. ولقى هذا دعم وتأييد المفكرين أمثال ألكسندر دوغين **Alexander Dugin** الذي يعتقد أن العدو اللدود لروسيا هو الغرب وهذا يعود إلى أسباب جيوسياسية ونتاليا ناروشنيتسكوفكايا مؤرخة محافظة ومديرة معهد الديمقراطية والتعاون الذي تموله روسيا ومقره بباريس أن القيم الغربية اللبرالية تجسيد لعقلية مادية لا تتوافق مع الروح الروسية.[2]

يتم تصوير اللبرالية الغربية على أنها رهاب روسيا Russophopobic (وهي أحد المصطلحات الرئيسية للقومية الروسية) وأنها معادية للمصالح الوطنية الروسية. فروسيا دائما ما تلجأ خطاب القومية الحضاري عند رفض النموذج الغربي للتنمية وتندد بالقيم اللبرالية. هذا ما خلق أزمة الهوية الروسية. بحيث تتفرع إلى تصورين: رؤية محافظة موروثة عن slavophilism والتي تصور روسيا كدولة أوروبية لا تتبع النموذج الغربي للتنمية. وآخر يصورها كدولة أوروبية وحضارة متميزة سلافية، أورثوذوكسية، أوراسية. وفي الخطاب السياسي فكلا التصورين حاضر لكن الأكثر تداولا بين النخب هو التصور الأول.[3]

حسب الخبراء فإن انفصال روسيا عن أ وروبا عززها الغزو الروسي لأوكرانيا 2022 وزاد من عزلة روسيا عن الغرب. وسيؤدي حتما إلى إعادة النظر في موقف الدولة الروسية والتحرك نحو دولة غير أوروبية أكثر استثنائية.

تعد القومية الروسية الرسمية آلية أو وسيلة للسلطة تعمل على إضفاء الصبغة الشرعية على النظام لتوليد الولاء الجماعي. ففي أعقاب ثور الميدان الأوروبي نشرت وسائل إعلام روسية خطابا قوميا وطنيا يدين

[1] Sarah Fisher, ***Sovereign democracy: Russia's response to the color revolutions***, Submitted in partial fulfillment of the requirements for Graduation summa cum laude (Department of Political Science University of Louisville, 2014), p 18, 19.
[2] Hal Open Science, Jules Sergei Fediunin, Russian Nationalism, 2022, p6.
[3] Andrei Tsygankov, "Crafting the State-Civilization Vladimir Putin's Turn to Distinct Values", ***Problems of Post-Communism***, 2016, p8-11.

الفاشية الأوكرانية ورهاب روسيا. كما تمت الإشادة بالغالبية العظمى من الروس عند ضم شبه جزيرة القرم بينما وصفت السلطات المعارضة اللبرالية أنها خونة للأمة. بالرغم من أن السبب الرئيسي ليس قوميا وإنما بدوافع جيوسياسية بالخصوص عند رفض موسكو لعضوية أوكرانيا المحتملة في الناتو. لكن في نفس الوقت تتحاشى إدارة بوتين أي خطوات لتبني التعبئة الجماهيرية بسبب مخاوف من أن يهدد ذلك النظام.[1]

تعتقد روسيا أن الغرب مسؤول عن الغزو الروسي لأوكرانيا كما تلقي اللوم عليها أيضا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي وذلك بتصوير الغرب كعدو للمصالح الروسية، حتى أن محاولات التشكيك في الدوافع الغربية دائما ما تقابل بردود دفاعية ضد القوى الغربية.[2]

تاريخيا، روسيا مشحونة بالعداء اتجاه الغرب وهذا يعود إلى إحساس روسيا الدائم بالتهديد. سواء عبر توسع حلف الناتو شرقا باتجاه الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية، أو عبر الحرب الإعلامية التي يشنها الغرب ضد النظام الروسي، والعقوبات الاقتصادية على روسيا ومحاولة محاصرتها اقتصاديا، والمحاولات المستمرة للترويج للثقافة الغربية... هذا ما يجعل روسيا في وضعية الهجوم كاستراتيجية دفاع من خلال اللعب على متغير القومية واستخدامه لإضفاء الشرعية على مخرجات النظام وقراراته لكن في نفس الوقت لا يتم تركيز الجهود عليه نظرا لما عليه من تبعات سلبية على الاستقرار الداخلي للدولة وهذا ما تريد روسيا تفاديه تجنبا أن تطبق عليها سياسية "فرق تسد" فيتزعزع أمنها الداخلي والإقليمي.

المطلب الثاني: الأوراسية الجديدة: التصور الإمبراطوري والقوة العظمى

"الأوراسية" كمفهوم تعود إلى أوائل القرن العشرين ظهرت بين المهاجرين الروس في أوروبا، وتتواجد في العالم الحديث كمفهوم تاريخي واتجاه فلسفي وعقيدة سياسية. بحيث ترى أن الهوية الأوراسية شاملة لمختلف المجموعات العرقية والأمم.[3] في حين يعطي الأوراسيون الجدد الأولوية للهوية الروسية. بحيث ترفض الأوراسية الجديدة تصنيف روسيا كدولة أوروبية أو آسيوية عوضا عن ذلك فهي تدعو إلى مصطلح جديد "الأوراسية" وتؤكد الأخيرة على ضرورة إعادة البناء الجيوسياسي لتوحيد روسيا باعتبارها قوة أوراسية عظمى.[4]

---

[1] Jules Sergei Fediunin, previous source, p7, 8

[2] Christo Atanasov Kostov, « **Russian fascism: the six principles of Putin's nationalist ideology", in: https://theconversation.com/russian-fascism-the-six-principles-of-putins-nationalist-ideology-218182, viewing date: (05/10/2024).**

[3] Veronika Torosyan," Multi-faceted Eurasianism: a comparison in practice", Review ***of Economics and Political Science***, 2023, 4- 7.

[4] Joachim Diec, THE UNDERSTANDING OF HUMAN RIGHTS IN THE NEO-EURASIANIST DOCTRINE, ***Politeja***, 2021, p119.

قدم ألكسندر دوغين **Alexandre Dugin**، مفكر سياسي روسي وجيوسياسي، في تسعينات القرن الماضي عقيدته أو مذهبه الخاص الذي يسمى بالأوراسية الجديدة، لتكون نظيرة للرؤية الأمريكية لبرجنسكي **Brzezinski** حول أوراسيا. والتي تستند إلى نظرية شبه جيوسياسية تضع النظام العالمي الجديد الأطلسي (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بشكل خاص) ضد النظام الأوراسي الجديد الموجه نحو روسيا. تنطوي الأوراسية الجديدة لدوغين على نوع محدد من القومية "قومية اليمين الجديد" وتؤكد على ضرورة الحفاظ على التنوع الثقافي في أوراسيا. وتدعو –أيديولوجيته– إلى عملية ثقافية عرقية عضوية بقيادة روسيا لمعالجة الأزمة المتصورة في الدول الأوراسية. [1] والتي تتمثل في أزمة عرقية وبيولوجية وروحية حادة، والتي تسبب بها النظام العالمي الأطلسي فحسب دوغين فهو يعتبر قوة متجانسة تعمل على إضعاف التنوع الثقافي والوطني الذي يمثل قيمة أساسية لأوراسيا. وبالتالي منذ ظهور المنظور الأوراسي الجديد أصبح بمثابة دعامة أساسية في السياسة الخارجية الروسية بالخصوص بمجيء بوتين للحكم، حيث تعتبر روسيا وشركاؤها كتلة تنافسية تهدف إلى تقليص طموحات الغرب في المناطق والمجالات التي تعتبر حيوية واستراتيجية لروسيا الاتحادية، وذلك عبر تأطيرها كمبادرة إيديولوجية قائمة على تحليل وتفسير السياسة الخارجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.[2]

يندرج فكر بانارين **Panarin** ضمن الحركة الأوراسية الجديدة، وتتمحور أفكاره حول إعادة تأهيل الإمبراطورية وتعزيز السيادة الروسية. فهو يعتقد أن الوحدة السياسية للروس لا تقتصر على العرق الروسي فحسب، بل تشمل جميع الشعوب والأعراق في الأراضي الأوراسية. يؤكد بانارين على أهمية تعزيز الهوية الروسية وإعادة النظر في العلاقات مع الغرب والشرق، وكذا أهمية تأمين استقرار الروس والأراضي الروسية. كما يدعو إلى تشكيل نظام امبراطوري جديد يستند إلى معايير أخلاقية ودينية بدلا من التمسك التقليدي بالانتماء القومي التقليدي وذلك من خلال إعادة تأهيل الإمبراطورية. يؤمن بانارين بقدرة الروس على تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية وتعزيز دورهم في العالم.[3]

تتفق أفكار دوغين وبانارين في نقطة الإمبراطورية بل يذهب دوغين إلى أبعد من ذلك بقوله أنه يتعين على روسيا طرد النفوذ الأطلسي من أوراسيا والقضاء على أي حواجز تحت تأثير المحيط الأطلسي من أجل

---

[1] Anton Shekhovtsov, « Aleksandr Dugin's Neo-Eurasianism: The New Right à la Russe », ***Religion Compass***, 2009, p1- 6.

[2] ا.م.د علاء عبد الوهاب عبد العزيز، صادق هاشم عبد الحسن، **"**دور النظريات الأوراسية في توجهات السياسة الخارجية الروسية**"**، ***مجلة كلية الإمام الكاظم***، م.7، ع.4، (ديسمبر 2023)، ص211،204.

[3] **Marlène** Laruelle, « Le néo-eurasisme russe. L'empire après l'empire ? », ***Cahiers du monde russe***, vol. 42, No. 1, (Janvier 2007), p 90.

تحقيق السيادة الجيوسياسية والنجاح في حرب القارات العظمى. ووفقا له فقط عندما تتحقق هذه الأهداف ستكون القوى البرية قادرة حقا على التحدي بشكل شامل ضد النفوذ الأطلسي.[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى زرع نموذجها السياسي والاقتصادي عالميا وتقليص دورها إلى دولة ذات تأثير إقليمي بسيط وبالتالي وفق دوغين فإن الرد المناسب هو قيام هذه الإمبراطورية الأوراسية الروسية المتجددة من خلال وضع مبدأ أساسي واحد وهو مبدأ العدو المشترك واعتبر أن هذه المهمة روسية وهذا بدءا بالسيطرة على المحور الجغرافي للتاريخ باعتبار التحالف بين روسيا وألمانيا وإيران بمثابة كتلة معادية للغرب والتي ستكون قادرة على عرقلة أمريكا[2].

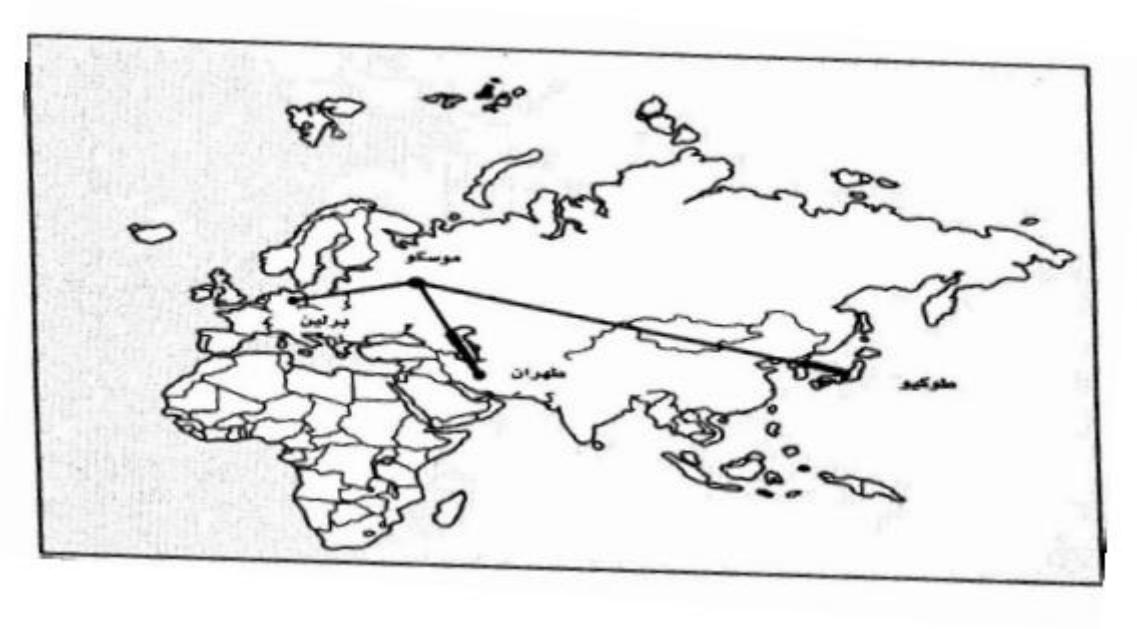

دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، ص271، 2004

تمثل هذه الخريطة الفكرة التي روج لها دوغين، والمتمثلة في تكوين ثلاثة محاور وهي:

- موسكو– طوكيو
- موسكو– برلين
- موسكو– طهران

[1]Alan Ingram, "Alexander Dugin: Geopolitics and neo-fascism in post-Soviet Russia", ***Political geography***, vol. 20, No. 8, (November 2001), p1037.

[2] Dunlop, John B, "Aleksandr Dugin's Foundations of Geopolitics", Demokratizatsiya, Vol. 12, No. 41, (January 2001), p8.

وفقا لهذه الفكرة يتم تحقيق القوة والتأثير العالمي من خلال تشكيل تحالفات وتعاون بين روسيا وأروبا والشرق الأوسط لتعزيز نفوذ روسيا، واقترح هذه الدول بالتحديد نظرا للعدو التاريخي المشترك. فهذه الخريطة توضح امتداد الإمبراطورية الأوراسية الروسية الواسع، حيث الطرف الشرقي هو اليابان والذي سيؤمن وقف المد الأطلسي في منطقة الشرق، الطرف الجنوبي الغربي إيران والذي سيسهل لها حل بعض المشكلات والوصول إلى المياه الدافئة، الطرف الغربي ألمانيا والذي يمكنها من بسط نفوذ وهيمنة سياسية في كل من أوروبا الوسطى والشرقية.[1]

من أبرز إسهامات دوغين التي ساهمت في تعزيز أفكار الأوراسية "النظرية الرابعة" (لكونها تأتي بعد الشيوعية والفاشية والليبرالية) التي هي مقترح للتخلص من الأيديولوجية السياسية الغربية المهيمنة على الفكر السياسي –الليبرالية– فهي تقترح أنه عل كل مجتمع وثقافة وحضارة البحث في جذورها وتقاليدها وتاريخيها وقيمها عن نموذج سياسي مستقل عن الغرب وهذا ما يطلق عليه تسمية عالم متعدد الأقطاب.[2]

لا يوجد تعريف شامل لمصطلح القوة العظمى، فالعديد من الدول تدعي هذا الوضع على أساس انتمائها لمؤسسات معينة كمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو القوة العسكرية... لكن عموما يقصد بالقوة العظمى دولة ينظر إليها أنها تلعب دورا رئيسيا في السياسة الدولية بحيث يجب أن تمتلك قوة ونفوذ اقتصادي ودبلوماسي وعسكري ومصالحا تمتد إلى ما وراء حدودها. في حقبة الحرب الباردة، ارتقت إلى هذه المكانة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي بعد ما توصلا إليه من خلال قوتهما الصناعية ونفوذهما العالمي وقدراتهما النووية، لكن بعد انهيار هذا الأخير لم تبقى سوى الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة –حسب المنظور الغربي–[3]

بخصوص الجانب الروسي، فهو يصور نفسه كقوة عظمى تلعب دورا بارزا في سياستها الخارجية، ورغم غياب الاعتراف الدولي بهذا التصور، إلا أن الدولة الروسية قد أعادت تعريف نفسها كقوة عظمى. وتعتبر "المسالمة الروسية" عنصرا أساسيا في هذا التصور، بحيث تعزز روسيا الانفتاح والتعاون في الشؤون الدولية، كما تؤكد قدرتها على تحمل المسؤوليات الدولية ومواجهتها بشكل إبداعي مما يعزز هويتها كقوة عظمى. ومع ذلك، يواجه هذا التصور انتقادات بسبب عدم الاعتراف الدولي به مما يولد قلقا بشأن الهوية

---

[1] ألكسندر دوغين، ترجمة د. عماد حاتم، ***أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*** (لبنان: دار الكتاب الجديد، ط1، 2004)، ص265-294.

[2] .م.د علاء عبد الوهاب عبد العزيز، صادق هاشم عبد الحسن، مرجع سابق، ص209- 210.

[3] Oxford Reference, « Great Power », in: https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803095905559, viewing date: 12/04/2024).

ويحولها إلى قضية أمنية. فهذا التصور من شأنه زيادة التوتر بين روسيا والغرب لكونه يرسخ الشكوك حول رغبتها في أن تكون بديلا عن القوى الغربية.[1]

المطلب الثالث: المنظمات غير الحكومية والإعلام: محدودية الحرية وتأثير الدولة

1- المنظمات غير الحكومية:

تعد المنظمات غير الحكومية هيئات تأسست من قبل مجموعة من الأفراد خارج الإطار الحكومي، تعمل من أجل تحقيق أهداف ومصالح معينة. وبالرغم من أنها لا تخضع عموما للرقابة الحكومية إلا أنها قد تتعاون في بعض الأحيان مع الحكومات وتتلقى دعما ماليا منها.

في 23 مارس 2024 قام الرئيس الروسي بوتين بالإمضاء على المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية، والتي هي عبارة عن وثيقة تخطيط استراتيجي توفر رؤية منهجية للمصالح الوطنية للاتحاد الروسي في مجال السياسة الخارجية والمبادئ الأساسية والأهداف الاستراتيجية والمجالات ذات الأولية للسياسة الخارجية. وتستند هذه الوثيقة إلى دستور الاتحاد الروسي والقوانين الفدرالية واللوائح الحاكمة لأنشطة السياسة الخارجية الروسية.[2]

وفي قسم حماية البيئة والصحة العالمية كانت هناك إشارة واضحة وبشكل متكرر إلى رفض أية جهود دولية "مسيسة" ودعوة لدعم الجهود الدولية القائمة على العلم و"غير المسيسة" لخفض التأثير السلبي على البيئة المحيطة، وتوسيع التعاون مع الحلفاء والشركاء لغرض مواجهة "إضفاء الطابع السياسي" على الأنشطة الدولية الهادفة للحفاظ على البيئة واستخدامها للتدخل في الشؤون الداخلية.

كل منظمة غير حكومية تقوم بتوجيه أية انتقادات للنظام أو كتابة مقالات عن التمييز ضد مجتمع الميم صفة أو تلقي دعم مالي أجنبي تحمل صفة "عميل أجنبي" Foreign agent والتي تعني باللغة الروسية "جاسوس". فإدراج أي منظمة في قائمة العملاء الأجنبيين يعني نهاية نشاطها وتخوف المواطنين الروس من الانضمام إليها نظرا لحجم المسؤولية والتبعيات على حمل علامة مثلها.[3]

---

[1] Loretta C. Sălăjan, Russia as a Great Power and the Quest for International Recognition (Romania: Editura Universitaria Craiova, 2019), p 78, 79, 83.

[2] The Russian Federation, The ministry of foreign affairs if the Russian Federation, ***the concept of the foreign policy of the russian federation***, march 31 2023.

[3] The Moscow Times, « Branded Foreign Agents Russian NGO's Still Work to Achieve Change", in: **https://www.themoscowtimes.com/2023/06/03/branded-foreign-agents-russian-ngos-still-work-to-achieve-change-a81362**, viewing date (05/17/2024).

هذا التضييق على المنظمات غير الحكومية من طرف النظام الروسي يعود إلى عدة أسباب جوهرية، منها التخوف وتجنب التدخل الأجنبي بأي صفة كانت سواء تحت غطاء الدفاع عن حقوق الإنسان أو حماية البيئة أو تحقيق التنمية... بالإضافة إلى تركيز المجهودات على المحافظة على الهوية الروسية وحمايتها من القيم الغربية اللبرالية، فمجتمع الميم دخيل على المجتمع الروسي فهو يعارض قيمهم الاجتماعية والمسيحية، كما أنه يعارض مخططات بوتين في زيادة النسل في روسيا بعد التراجع الملحوظ في نسبة الولادات. لهذا ترى أن حتى دستور الاتحاد الروسي يعظم الزواج باعتباره مشروع. حتى أن بوتين صرح في خطاباته عدة مرات أنه عل كل أسرة إنجاب على الأقل ثلاثة أطفال لحل الأزمة الديمغرافية المزعومة.

وفي المقابل نجد مجموعة من المنظمات غير الحكومية ك: نادي إزبورسكي Izborsky Club، حركة الشباب الروسية "ناشي" Official ideology of the Russian Youth Movement Nashi وغيرها من المؤسسات غير الربحية، تتلقى دعما ماليا في نشاطاتها ولا تعاق سيرورة عملها بالرغم من أنها في بعض الأحيان توجه انتقادات للنظام السياسي والاستراتيجية الروسية للقرن الحادي والعشرين. لكن نظرا لتوجهها المحافظ وتقديمهم لأنفسهم كقوميين ومناهضين لليبرالية فهذا يجعلهم في حماية ويتم حتى الاستعانة بتقاريرهم وبحوثهم عند القيام بصناعة القرار على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.

- نادي إزبورسكي Izborsky Club:

تأسس سنة 2012، بعد فشل العديد من المحاولات في إنشاء جبهة موحدة للقوميين الروس. يعد الجوهر العقائدي الذي يوحد شتى الاتجاهات الداخلية للنادي هو "رفض الليبرالية" بجميع أشكالها سياسية كانت، اقتصادية أو أخلاقية. أيديولوجيته المركزية "المحافظة"Conservatism باعتبارها عقيدة ديناميكية تسعى إلى بناء نظام سياسي جديد على الصعيدين المحلي والإقليمي ويقوم على القيم التقليدية. ينتقد النادي الرئيس الروسي وحزبه "روسيا الموحدة" لكونهما وسطيين للغاية في قيمهما، ويود أعضاء النادي أن يعلن بوتين وحزبه أيديولوجية وطنية رسمية. كما يدينون بشدة السياسات الاقتصادية للحكومة الروسية بوصفهم لها أنها "ليبرالية للغاية". يرتبط مجموعة من الأفراد في هذا النادي بدوائر صنع القرار العليا في روسيا. منهم ألكسندر بروخانوف **Alexander Prokhanov**الذي تضم شبكته المجمع الصناعي العسكري، بالإضافة إلى مجموعة من الأفراد ذوي الخلفيات المتنوعة ك سيرجي جلازيف **Sergei Glazyev**، مستشار رئاسي، يشغل واحدا من أبرز المناصب في النادي وهو مسؤول عن الإشراف على مشروع الاتحاد الأوراسي، وسيرجي

لاستوتشكين **Sergei Lastochkin** الرئيس التنفيذي لشركة Saturn and Rybinskie Motors، وميخائيل ليوتنيف الذي يتمتع بعلاقات في مجال الإعلام...[1]

وبهذا نتوصل إلى استنتاج الطريقة التي يقوم النادي من خلالها بلعب دور في تشكيل السياسة الداخلية والخارجية لروسيا الاتحادية، ليس من خلال المشاركة بشكل مباشر وإنما من خلال التأثير على دوائر صنع القرار.

2- الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام الروسية دورا مهما في تشكيل السياسة الخارجية الروسية والتأثير عليها. وذلك من خلال وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة والتي يستخدمها بوتين ودائرته الداخلية لنشر رسائل رئيسية حول أجندة السياسة الخارجية الروسية. فضلا عن حشد الدعم السياسي المحلي لسياسات روسيا الخارجية والأمنية. وكذا التأثير على الجماهير الأجنبية ومنافسة وسائل إعلامهم. وتسيطر الحكومة الروسية بشكل مباشر على وسائل الإعلام الحكومية والخاصة على حد سواء. فالإدارة الرئاسية تلعب دورا مركزيا في التوفيق بين الإستراتيجية الإعلامية الروسية وأهداف السياسة الخارجية للكريملن. حيث يمارس بوتين القيادة الشخصية وغالبا ما يسلم شخصيا الرسائل الرئيسية وهذا يجذب الاهتمام المحلي والدولي. إضافة إلى عملها كأداة لتقليل التماسك الاجتماعي الداخلي داخل بلدان مختارة وتعزيز دور روسيا في النظام الدولي.[2]

وفي بحث قام به الدكتور مكسيم أليوكوف **Maxim Alyukov**، باحث مشارك في معهد كينغر روسيا، وتم نشره في كجلة دراسات أوروبا وآسيا. توصل إلى نتائج مفادها أن التلفزيون الروسي يؤثر بشكل واضح على آراء المشاهدين في المواضيع السياسية. بحيث يعتمد المواطنون على تفسيرات الأحداث التي تقدمها الأخبار التلفزيونية. وبهذا حشد بوتين دعما واسعا خلال مسار عمله في شرق أوكرانيا منذ سنة 2014. لكن يبقى هذا التأثير قصير الأجل نظرا لغياب المشاركة الروتينية في الشؤون العامة.[3]

بالنهاية، يبقى التأثير على الجماهير الأجنبية والمنافسة مع الإعلام الغربي في هذه الفترة –بعد الغزو الروسي لأوكرانيا– بمثابة مهمة صعبة نظرا لحجب المنصات الروسية والقنوات الفضائية.

---

[1] The Izborsky Club, or the New Conservative Avant-Garde in Russia, ***The Russian Review***, No. 4, October 2016, p2-4.

[2] CNA Analysis & Solutions, Vera Zakem, Paul Saunders, Umida Hashimova, and P. Kathleen Hammerberg, ***Mapping Russian Media Network: Media's Role in Russian Foreign Policy and Decision-making***, (January 2018), p5, 7, 17, 47, 72.

[3] king's college London, "How has state owned media in Russia shaped public opinion on Ukraine?", in***:*** **https://www.kcl.ac.uk/news/how-has-state-owned-media-in-russia-shaped-public-opinion-on-ukraine**, viewing date (05/19/2024).

لكن بالنسبة للروس يبقى التلفزيون المصدر الرئيسي للمعلومات مما يجعلهم يستمعون لخطابات ورسائل الكرملين عوض المصادر الغربية. [1]

المطلب الرابع: التركيبة السكانية والتحديات المستقبلية

تعاني روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي من أزمة ديمغرافية. بحيث تشهد بشكل مستمر تناقص سنوي للسكان. فلقد أصبحت بثلثي حجمها لما كانت عليه في القرن التاسع عشر. [2]

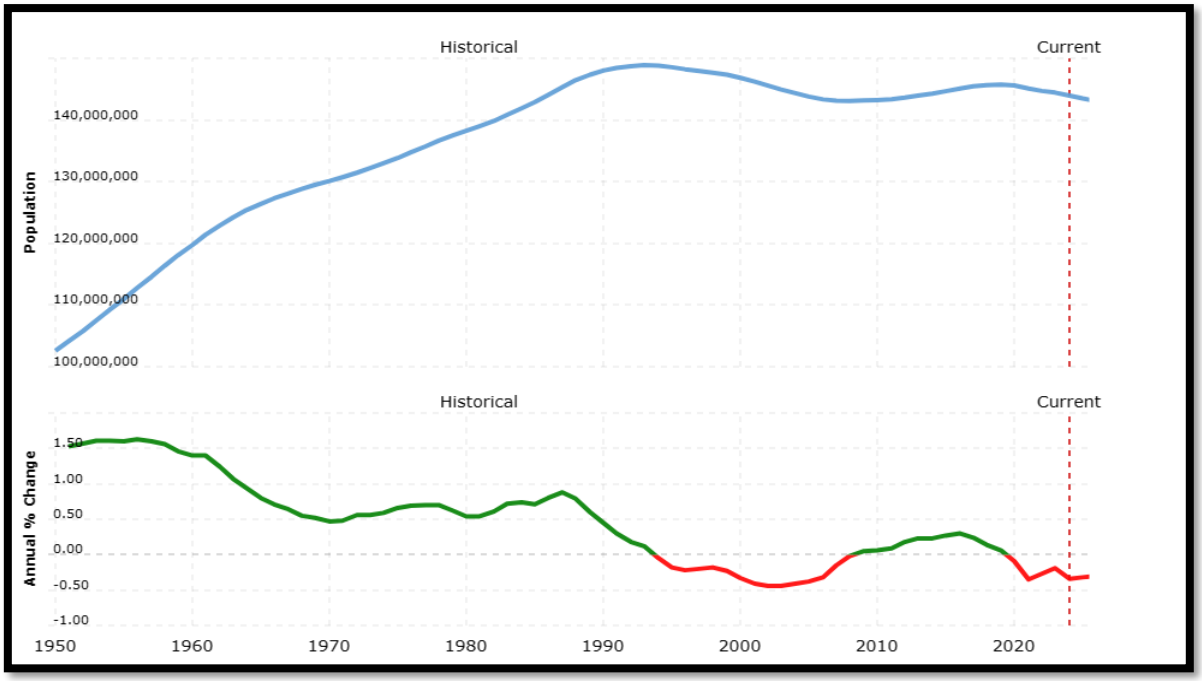

حجم التناقص السنوي للسكان في روسيا 1950-2024 (www.macrotrends.net)

كما يتضح لنا من خلال المنحنى البياني الذي يمثل نسبة انخفاض عدد السكان في روسيا في الفترة الزمنية الممتدة من 1950 إلى 2024 -حاليا- بحيث يقدر ب 143,957,079 نسمة وسجلت نسبة الانخفاض عن العام الفائت -أي 2023- بنسبة 0.34 %ويعكس هذا الانخفاض الكبير في عدد الولادات وارتفاع معدل الوفيات وزيادة معدل الهجرة. وبالتالي يقدر إجمالي الانخفاض سنويا بمعدل 495.300 شخص. ومن المتوقع أن يستمر في الانخفاض وهذا استنادا لأحدث الإحصائيات التي أجريت في هذا العام -2024- بحيث يبلغ معدل الخصوبة 1.58 مولود لكل امرأة وهو أقل من معدل الإحلال البالغ 2.1 مولود لكل امرأة.

[1] Vitaliy Shevchenko, "Media in Russia: How do Russians get news about the war in Ukraine", in: https://www.bbc.com/news/world-europe-60932542, viewing date (05/19/2025).

[2] عاطف معتمد عبد الحميد، ***استعادة روسيا مكانة القطب الدولي*** (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009)، ص23، 24.

قد يكون أحد الأسباب هو الغزو الروسي لأوكرانيا وما لها من تبعات على الاقتصاد الروسي كالعقوبات والمحاولات المستمرة لخفض أسعار المحروقات، وبالتالي تأثر المستوى المعيشي للمواطن الروسي بحيث أصبحت البيئة غير محفزة لزيادة عدد الولادات. بالإضافة إلى التأثر بالأفكار الغربية المعارضة لفكرة تكوين الأسرة والإنجاب والتركيز على الذات والحياة المهنية. ناهيك الأسباب الصحية كالجائحة الأخيرة –كوفيد 19– وتأثيرها على معدل السكان في معظم دول العالم بما في ذلك روسيا بالإضافة إلى إدمان الكحول وارتفاع نسبة الإجهاض.

تؤثر القضية الديمغرافية بشكل كبير على السياسة الخارجية الروسية. فإحدى النتائج الرئيسية هي مسألة الهجرة سواء إلى الداخل أو الخارج. بحيث تلعب الهجرة الداخلية والشتات الروسي في الدول المجاورة دورا حاسما في تشكيل علاقات روسيا مع الخارج القريب. ومن الناحية الأخرى، فإن هجرة المواطنين الروس إلى دول أوروبا الوسطى والغربية تؤثر على علاقات روسيا مع الخارج البعيد. بحيث تتنافس هذه الدول على جذب العمالة الماهرة والمؤهلة والبحث عن أجور أعلى في الغرب بدلا من روسيا. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتراجع الديمغرافي آثارا على الأمن القومي خاصة بالنظر إلى العلاقة بين القوة وحجم السكان. وعلى الرغم من أن الحكومة الروسية نفذت سياسات معينة لمعالجة الأزمة الديمغرافية، إلا ان تأثيرها محدود جدا. فبدون تغييرات جوهرية قد يستمر التدهور الديمغرافي في التفاقم مما قد يؤثر على الديناميكيات السكانية في روسيا والعواقب الاستراتيجية.[1]

- الأقليات:

تتكون روسيا من 160–190 عرقية مختلفة. لكن تركز معظم الدراسات على المجموعات العرقية الكبرى فيها وهي:[2]

[1] Center for Security Studies and Conflict Research, Graeme P. Herd, ***Foreign and Security Policy Implications of Russia's Demographic Crisis***, 2002, p5, 7, 29, 31-34.

[2] World Atlas, Largest Ethnic Groups in Russia, in: **https://www.worldatlas.com/articles/largest-ethnic-groups-in-russia.html**, viewing date (04/20/2024).

أعمدة بيانية تمثل المجموعات العرقية الروسية

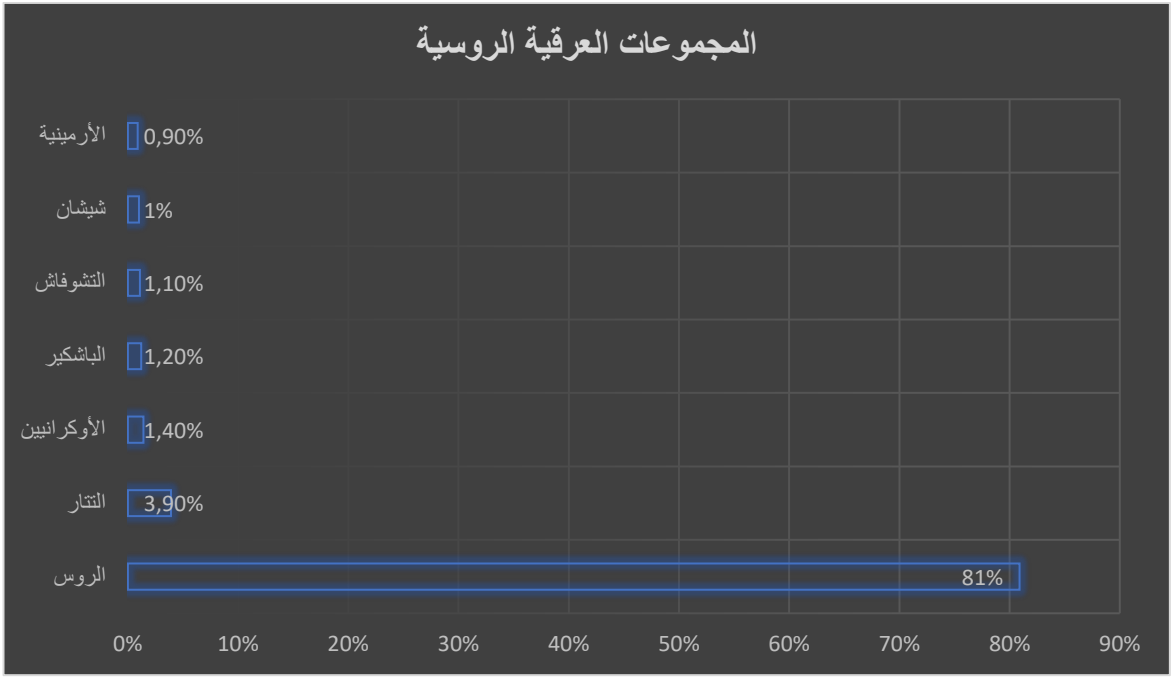

من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر أعلاه.

- الروس: ينتموا إلى المجموعة العرقية السلافية الشرقية الذين هم من سكان أوروبا الشرقية. 81% منهم يعيشون في روسيا و14% في دول الاتحاد السوفيتي السابق: أوكرانيا وكازاخستان على وجه الخصوص.
- التتار: ينتموا إلى مجموعة ناطقة بالتركية يعشون بشكل أساسي في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية. يمثلون ثاني أكبر عرقية في روسيا.
- الأوكرانيين: كالروس، ينتموا إلى المجموعة العرقية السلافية الشرقية ثالث أكبر مجموعة عرقية في روسيا. من أصل أوكراني.
- الباشكير: ينتموا إلى مجموعة الشعوب التركية، يعيشون في بيرم كراي، أوينبورغ، كورغان، أوكرانيا، أوزبكستان.

حسب نظرية التحالف العرقي عبر الوطنيTransnational Ethnic AllianceTheory، فإن مجموعة الأغلبية العرقية في دولة ما سوف تأتي للقيام بالدفاع عن إخوانها العرقيين الذين يشكلون أقلية في الدولة المجاورة في حال ما كانت هذه المجموعة تواجه التمييز أو القمع. وفي الحالة الروسية، عادة ما يعبر قادة

موسكو عن قلقهم على الأقلية الروسية في أوكرانيا وأنهم ضد التمييز الذي يمارس عليهم من طرف مؤسسات الدولة وأنهم على استعداد لدعمهم وكذا دعم الحركات الانفصالية في أوكرانيا.[1]

في المقابل تعاني الأقليات العرقية الأخرى في روسيا من أعباء وتبعات الحرب الروسية في أوكرانيا بحيث ارتفع عدد القتلى بشكل هيستيري بين أفراد هذه الأقليات العرقية منذ بداية الحرب. [2]

[1] Carol Lutz, Considering Ukraine's Ethnic Minorities and Their Influence on Russian Foreign Policy, in: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0030438717300315?via%3Dihub, viewing date: (04/30/2024).

[2] Vlada Baranova Tsypylma Darieva, "Russia's Ethnic Minorities in the Struggle against Cultural Imperialism", in: https://www.zois-berlin.de/en/publications/zois-spotlight/russias-ethnic-minorities-in-the-struggle-against-cultural-imperialism, viewing date (04/25/2024).

الفصل الثاني:
قياس تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية الروسية: دراسة حالات تطبيقية

فهم مدى تأثير كل عامل داخلي على تشكيل السياسة الخارجية الروسية يستدعي قياس الوزني النسبي للمحددات التي تم ذكرها في الفصل السابق. وذلك من خلال القيام بدراسة مجموعة من الملفات أو القضايا، ومحاولة فهم أي عامل كان له الدور الأهم في تشكيل القرار فيها وإلى أي مدى أثر في تلك القضية.

المبحث الأول:

الضم الروسي لشبه جزيرة القرم (2014): تحليل الدوافع المحفزات

المطلب الأول: تاريخ شبه جزيرة القرم: من الإمبراطورية الروسية إلى الصراع الحالي.

تاريخيا، كانت شبه جزيرة القرم تحت حكم العديد من الدول والإمبراطوريات سواء جزء من أراضيها أو ككل. تم احتلالها من قبل الإغريق، البلغار، الرومان، الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية الروسية، الاتحاد السوفييتي... وقبل سنة 2014 انتهى بها المطاف كجزء من الأراضي الأوكرانية. لها تاريخ طويل لكن سيتم التركيز على الفترة التي سبقت بقليل انهيار الاتحاد السوفييتي إلى غاية 2014.

تم ترويس سكان القرم في القرنين التاسع عشر والعشرين، وذلك من خلال عملية إعادة توطين واسعة النطاق للروس العرقيين، عن طريق المدارس العامة والإدارة والخدمة العسكرية الإلزامية، وكذا وسائل الإعلام الروسية التي يسيطر عليها النظام الشيوعي السوفييتي أنذاك. وفي عام 1945 جميع الأقليات بما فيها التتارية واليونانية والبلغارية تم ترحيلها، وبهذا أصبح معظم السكان بالكامل تقريبا سلافيين ومعظمه نال الجنسية الروسية. [1]

كان الاسم الرسمي والوضع القانوني لشبه جزيرة القرم دائما في حالة غير مسقرة منذ انهيار الإمبراطورية الروسية. في 1954 وبمناسبة الذكرى 300 لانضمام أوكرانيا إلى الإمبراطورية الروسية أُصدر مرسوم من المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بنقل "أوبلاست القرم" من جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية إلى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفييتية كلفتة أخوية رمزية. لكن هذا النقل غير دستوري وغير شرعي. بحيث تم اختراق المادتين 14 و18 من دستور ستالين الساري أنذاك في الاتحاد السوفييتي، بحيث تأكيد اتفاق من هذا القبيل ليس من صلاحيات الرئاسة وإنما المجلس الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، بعد اتفاق رسمي بين الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية لتغيير الحدود. بتفكك الاتحاد السوفييتي تم ترقية أوبلاست القرم في 1991 إلى وضع جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي. وفي عام 1992 تحت ضغط كييف تم تعديل دستور القرم بحكم على شبه الجزيرة كجزء من أوكرانيا. [2]

---

[1] Anton Bebler, ***« Frozen conflicts » in Europe*** (Opladen, Berlin, Toronto, Barbara Budrich Publishers, 2015), p192

[2] RT Arabic ، "كونستانتينوف: نقل تبعية القرم إلى أوكرانيا في العهد السوفيتي لم يتم بشكل قانوني"، في: ***https://shorturl.at/CFJR5***، تاريخ الاطلاع: (2024.05.07).

استمرت التوترات السياسية بين الدولتين وشملت العديد من القضايا كوضع القرم، عدد الأفراد العسكريين الروس على الأراضي الأوكرانية، تقسيم أسطول البحر الأسود السوفييتي، حقوق قواعد أسطول البحر الأسود الروسي في سيفاستوبول... بالرغم من هذه الاختلافات إلا أن روسيا سيطرت سرا على تصرفات الانفصاليين الروس في القرم وقيدتها باعتبار أن العلاقات الودية مع أوكرانيا أكثر أهمية من سيطرة الأغلبية وإعادة التوحيد.

لكن نظرا للأهمية الجيوستراتيجية لمدينة سيفاستوبول –سيتم التفصيل أكثر في المطلب الثاني– اعتمد مجلس الدوما الروسي عام 1993 قرارا بتعيينها كمدينة روسية. وبالتزامن مع إعلان روسيا سياسة التدخلات العسكرية المحتملة لحماية المواطنين الروس القاطنين بالخارج، تم التوزيع الشامل لجوازات السفر الروسية في شبه جزيرة القرم.[1] واندلعت بعدها بسنة مظاهرات مناهضة لأوكرانيا في شبه الجزيرة ودعت روسيا إلى التصرف بنفس الطريقة التي فعلت بها في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عام 2008.[2]

ظهرت الحاجة إلى ضم شبه جزيرة القرم بعد قمة حلف الناتو في بوخارست، بعد وعدها لكل من أوكرانيا وجورجيا بعضوية مستقبلية في الحلف. لكن سرعان ما تراجعت هذه الحاجة بعد وصول الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش للسلطة. بحيث ارتفع عدد المواطنين الروس في المكاتب الحكومية، زاد الاعتماد المالي لأوكرانيا على روسيا، فضلا عن التعاون الموسع بين المجمعين الصناعي العسكري للدولتين وهذا ما قلل من الحاجة إلى الضم.[3]

عادت المشكلة إلى الواجهة بوصول المعارضة إلى السلطة بفوز الرئيس يوشنكو في عام 2005، وإظهاره رغبته في الإندماج مع المؤسسات الأمنية والاقتصادية الأوروبية. [4]

المطلب الثاني: دوافع ضم شبه جزيرة القرم.

جاءت الحاجة القصوى إلى ضم شبه الجزيرة بعد العديد من الأسباب المتداخلة. وأولها الانتخابات الرئاسية لسنة 2015 (الدورة الثانية لانتخابات 2014) بعد الضغط على الرئيس فيكتور يوشنكو على الامضاء على مطالب المعارضة، وفراره إلى روسيا عبر جزيرة القرم مع مسؤولين أخرين أوكرانيين، بعد السخط الشعبي بسبب إلغاء اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بسبب الأرقام النهائية للمساعدات الغربية

---

[1] Anton Bebler, same source, p 194

[2] فرانس 24، "مظاهرة تأييد لروسيا في دونتيسك شرق أوكرانيا والتوتر مستمر في القرم"، في: ***http://tinyurl.com/396jmxa***، تاريخ الاطلاع: (2024.05.07).

[3] Anton Bebler, same source, p194, 195

[4] د. محمود سالم السامرائي، ***إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية*** (الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2018)، ص95-96.

والاضطرابات المدنية بسبب احتجاجات الميدان واستيلاء المعارضة للسلطة بدعم من الغرب (أمريكا وأوروبا).[1]

أدركت روسيا بأن وصول بترو بورشنكو لسدة الحكم سيكون له تداعيات سياسية على كلا الدولتين. ففي أوكرانيا سيتم اختراق المكاتب الحكومية من طرف سياسيين موالين للغرب، وهذا يعني نقص التأثير الروسي على السياسة الداخلية في أوكرانيا. أما من الجانب الروسي، فهذا سوف يهدد بقاء النظام السياسي، فتواجد نظام ديمقراطي على حدوده مع دولة تشترك معها في التاريخ واللغة والثقافة سوف يؤدي حتما إلى مطالبة الشعب الروسي بنظام مماثل أو ثورة ملونة.

كما أن أوكرانيا سوف تعيد مطالبتها بإدماجها في الاتحاد الأوروبي وكذا بعضويتها في حلف الناتو فضلا عن دعم مشروع استراتيجية الذرع الصاروخي. وهذا يعني أن أوكرانيا سوف تنهي اعتمادها على روسيا اقتصاديا وماليا ولن تكون جزء من المجتمع الاقتصادي الأوراسي المصمم من قبل روسيا. [2] إضافة إلى ذلك، الخطوة كهذه تمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي الروسي، وخرقا لوثيقة باريس التأسيسية بين روسيا والناتو التي أمضاها في 1997/05/27 التي وضعت فيها روسيا قيودا على توسع حلف الناتو شرقا بحيث لا يضم دول البلطيق الثلاثة (لاتفيا، استونيا، ليتوانيا) وأوكرانيا،[3] وخرقا لبنود معاهدة الصداقة والتعاون والشراكة بين الدوليتين المتضمنة بندا يفيد بالامتناع عن الاشتراك أو دعم أي عمل يمكن أن يضر الجانب الآخر.[4]

تواجد حلف الناتو على الأراضي الأوكرانية بالتحديد على شبه جزيرة القرم يعني أن موسكو سوف تصبح محرومة من قاعدتها البحرية بمدينة سيفاستيبول التي كانت تستأجرها مقابل خفض الغاز المصدر إلى أوكرانيا، والتي تقع في أهم المناطق الجيوستراتيجية لروسيا في البحر الأسود باتجاه البحر الأبيض المتوسط. وبهذا ستصبح موسكو على مرمى 300كلم، لتشكل كلا من شبه جزيرة القرم من الجهة الجنوبية لروسيا ودول حلف الأطلسي البلطيقية من جهة الشمال الغربي لها كماشة بيد الغرب. وهذا يعني أن الأمن القومي الروسي بات مهددا.[5]

---

[1] Roger E. Kanet, Dina Moulioukova, ***Russia And The World In The Putin Era: FROM THEORY TO REALITY IN RUSSIAN GLOBAL STRATEGY,*** (New York, Routledge, 2022), p115, 116, 117

[2] Roger E. Kanet, Dina Moulioukova, same source, p 116

[3] NATO- Russia Summit, Paris 27 May 1997, ***www.nato.int***

[4] د. أحمد سيد حسين، ***دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015)، ص423، 424

[5] د. محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص99

خريطة شبه جزيرة القرم

توضح الخريطة الموقع الجغرافي لشبه جزيرة القرم الذي تبرز أهميتها الجيوسياسية والجيوستراتيجية بالنسبة لروسيا –وحتى للغرب في حالة ضمها لحلف الناتو–. بحيث تقع في البحر الأسود، وتعتبر نقطة تقاطع مهمة بين أوروبا وآسيا مما يجعلها مركزا للنقل البحري. كما تحتضن قاعدة بحرية روسية رئيسية في مدينة سيفاستوبول، والتي تعتبر حيوية للبحرية الروسية في البحر الأسود. وفي حالة ضمها للغرب/الناتو سوف يُحدث تغييرا كبيرا على الديناميات الجيوستراتيجية في المنطقة وسيؤدي إلى مزيد من الضغط على روسيا وتغيير توازن القوى.

تم دخول قوات غير مميزة –على الأغلب روسية– إلى مواقع استراتيجية والبنى التحتية بعدما صرح الكرملين أن ما حدث في أوكرانيا إنقلابا عسكريا، وطالبت بإعادة ينوكوفيتش **Yanukovych** لمنصبه ولم تعترف بخليفته المؤقت لفترة قصيرة أولكسندر تورتشنوف **Olexander Turchynov.**[1] هذا ما أثار احتجاجات مؤيدة في سيفاستوبول، وبدأ المتظاهرين الموالين لروسيا بالمطالبة بالمساعدة من موسكو والانفصال عن أوكرانيا.[2]

إعادة ضم شبه جزيرة القرم سنة 2014 كان جزء من الاستراتيجية الروسية منذ أن تم نقلها إلى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفييتية عام 1954، بحيث تعمدت السلطات أن يكون تغيير الحدود غير قانوني وشرعي بما فيه الكفاية حتى يتم استرجاعها وقت الحاجة باستخدام هذه الثغرة القانونية التي سوف

[1] Roger E. Kanet, Dina Moulioukova, same source, p117
[2] Anton Bebler, same source, p 195

تسهل الإجراءات القانونية مرة أخرى لاسترجاعها. وهذا ما يؤكده تصريح كونستانتينوف **Konstantinov** رئيس برلمان القرم بقوله "...عند التدقيق نلاحظ أن القرم لم يغادر كيان روسيا الاتحادية."

المطلب الثالث: ضم شبه جزيرة القرم: الآليات والمحددات.

يعتقد "زبيغنيو بريجنسكي" **Zbigniew Brzezinski**أن روسيا لن تستطيع أن تكون إمبراطورية أوراسية بدون أوكرانيا، لكن في حالة ما استعادت روسيا السيطرة عليها فإن روسيا الاتحادية ستستعيد تلقائيا الوسائل اللازمة لتصبح إمبراطورية، وتمتد عبر أوروبا وآسيا.[1] وهذا الذي يتخوف منه الغرب لكونه يضعهم في موقف حرج وخطير بالخصوص دول أوروبا الشرقية والجمهوريات السابقة للاتحاد السوفييتي. كاحتياط يسعى الغرب من خلال حلف الناتو التوسع شرقا من أجل كبح أو تفادي توسع روسيا الاتحادية باتجاه أوروبا. لكن من جهة أخرى تعتبر روسيا أن هذا الأمر يشكل تهديدا لأمنها القومي ومصالحها الحيوية في المنطقة أو ما يسمى ب "الجوار القريب"، ما يجعلها تتخذ موقف الهجوم كإستراتيجية للدفاع، حتى وإن كان ذلك يعني بالمفهوم الغربي التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول أو التوسع أو إعادة ضم دول أو أراضي تعتبر أن لها أحقية تاريخية فيها. وهذا بالتحديد ما حدث في سنة 2014 عند ضم شبه جزيرة القرم كجزء من روسيا الاتحادية.

- الآليات:

أ- عسكريا:

في 27 فيفري 2014 قامت جماعات ملثمة بالاستيلاء على مباني حكومية في سيمفيربول بما في ذلك المجلس الأعلى لشبه جزيرة القرم، وبعدها بيوم قامت القوات الروسية النظامية بمساعدة ميليشيات الدفاع عن النفس المحلية بالاستيلاء على مواقع استراتيجية: كالموانئ والمطارات ومحطات الإذاعة والتلفزيون ومنشآت الجيش والبحرية الأوكرانية... ونجحت في غضون 3 أسابيع على الأكثر. وهذا عائد إلى عوامل الترحيب بالاستيلاء من قبل جزء كبير من سكان القرم الذي يمثل 60% منهم الروس العرقيون. فضلا عن التمركز بشكل قانوني للمشاة البحرية الروس في سيفاستوبول، وفشل وكالات الأمن الأوكرانية تماما في استكشاف هذه الاستعدادات وتحذير سلطات كييف. كما أن الأفراد العسكريون الأوكرانيون المتمركزون في القرم لم يتم إعطائهم الأوامر بالمقاومة بالسلاح، ما أدى إلى استسلام حوالي 2200 عسكري أوكراني وتغيير معظمهم لولائهم. وهكذا تمت العملية بنجاح دون إراقة الدماء أو التسبب بخسائر بشرية.[2]

ب- سياسيا:

[1] Zbigniew Brzezinski, ***The Grand Chessboard (***New York: Basic Books, 1997), p46

[2] Anton Bebler, same source, p 195, 196

كانت التطورات السياسية الأخيرة منذ نهاية سنة 2013 تشكل تهديدا لنظام بوتين، وتنذر باحتمالية وصول الثورات الملونة إلى روسيا، وزعزعة الاستقرار الداخلي. فما كان لها إلا التدخل العسكري من أجل كبح المؤثرات الغربية.[1] وعمل بوتين على تشويه سمعة الحكومة الأوكرانية وتصويرها أنها تتكون من "فاشيين" و"نازيين جدد".[2] حتى يتأكد من حشد أكبر قدر ممكن من الدعم الشعبي في شبه الجزيرة خلال الاستفتاء الذي صوت المجلس الأعلى حتى يتأكد من حشد أكبر قدر ممكن لإجرائه لتقرير مصير القرم.

قدمت مجموعة من أكثر من 20 نائبا إلى رئيس مجلس رئيس الدوما الروسي مشروع تعديل للقانون الدستوري لتعديل القانون الدستوري بشأن قبول أفراد أو مواطنين جدد في الاتحاد الروسي بتاريخ 28 فيفري 2014. وكان التبرير المقدم التمييز الأوكراني ضد الأقليات القومية. بحيث قام مجموعة من النواب الأوكرانيين باقتراح إلغاء اللغة الروسية كلغة رسمية وبالرغم من أنه لم تتم المصادقة عليه إلا أنه استخدم لترعيب الروسيون العرقيون وجعلهم يتهربوا من تعلم لغة جديدة والاضطرار لاستخدامها. وفي 16 مارس 2014 تم إجراء الاستفتاء تضمن سؤالين واعتبر رد إيجابي واحد فقط صحيحا: "هل تؤيد إعادة ضم شبه جزيرة القرم مع روسيا كمواطن في الاتحاد الروسي؟ هل تؤيد استعادة دستور جمهورية القرم لعام 1992 ووضع القرم كجزء من أوكرانيا؟" ووفقا لسلطات القرم شارك 81,36% من الناخبين المسجلين في استفتاء القرم وصوت 96,77% منهم لانفصالها عن أوكرانيا لإعادة توحيدها مع روسيا. ذكر المراقبون الأوروبيون المدعوون بشكل فردي وانتقائي أن الاستفتاء تم إجراؤه دون عنف ومخالفات لكن تم رفض الاعتراف بشرعية هذا الاستفتاء كل من السلطات الأوكرانية وعدد من الدول الأعضاء في الناتو.[3]

تم إعلان استقلال القرم في 17 مارس 2014، وطلبت من الاتحاد الروسي الانضمام إليها وطلب مجلس مدينة سيفاستوبول قبول الميناء بشكل منفصل كمدينة فيدرالية. بعدها بيوم تم توقيع معاهدة بشأن دمج شبه الجزيرة وسيفاستوبول في موسكو. من جهة، اتهمت الحكومة الأوكرانية الاتحاد الروسي بارتكاب عدوان صارخ وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلنسكي الختامية والعديد من الاتفاقيات الدولية. ومن جهة أخرى، استخدم الرئيس بوتين حق شعب القرم في تقرير المصير في شكل حجة رئيسية لتبرير الضم وإضفاء الشرعية. وفي خطابه الرئاسي أمام الجمعية الفدرالية في ديسمبر من

[1] جورج فيشان، "أوكرانيا والقرم، في السياسة الروسية،" في: ***أوكرانيا والقرم، في السياسية الروسية | مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net)***، تاريخ الإطلاع:(2024/05/09)

[2] Rand Corporation, F. Stephen Larrabee, Peter A. Wilson and John Gordon, **The Ukrainian Crisis and European Security,** 2015, p 3

[3] Dr. Anton Berbler, " The Russian – Ukrainian conflict over Crimea", in: ***The Russian-Ukrainian conflict over Crimea » Researches » Ifimes***, viewing date: (09/05/2025)

نفس العام شدد على الأهمية الإستراتيجية لشبه الجزيرة باعتبارها المصدر الروحي للأمة والدولة الروسية. وأنها تتمتع بأهمية حضارية ومقدسة بالنسبة لها. [1]

●المحددات:

بعد دراسة ملف ضم شبه جزيرة القرم يمكن استنتاج المحددات التي لعبت دور في تشكيل القرار في السياسة الخارجية اتجاه أوكرانيا ككل والقرم على وجه التحديد:

- ✓ المحدد العسكري: كان العامل الرئيسي في تشكيل قرار ضم شبه جزيرة القرم هو الإحساس بتهديد الأمن القومي والسيادة الروسية بتوسع حلف الناتو شرقا، ووضع القواعد العسكرية في أراضي تلك الدول التي تعتبرها روسيا كباحة خلفية، أو محيطها الذي تمارس فيه النفوذ. فتواجد قواعد الناتو بدول البلطيق والقرم بالتحديد، يعني أنها أصبحت محصورة وأن سيادتها انتقصت. بالخصوص لو سمحت باستكمال منظومة الدفاع الصاروخية التي ستؤدي بطبيعة الحال إلى اختلال توازن القوى في المنطقة لصالح الناتو. كما أن هذا كان يعني أنها ستخسر سيفاستوبول التي تعتبرها مدينة جيوستراتيجية كونها تمثل مركز للبحرية الروسية بالخصوص بعد توعد يوشنكو بطرد روسيا منها بمجرد انتهاء عقد الإيجار.
- ✓ المحدد السياسي: كان وصول رئيس ذو اتجاه ليبرالي وموالي للغرب مثل يوشنكو إلى سدة الحكم، ووجود نظام ديمقراطي على حدوده، بمثابة تهديد لوجود واستمرارية النظام السياسي الروسي وبوتين. وكان ينذر بوقوع ثورة ملونة في روسيا تطالب بتنحية الرئيس بوتين ونظامه، وترسيخ نظام يكون على المفهوم الحقيقي للديمقراطية والشفافية والنزاهة في الانتخابات. كما تم وصف المظاهرات ضد الرئيس الموالي لروسيا يانوكوفيتش وتنحيته من السلطة بانقلاب بتدخل غربي، ما سيستدعي حسب الرواية الروسية التدخل لحماية الأقلية الروسية نظرا لما تمارسه السلطات الأوكرانية من قمع عليها، ودعوة هذه الأقلية روسيا للتدخل لحمايتها كما فعلت في حربها مع جورجيا سنة 2008. فهم تعتبرهم روسيا مواطنين روس وجب عليهم العودة إلى وطنهم الأم روسيا.
- ✓ المحدد التاريخي: تعمدت روسيا بذل مجهودات من أجل إعادة تفسير الأحداث التاريخية وتشكيل السرد التاريخي بما يخدم هدفها السياسي. بحيث ادعت روسيا أن لها أحقية تاريخية في شبه جزيرة القرم، وأن هذه الأخيرة، تاريخيا جزء لا يتجزء عن روسيا بحيث كانت تحت حكمها لأكثر من 168 سنة مقابل 60 سنة تحت الحكم الأوكراني. كما صرح بوتين في خطابه الرئيسي بأن لها أهمية روحية ومقدسة بالنسبة لروسيا لكونها تعتبر المصدر الروحي

[1] Anton Bebler, same source, p 197,198, 199

للأمة والدولة الروسية. كما استخدم حجة مغلوطة في خطابه تدعي أن الأمير كييف قد تعمد في شبه جزيرة القرم.

المبحث الثاني:

التدخل الروسي في سوريا (2015): تحليل من منظور العوامل الداخلية

سوف ندرس في هذا المبحث العوامل الداخلية الرئيسية التي أثرت في تشكيل السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد سوريا. نظرا للعلاقات الوثيقة التي جمعت بين الطرفين والتي تمتد جذورها إلى حقبة الاتحاد السوفييتي وسوريا منذ عقود، والتي ميزها تبادل الدعم السياسي والعسكري والثقافي... نظرا لما فيه من أثر كبير لهذه العلاقة على مسار الأحداث في سوريا داخليا وإقليميا على حد سواء.

المطلب الأول: العوامل السياسية والعسكرية المؤثرة.

●الفخر القومي:

ساهم التدخل الروسي في سوريا سنة 2015 في تعزيز الهوية القومية الروسية والشعور بالفخر الوطني والقومي من خلال الربط بين توجهات السياسة الخارجية والإحساس بالوحدة الوطنية، من خلال استخدام وسائل الإعلام والدعاية لتعزيز هذه الفكرة مما يعزز شعور الانتماء إلى دولة قوية ومؤثرة على الساحة الدولية. بحيث كان المحرك أو الدافع ورائه "تعزيز الفخر القومي الروسي" والرغبة في إعطاء الروس شعورا بالقوة والسيادة والقدرة على التأثير في الشؤون الدولية خارج منطقتها –خارج الخارج القريب–. (وسيلة وهدف)

ساعد هذا التدخل على تعزيز الفخر القومي الروسي من خلال عدة جوانب وأولها إبراز القوة العسكرية الروسية. بحيث أتاح لها هذا التدخل فرصة لاستعراض قوتها العسكرية والتكنولوجية وقواتها الجوية بما في ذلك المقاتلات المتقدمة والصواريخ الموجهة. وأظهر قدرة روسيا على تنفيذ عمليات عسكرية متقدمة بعيدا عن حدودها. [1]

●مكافحة الإرهاب:

بعدما رأت روسيا الانهيار الوشيك لنظام الأسد وتهديد وجوده بالأنشطة الإرهابية لداعش واحتمالية تغيير النظام بدعم من الغرب سارعت للتدخل العسكري العلني في سوريا. وقدمته على أنه جزء من الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بالخصوص تنظيم داعش. وهذا الخطاب من شأنه تعزيز شرعية التدخل وإعطاء الروس سبب للفخر بدور بلادهم في المساهمة في استقرار وأمن العالم. وتعزيز صورتها كدولة لا تتخلى

[1]Eric Schmitt, Michael R.Gordon, **"Russian Moves in Syria Widen Role in Mideast"**, in: ***Russian Moves in Syria Widen Role in Mideast - The New York Times (nytimes.com)***, viewing date: (13/05/2024).

عن حلفائها وتنظر إليه على أنه دليل على الوفاء والمصداقية في العلاقات الدولية مما يغذي الشعور بالفخر الوطني بين الروسي باعتبار النظام السوري حليف تاريخي قديم لها.[1]

●الاستقلالية:

يعد التدخل الروسي في سوريا بمثابة تحدي مباشر للسياسات الغربية في منطقة الشرق الأوسط خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. فهذا الموقف يظهرها كقوة عظمى لا تخضع للضغوط الغربية وتحاول فرض وجودها من أجل تحقيق توازن القوة في المنطقة لصالح روسيا وحليفها.[2]

●الطموحات الجيوسياسية:

تتجسد الطموحات الجيوسياسية لروسيا في سوريا في مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تهدف لتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي. وتتمثل أبرز هذه الطموحات فيما يلي:

- الحفاظ على النظام الحليف في الشرق الأوسط أي نظام بشار الأسد من خلال دعمه وبالتالي هكذا ستضمن روسيا وجود حكومة صديقة يمكنها الاعتماد عليها في المنطقة مما يعزز نفوذها السياسي والعسكري.
- التواجد العسكري الدائم، بحيث سعت روسيا لتأسيس وجود عسكري دائم في المنطقة من خلال قواعدها في طرطوس واللاذقية. وهذه القواعد تتيح لها الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، مما يعزز قدراتها العسكرية في المنطقة ويمكنها من لعب دور أكبر في الشؤون الإقليمية والدولية.
- مواجهة النفوذ الغربي ومواجهة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة فمن خلال دعم نظام الأسد تحد روسيا من تأثير الغرب في روسيا وتؤكد قدرتها على التدخل والتأثير في النزاعات الدولية بما يتوافق مع مصالحها.
- الحفاظ على النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط ما يعزز قدرتها على تشكيل الأحداث والسياسات في المنطقة.
- التدخل في سوريا يعزز الفخر القومي الروسي من خلال إظهار روسيا كقوة عظمى قادرة على حماية مصالحها وحلفائها في الخارج. هذا يعزز الدعم الداخلي للقيادة الروسية ويزيد من الشعور بالوحدة الوطنية والقوة.[3]

---

[1] Rand Corporation, SAMUEL CHARAP, ELINA TREYGER, EDWARD GEIS, ***Understanding Russia's Intervention in Syria,*** 2019, p 4

[2] RT Arabic، ***"موسكو : لدينا خبراء عسكريون في سوريا ولا نستبعد تقديم مساعدات إضافية لها (فيديو)"*** ، تاريخ الاطلاع : (2024/05/09)

[3] Foreign Policy research institute, Robert Hamilton, Chris Miller, Aaron Stein, **Russia's intervention in Syria: Historical and geopolitical context**, 2020, p 10-16

المطلب الثاني: إعادة الإعمار والاستثمار في القطاع الطاقوي وسوق الأسلحة

لم يكن التدخل الروسي في سوريا مدفوعا فقط بالأهداف الجيوسياسية والاستراتيجية بل كان له دوافع أو أهداف اقتصادية مهمة كانت روسيا تسعى إلى تحقيقها وتتمثل أبرزها فيما يلي:

1- عقود إعادة الإعمار:

عملت روسيا على محاولة تأمين مصالحها في سوريا على المدى الطويل مقابل مساندتها ودعمها لنظام بشار الأسد. وعلى هذا الأساس تطلعت روسيا إلى المشاركة في جهود إعادة الإعمار بعد تدمير جزء هائل من البنية التحتية السورية خلال الحرب. بحيث أرادت أن تتحصل الشركات الروسية على عقود مربحة في مختلف المجالات ك: البنى التحتية، البناء، الخدمات... إلا أنه كان للشركات الخاصة رأي آخر بحيث عزفت عن الاستثمار في الاقتصاد السوري بسبب الأخطار الأمنية والمالية الكبيرة التي قد تواجهها.[1]

تولت روسيا الدور الرئيسي لمناشدة الدول الغربية للاستثمار في عملية إعادة الإعمار من أجل الاستفادة من تموضعها في هذه العملية كطرف أساسي، بحيث تدفق الرساميل الأجنبية إلى الاقتصاد الروسي سيساهم قي تأمين العملات الأجنبية التي تتمتع بأهمية حيوية للشركات والأعمال الروسية، فضلا عن تمتعها بالموقع الأكثر فعالية للاضطلاع بحضور أساسي في قطاعي الطاقة والبناء. لكن كان رد الغرب بالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا سلبيا بحيث اشترطوا أولا تغييرا في النظام السياسي أي تنحية الرئيس بشار الأسد. ونتج عن ذلك تعليق روسيا آمالها على السعودية والصين.[2]

2- الاستثمار في قطاع الطاقة:

ترى روسيا أن لها مصالح كبيرة في قطاع الطاقة الروسي بحيث قامت بالتوقيع سنة 2018 على اتفاق ثنائي مع دمشق والتي حصلت بموجبه على حقوق حصرية لاستكشاف واستخراج النفط والغاز من المناطق السورية الخاضعة لسيطرة الأسد. كما يشمل هذا الاتفاق التوقيع على خريطة طريق مع سوريا حول ترميم حقول النفط وتطوير تراكمات طبيعية جديدة. كما ينص على طرائق إعادة التأهيل للحفارات والبنى التحتية المتضررة والدعم الاستشاري للطاقة وتدريب جيل جديد من رجال النفط السوريين. [3]

التنقيب عن احتياطات النفط السورية المحدودة واستخراجها ليس الهدف الرئيسي لروسيا، بل القيام بدور فعال في إعادة إعمار البنية التحتية للنفط والغاز في سوريا، وتشغيلها والتحكم بجزء كبير من خطوط

---

[1] Sinan Hatahet, "Russia and Iran: Economic Influence in Syria", ***Chatham House the Royal Institute of International Affairs***, March 2019, p6, 7, 8.

[2] Samuel Ramani, «Russia's Eye on Syrian Reconstruction », in : ***Russia's Eye on Syrian Reconstruction - Carnegie Endowment for International Peace***, viewing date (16/05/2024)

[3] Victor Katona, "Russia Is Taking Over Syria's Oil and Gas", in: ***Russia Is Taking Over Syria's Oil And Gas | OilPrice.com***, viewing date (16/05/2024).

الأنابيب، ومنشآت التسييل، والمصافي، والموانئ، والاستفادة من موقع سوريا كنقطة عبور للغاز والنفط باتجاه أوروبا، وكمركز لنقل الطاقة أكثر منه كدولة مزودة. ما سيمكنها من تشديد قبضتها على إمدادات الغاز الأوروبية، وإحكام السيطرة على قطاع الطاقة السوري، بحيث سوف تطالب بالقسم الأكبر من الحصص في الاستثمارات، وبهذه الطريقة سيضمن قطاع النفط والغاز الروسي أن أي بلد سيضطر إلى دراسة احتمال شحن منتجاته النفطية عبر مرافئ وخطوط أنابيب سوريا، وسيرغم على التماس رضا روسيا وقد تصل حتى إلى حد التفاوض معها. فضلا من أن هذا سيجعل روسيا تتجنب رسوم العبور في دول أوروبا الشرقية بعد السيطرة على الحنفية السورية "طرق تصدير النفط الثلاثية" التي تتلقى عبرها أوروبا الغاز بل سيصبح الاتحاد الأوروبي عاجزا عن شراء الغاز من أي دولة مصدرة دون إبرام صفقات مع روسيا بشكل مباشر أو غير مباشر.[1]

3- الأسواق العسكرية:

للتدخل الروسي في سوريا شأن آخر غير دعم نظام الأسد وتحقيق أهداف وطموحات بوتين الجيوسياسية في المنطقة. فلقد أسهم هذا التدخل بشكل كبير في تعزيز مكانتها في سوق الأسلحة العالمي والترويج لأسلحتها من خلال عدة طرق.

تم استخدام الصراع في سوريا كمنصة لعرض قدرات الأسلحة الروسية الحديثة في بيئة قتال حقيقية من خلال نشر واستخدام أنظمة الأسلحة المختلفة والعربات المتطورة كناقلة الجند المدرعة BTR-82A والعربة التكتيكية المدرعة Tiger-M والمدرعة المتعددة المهامTiger-Next كلها تعرضت لاختبارات مكثفة خلال معارك سوريا. ناهيك عن الدبابات والروبوتات القتالية والقاذفات الاستراتيجية الحاملة للصواريخ الأسرع من الصوت وقاذفات الصواريخ الهائلة والسفن المتعددة الأغراض... وغيرها. كلها تعرضت للتجريب واكتسبت شهرة عالمية وإقبال عليها من طرف العديد من الدول بحيث أثبتت فعالية تقنياتها العسكرية أمام جمهور عالمي من المشترين المحتملين الآخرين. كما أنها كانت فرصة للجيش الروسي لتمكين آلاف الضباط من اكتساب الخبرات القتالية اللازمة وتحديث الأسلحة والمنظومات بحيث أقر وزير الدفاع السابق أن روسيا قامت سنة 2021 بتحديث ما يقارب 350 نوعا من المنظومات القتالية والدفاعية في ضوء نتائج وخبرات المعارك في سوريا.[2]

صحيح أن روسيا شهدت توقيع العديد من الاتفاقيات العسكرية مع دول متعددة وعقود بيع أسلحة مباشرة بعد تدخلها في سوريا، شملت بيع أنظمة دفاع جوي وطائرات مقاتلة ومدرعات... ما أدى إلى تعزيز

[1] Nikita Sogoloff, « Russia's Energy Goals in Syria », in: ***Russia's Energy Goals in Syria | The Washington Institute***, viewing date (16/05/2024)

[2] وسيم شعبان، "السلاح الروسي في سوريا... بين التجربة والابتكار"، في: ***السلاح الروسي في سوريا... بين التجربة والابتكار | دفاع 21 (defence21.com)***، تاريخ الاطلاع: (2024/05/16)

الإيرادات الروسية من صادرات الأسلحة وكذا ضمنت وجودها كلاعب رئيسي في قضايا الأمن الإقليمي. لكن هناك رأي آخر يفيد أن هذا التدخل بمثابة حرب إعلامية ومن مقومات النجاح للروس في التسويق لمنتجاتهم الحربية، إلا أن في المقابل كان هناك كثيرا من الأسلحة والذخائر التي لاقت الفشل، كنوع من الحوامات والدرون التي سقطت لأسباب مختلفة منها مخالفات جوية وأخطاء تقنية...إلخ[1]

عند دراسة التدخل الروسي في سوريا الذي بدأ سنة 2015 بعدما طلب الرئيس بشار الأسد المساعدة العسكرية بصفة رسمية، بعد موافقة مجلس الاتحاد الروسي باستخدام القوات الجوية خارج حدود روسيا الاتحادية من أجل كبح المعارضة له في الحرب. سنلاحظ أنه جاء بعد النجاح العسكري الذي حققته روسيا في شبه جزيرة القرم سنة 2014 في غضون أسبوعين أو أكثر بقليل فقط. كما أنك تلقى تشابها بين الحالتين في البعد السياسي. بحيث كان في كلا الدولتين نظام سياسي قائم (ديمقراطية موجهة) ومحاولة المعارضة لتنحية الرئيس أو النظام ككل وتلقي الدعم الغربي بالخصوص من طرف الولايات المتحدة الأمريكية واستنجاد الرئيس بروسيا ودعوتها للتدخل وطلب الدعم.

كل هذه العوامل أدت إلى النتيجة ذاتها ألا وهي التدخل الروسي والاستجابة لطلب المساعدة. لكن ليس في غياب مصالحها السياسية والجيوسياسية والعسكرية على المدى القصير والمتوسط والطويل. حتى أن الدوافع الاقتصادية والعسكرية مختلطة ومسيسة. ففي حال ما تغلبت المعارضة في الصراع وتمت تنحية الرئيس، فسينتج عن ذلك خسارة ميناء طرطوس وهو موطئ القدم الوحيد لروسيا في البحر الأبيض المتوسط والذي يعزز وجودها في المنطقة. كما أن نجاح روسيا في ضم شبه جزيرة القرم كان بمثابة حافز لها للاستمرار في التدخل في مختلف المناطق، حتى ولو كان خارج محيطها. من أجل ترسيخ صورتها كصورة عظمى سواء في الساحة الدولية ولشعبها نفسه، وإثبات أن لها وزن في الشؤون الدولية والقدرة على الردع وقلب موازين القوى لصالحها ولصالح حلفائها. كما جعلت روسيا هذا الصراع كحلبة لتصفية الحسابات مع الغرب بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا أيضا. فسياسيا، قام الطرفين بتبادل الانتقادات السياسية والتهم. وعسكريا، قامت روسيا في العديد من المرات باستهداف قواتهما (أمريكا وتركيا) عوض استهداف الإرهاب.

وبالحديث عن مشاركتها في الحرب على الإرهاب بالتحديد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تجدر الإشارة إلى أن روسيا تركز جهودها قدر الإمكان على محاربة كل أشكال التطرف الديني بالخصوص الإسلامي، لكونها تخاف زحفه باتجاهها. حتى إن بوتين قال في العديد من الخطابات أن على روسيا الذهاب إلى الإرهاب والقضاء عليه وليس الانتظار حتى يصل إلى حدود دولته. بالخصوص بعد إدراك أن

[1] خالد المطلق، "القواعد العسكرية الروسية في سورية والأسلحة التي جربتها على السوريين"، في: ***القواعد العسكرية الروسية في سورية والأسلحة التي جرّبتها على السوريين - مركز حرمون للدراسات المعاصرة (harmoon.org)***، تاريخ الاطلاع (2024/05/16)

العديد من الأفراد الأعضاء المنخرطين في داعش قد رحلوا من القوقاز إلى سوريا. كما أن حتى روسيا عانت في وقت ما من الهجمات الإرهابية على المدنيين من حركة القوقاز الإسلامية وتنظيم القاعدة.

أما فيما يخص سوق الطاقة وعقود إعادة الإعمار فهي بعيدة التحقيق نوعا ما، نظرا للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الروسي من جهة بسبب كل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، ناهيك عن انشغالها حاليا بالحرب مع أوكرانيا أو ما تسمى بالعملية العسكرية الخاصة. ومن جهة أخرى عدم الاستقرار في سوريا وغياب الأمن ليس ببيئة مشجعة لهذا النوع من الاستثمار ناعيك عن المنافسة الإيرانية.

المبحث الثالث:

روسيا في ليبيا: دوافع وآليات التدخل والتحديات

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الصراع في ليبيا.

بداية الصراع في ليبيا كانت منذ انطلاق ثورات الربيع العربي سنة 2011، وسقوط الرئيس الراحل معمر القدافي. كانت البداية حرب أهلية بين ميليشيات مسلحة لملئ الفراغ، وبحلول سنة 2014 تفاقم ليصبح صراع عن العاصمة بين طرفين: الجنرال خليفة حفتر عبر الجيش الوطني الليبي، وحكومة الوفاق الوطني التي أسسها فايز السراج. وبالرغم من المحاولات المستمرة للقوى العالمية لإقناع الأطراف المتنافسة بالموافقة على المساعدة لوقف إطلاق النار إلا أن هناك دول أخرى دخلت في الصراع.[1]

أطراف الصراع الليبي

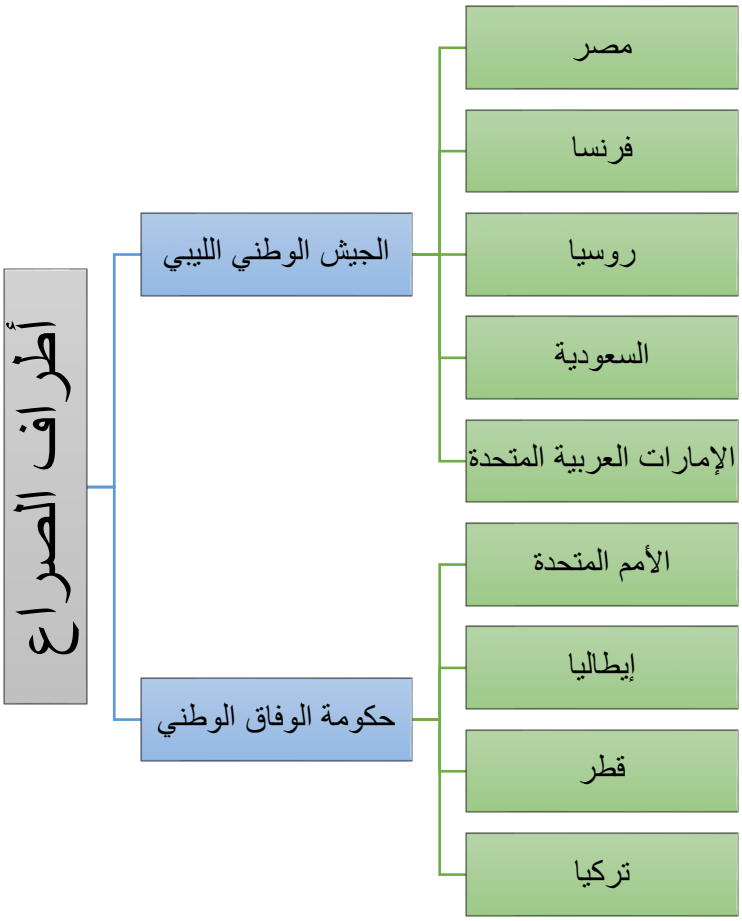

الشكل من إعداد الباحثة بناء على المصادر أدناه

[1] Al Jazeera English, "What's happening with the war in Libya? / Start here," in: https://youtu.be/mMEGgX7gZRc?si=6llDhf2imIK0FQNg , viewing date: 18/05/2024.

شكل الجنرال حفتر "الجيش الوطني الليبي"، وبسط سيطرته على شرق البلاد بالتحديد حقول النفط والموانئ، وزعم أنه يهدف إلى تحقيق ليبيا موحدة، ومحاربة المتطرفين بالخصوص المتشددين الإسلاميين. لكن حكومته لم تحظ بالاعتراف الدولي عكس "حكومة الوفاق" التي أسسها فايز السراج عبر اتفاق سياسي دعمته الأمم المتحدة وبسط سيطرته على غرب البلاد. [1]

زاد تعقيد الصراع في ليبيا بتدخل أطراف دولية أجنبية ذات مصالح متضاربة تارة، بحيث تقوم كل دولة بدعم جهة معينة من الأطراف المتنازعة. وتنافس هذه الدول من أجل تحقيق نفس المكاسب أو المصالح تارة أخرى.

تتمثل الأهداف المشتركة التي تتنافس عليها الدول من خلال تدخلها في ليبيا كما يلي:

- تعزيز النفوذ في شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، مما يسمح لهذه الدول بزيادة تأثيرها الجيوسياسي في المنطقة وموازنة نفوذ القوى المنافسة.
- تأمين ودعم حلفاء محليين للوصول إلى حكومة مستقرة قادرة على تقديم الدعم المستمر للمصالح الوطنية لكل دولة متدخلة.
- المحافظة على تدفق النفط الليبي إلى الأسواق العالمية، مما يؤثر على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة.
- مكافحة الإرهاب وتجنب زحفه لدول أخرى.
- سعي الدول الأوروبية إلى الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يستخدمون ليبيا كنقطة انطلاق للوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.[2]

المطلب الثاني: دوافع التدخل الروسي في المنطقة.

ترتبط دوافع التدخل الروسي في ليبيا بأهداف استراتيجية بوتين الكبرى التي تحتوي على شقين: تقديم روسيا بديلا للنظام ما بعد الاتحاد السوفييتي الذي تقوده أمريكا من خلال إعادة النظام المتعدد الأقطاب، والاعتراف بروسيا كقوة عظمى –مثلها مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية– يتم طلب مشورتها بشأن القضايا العالمية مرة أخرى.

- الطموحات الجيوسياسية:

[1] Kali Robinson, "What's at Stake in Libya's War?," in: ***What's at Stake in Libya's War? | Council on Foreign Relations (cfr.org)***, viewing date: (18/05/2024).
[2] The Center for Preventive Action, "Civil Conflict in Libya," in: ***Civil Conflict in Libya | Global Conflict Tracker (cfr.org)***, viewing date: (18/05/2024).

إن اهتمام روسيا بحوض البحر الأبيض المتوسط قديم واستراتيجي لذلك عودتها إلى شمال إفريقيا يعتبر أمر طبيعي. والأهداف التي يريد بوتين تحقيقها في المنطقة أغلبها بعيدة المدى. بحيث يسعى إلى دعم القادة المؤيدين للمصالح الروسية من أجل تنمية العملاء المستقبليين وبالتالي سوف يتآكل النفوذ الغربي في المنطقة. وتأمل في أن تصبح لاعبا رئيسيا في الشؤون الإقليمية لتعزيز مكانة روسيا في الساحة العالمية. وبالتالي توسيع مواجهة الغرب من خلال التأمين المستمر للمواقع العسكرية وراء البحر الأسود. ناهيك عن محاربة الإرهاب أي تنظيم الدولة الإسلامية وفروعه والتي سيطرت على مساحات شاسعة من الأراضي، كما أنه سبق لها وأن هاجمت أهدافا روسية. [1]

بصفة عامة، دائما ما يكون التدخل الروسي في أي منطقة خارج إقليمها –الخارج القريب– محكوما بأهداف جيوسياسية بعيدة المدى. بحيث تسعى دائما إلى خلق حلفاء في مختلف المناطق في العالم، بغض النظر عن الاختلاف التاريخي والثقافي واللغوي. عكس الحلف الذي تراه روسيا عدوا "حلف شمال الأطلسي"، الذي تقتصر فيه العضوية على الدول الأوروبية فحسب –بغض النظر عن شركاء الحلف– فقد يكون تدخلها في كل هذه الدول هو جزء من مشروع لإنشاء حلف عسكري مستقبلي موازي لحلف الناتو.

- الدوافع الاقتصادية:

تتمثل الأسباب الداخلية الاقتصادية التي دفعت بروسيا إلى التدخل في ليبيا تطوير المصالح الاقتصادية من أجل إثراء الدولة والنخب الروسية. وتنشيط الاستثمارات المتوقفة في قطاع الطاقة الليبي وتطوير فرص تجارية جديدة. وكذا تحقيق المصالح التجارية لشركات النفط والغاز الروسية ومصنعي الأسلحة، وذلك بتوقيع روسيا عدة اتفاقيات طاقة، كاتفاقية شركة النفط الروسية روسنفت لشراء النفط الخام مع المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا (NOG) سنة 2017. وبالتالي فإذا بقيت سيطرة حفتر على الجزء الأكبر من موارد النفط الليبية مستقبلا، فإن إمكانية إبرام عقود مربحة مع حكومة وطنية مستقبلية عالية جدا. [2]

[1] Center for Strategic & international Studies, “Exploiting chaos: Russia in Libya”, in: ***Exploiting Chaos: Russia in Libya | The Post-Soviet Post | CSIS***, viewing date: (20/05/2024)

[2] Moritz Pieper, “Russia has a serious stake in Libya’s uncertain future,” in: ***Russia has a serious stake in Libya’s uncertain future (theconversation.com)***, viewing date: (20/05/2024)

يعد التلاقي بين الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية إشارة أنه من مصلحة روسيا الحفاظ على الحوار مع جميع الأطراف في الصراع السياسي في ليبيا، لكونه الضمان لدور روسيا في إعادة بناء البنية التحتية والاقتصاد في ليبيا بعد الاستقرار السياسي.[1]

كانت العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا الاتحادية بعد أزمة أوكرانيا دفعت بروسيا للبحث عن شراكات جديدة خارج نطاق النفوذ الغربي، وفك العزلة الاقتصادية. وبالتالي مثلت ليبيا فرصة ووسيلة لتقليل تأثير هذه العقوبات، عبر فتح أسواق جديدة، واستثمارات خارجية. كما أن التدخل في ليبيا ودعمها لأطراف معينة من الصراع أسهم في زيادة مبيعات الأسلحة، والعتاد العسكري. مما عزز الاقتصاد الروسي بالتحديد في مجال الصناعة الثقيلة.

- الدوافع العسكرية والجيوستراتيجية:

عكس سوريا، لم تتدخل روسيا في ليبيا عسكريا بطريقة مباشرة بعد. لكن هذا لا ينفي أن لها أهدافا عسكرية تعمل على تحقيقها في المنطقة. ويعد أبرزها تأمين قواعد على طول الجناح الجنوبي لحلف الناتو. ومحاربة توسع تنظيم الدولة وزيادة حجم التعاون العسكري بين روسيا وليبيا في ظل وجود حفتر والذي سيضمن لروسيا الاتحادية تواجدها الاستراتيجي بشكل مستمر في شمال إفريقيا، ومنه زيادة النفوذ والوجود الروسي في ليبيا وليتمدد ويشمل المنطقة ككل. فضلا عن التعاون في مجال التسليح والذي يتطلب استقرار سياسي داخل ليبيا ورؤية روسيا أن خليفة حفتر هو القادر على تحقيق هذا الهدف من خلال التنسيق بين بسط النفوذ العسكري والدعم السياسي من الداخل كمجلس النواب في طبرق.[2]

إضافة إلى التمركز في ميناءا طبرق ودرنة، لاسيما إذا اقترنا بميناء طرطوس بسوريا، بحيث سيعود بفائدة عظيمة على البحرية الروسية بالأخص من الناحيتين اللوجستية والجيوستراتيجية.[3]

فتمركز روسيا بهذين الميناءين، والعمل بالتنسيق بينهما، سوف يمنحها موطئ قدم استراتيجي يسمح لها بالتأثير في البحر الأبيض المتوسط والمناطق المحيطة به وبالتالي منافسة النفوذ الغربي في المنطقة والذي يمثل جزء من استراتيجيتها الكبرى لاستعادة دورها كقوة عظمى مؤثرة في الشؤون العالمية كما كانت في السابق.

---

[1] Yulia Krylova, «Lock-in effect in the Russian- Libyan economic relations in the post- Arab Spring period », ***The Journal of North African Studies***, Vol. 22, NO.4 (07/25/2017), p 590, 591.

[2] د. زياد عقل، "التدخل الروسي في ليبيا،" في: ***التدخل الروسي في ليبيا - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (ahram.org.eg)***، تاريخ الإطلاع: (2024/05/20).

[3] Anna Borshchevskaya, “Russia’s Growing Interests in Libya,” in: ***Russia’s Growing Interests in Libya | The Washington Institute***, viewing date: (20/05/2024)

الموانئ المستهدفة من طرف روسيا.

الخريطة مأخوذة من موقع: https://www.almrsal.com/post/983856

تمثل الخريطة الموقع الاستراتيجي والأهمية الجيوستراتيجية للموانئ التي تتمركز فيها البحرية الروسية في كل من سوريا بميناء طرطوس، وليبيا بميناءا طبرق ودرنة. بحيث يمثل ذلك تواجدا عسكريا دائما في المنطقة بالخصوص في ميناء طرطوس، بحيث يستخدم لتقديم الخدمات اللوجستية، وصيانة السفن الحربية الروسية، مما يعزز من جاهزية الأسطول الروسي على العمل في البحر الأبيض المتوسط والوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الأطلسي عبر قناة السويس مما يوسع نطاق عملياتها البحرية. كما يتيح تواجدها في درنة وطبرق التدخل السريع عند الحاجة. باختصار، يعزز تموقعها في الموانئ من نفوذها العسكري والسياسي في البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا.

المطلب الثالث: آليات ومحددات التدخل.

يمكن تصنيف التدخل الروسي في ليبيا إلى عدة مراحل متتالية ومترابطة يمكن أن تكون كالآتي:

- ✓ المرحلة الأولى (2015– 2016): بدأ التواصل الروسي مع الفصائل الليبية المختلفة بعد انهيار نظام القدافي سنة 2011، وبحلول سنة 2015 بدأت روسيا في توثيق علاقاتها مع القائد العسكري خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي (LNA).
- ✓ المرحلة الثانية (2016– 2017): ظهور تقارير تشير إلى تقديم روسيا دعما عسكريا ولوجستيا لقوات خليفة حفتر، بما في ذلك تزويدهم بالأسلحة وتقديم الدعم الاستخباراتي.

- ✓ المرحلة الثالثة (2018– 2019): تم تأكيد وجود مرتزقة من مجموعة فاغنر، تعمل لدعم قوات حفتر. وهذا التدخل غير الرسمي كان له تأثير كبير على الصراع الليبي.
- ✓ المرحلة الرابعة (2019–2020): كانت مرحلة التدخل المكثف وتصعيد العمليات بحيث شن حفتر في 2019 هجوما كبيرا على طرابلس العاصمة للسيطرة عليها. وتلقى زيادة الدعم الروسي عبر مجموعة فاغنر وزاد التقارير عن مشاركة مئات المرتزقة الروس في العمليات العسكرية. ناهيك عن الدعم القتالي، إذ قدمت روسيا دعما تقنيا وتدريبا لقوات حفتر مما عزز من قدراتها القتالية.[1]

بعد المجهودات التي لعبتها روسيا من أجل خلق نوع من التوازن في العلاقات مع كل من حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة والجيش الليبي من بين 2016 إلى 2018، بدأت التحركات الديبلوماسية بحلول عام 2020 و2021 بحيث توسطت روسيا في الصراع ولعبت دورا في المحادثات الدبلوماسية والمفاوضات بين الفصائل الليبية المختلفة. بحيث شاركت في مؤتمرات دولية تهدف إلى تحقيق حل سلمي للنزاع الليبي مثل مؤتمر برلين في جانفي 2020. كما عززت روسيا تواجدها في المنتديات الدولية المتعلقة بليبيا ساعية لتعزيز دورها كلاعب رئيسي في هذه التسوية. لكن قوبلت هذه الجهود بالشك بعدما نشرت فاغنر ما بين 1400 إلى 2000 متعاقد عسكري خاص لدعم هجوم حفتر على طرابلس. [2]

يمكن القول أن التدخل الروسي في ليبيا بدأ بشكل جدي منذ سنة 2015 وتطور بشكل ملحوظ مع تقديم الدعم العسكري واللوجستي لقوات خليفة حفتر بين سنتي 2016 و2017، ليتصاعد مع دخول مرتزقة مجموعة فاغنر في 2018 و 2019 وكان لهذا التدخل تأثير كبير على مسار النزاع الليبي، وسعت روسيا من خلاله إلى تعزيز نفوذها في منطقة شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

بعد الدراسة الموجزة لملف التدخل الروسي في ليبيا نتوصل إلى استنتاج مفاده أن هذا التدخل هو نتاج لتفاعل معقد بين مجموعة من المحددات الداخلية والتي أثرت على صياغة وتوجيه السياسة الخارجية الروسية، وتتمثل فيما يلي:

- ✓ توجهات القيادة الروسية تحت قيادة بوتين الهادفة إلى استرجاع مكانتها كقوة عظمى، وتعزيز النفوذ الروسي في مناطق مختلفة في العالم من خلال تبني سياسة خارجية نشطة.
- ✓ استخدام نجاحات السياسة الخارجية لتعزيز الشرعية الداخلية للقيادة الروسية بحيث يتم تقديمها كدليل على قوة وفعالية السياسات الحكومية.

[1] Joseph S. Bermudez Jr, Brian Katz, "Moscow's Next Front: Russia's Expanding Military Footprint in Libya", in: ***Moscow's Next Front: Russia's Expanding Military Footprint in Libya (csis.org)***, viewing date: (23/05/2024).

[2] Samuel Ramani, "Russia's Strategy in Libya", in: ***Russia's Strategy in Libya | Royal United Services Institute (rusi.org)***, viewing date: (23/05/2024).

- ✓ إظهار القوة الديبلوماسية والعسكرية من خلال هذا التدخل ما يوحي بقدرة روسيا على التأثير في النزاعات الدولية.
- ✓ المصالح الاقتصادية بالخصوص صناعة النفط والغاز، فهذا التدخل ساهم في تأمين عقود واستثمارات مربحة في هذا القطاع الحيوي للاقتصاد الروسي للشركات الروسية (مثل غازبروم وروسنفت) التي كانت تبحث عن فرص جديدة للاستثمار في قطاع النفط والغاز الليبي وتنويع مصادر دخلها (صادرات الأسلحة والعتاد العسكري).
- ✓ المحافظة على الاستقرار الأمني من خلا مكافحة التطرف والإرهاب حتى لا ينتشر إلى مناطق مثل شمال القوقاز والجمهوريات.
- ✓ اختبار الأسلحة والتكنولوجيا في ظروف حقيقية مما يسهم في تحسين هذه التقنيات وتطويرها.

كل هذه المحددات مجتمعة تساهم في تشكيل النهج الروسي تجاه ليبيا وتعزيز أهداف روسيا على الساحة الدولية.

الفصل الثالث:

تقييم أثر العوامل الداخلية على سياسة روسيا الخارجية.

المبحث الأول:

الاوزان النسبية للعوامل الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية الروسية.

انطلاقا مما توصلنا إليه من نتائج في الفصلين الأولين وصلنا إلى استنتاج أن من أهم المحددات التي تؤثر على تشكيل السياسة الخارجية وتحديد توجهاتها المحدد السياسي والذي يتمثل في الدور البارز الذي لعبه بوتين على السياسة الخارجية الروسية ونظامه والمعتقدات والمنطلقات الفكرية والتاريخية التي يؤمن بها والتي يأخذها كركيزة للاستراتيجية الروسية الكبرى ومن خلالها يتم تسطير أهداف السياسة الخارجية والعمل على تنفيذها عبر مختلف أدوات الخارجية الروسية في مختلف المناطق في العالم. وكذا قوة تأثير المحدد العسكري عليها والذي يظهر من خلال الأهداف العسكرية والجيوستراتيجية التي تسعى روسيا لتحقيقها سواء في الخارج القريب والبعيد في مواجهة الغرب في نفس الوقت. وقوة تأثير المحدد الاقتصادي في تشكيل وتحديد توجهات السياسة الخارجية الروسية كتنشيط الاقتصاد الروسي من خلال البحث عن أسواق جديدة وتطوير قطاع الطاقة وتنشيط الصناعة الثقيلة وزيادة صادراتها.

في هذا الفصل سيتم قياس الأوزان النسبية لهذه المحددات والوصول إلى تحديد المحدد الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية الروسية ما بين المحددات المركزية الأساسية.

المطلب الأول: تقييم دور القيادة السياسية.

1- تحليل كتابات فلاديمير بوتين:

بعد مجيء بوتين في الألفينات طرأت العديد من التغييرات على الإستراتيجية الكبرى لروسيا وبالتالي أهداف السياسة الخارجية الروسية. بالأخص بعد 2005 بعد المحاولات الفاشلة في الانضمام إلى المؤسسات الأمنية والاقتصادية الغربية توصل إلى قناعة أن الإدارة الأمريكية لا تكتر لأي قوة دولية أو تنظيم دولي وبعدما وجد نفسه تحت ضغط الانتقادات الموجهة لاستراتيجيته تجاه الغرب الأطلسي التي تقوم على إجراء إصلاحات ليبيرالية من جهة وبقائه على النموذج نصف الديكتاتوري في السلطة من جهة أخرى.[1] فقام بتغييرات بارزة في الاستراتيجية الروسية الكبرى ككل وفي السياسة الخارجية أيضا. ونجد هذه التغييرات في الوثائق الرسمية للدولة الروسية الصادرة عن وزارة الخارجية الروسية.

[1] د. محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص 71-77

يمكن قياس الوزن النسبي لتأثير فلاديمير بوتين على الخارجية الروسية من خلال تحليل لمجموعة من العوامل والمؤشرات الرئيسية التي يمكن لها أن تقرب صورة تأثيره على الخارجية الروسية. كتحليل الخطابات الرسمية لبوتين وتصريحاته التي يمكن لها أن تكشف ولو جزءا عن رؤيته وأهدافه الاستراتيجية وإمكانيتها في عكس تأثيره الشخصي، ومن خلال المقالات التي كتبها أو أشرف على كتابتها والتي يمكن أن توفر رؤى إضافية حول توجهاته وتأثيره. بالإضافة إلى التغييرات التي أحدثها في هياكل صنع القرار في السياسة الخارجية كالتعيينات للأشخاص الرئيسيين في وزارة الخارجية إضافة إلى الوثائق الحكومية مثل "مفهوم السياسة الخارجية" التي تنشرها الحكومة الروسية.

بدءا بتحليل بسيط للمقالات المكتوبة من طرف فلاديمير بوتين. سوف نتخذ مقاله المكتوب بتاريخ 19 مارس 2023 الذي نشره في صحيفة الشعب اليومية الصينية بعنوان "روسيا والصين: شراكة مرتبطة بالمستقبل" نموذجا لفهم رؤيته وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية الروسية.

بدأ الرئيس الروسي خطابه بالتأكيد على الصداقة القوية التي تربط البلدين أي روسيا والصين والثقة واحترام السيادة المتبادلين. وأنه يعتبر الصين دولة صديقة وحليف تاريخي قديم وأن هناك العديد من القواسم المشتركة بين البلدين والشعبين على حد سواء.[1]

أدلى بوتين برغبته في إنشاء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب أكثر إنصافا وعدلا، يستند على القانون الدولي بدلا من مجموعة من القواعد التي تخدم مشروع المليار الذهبي. فهذه إشارة واضحة إلى اتهام الغرب باختراق قواعد القانون الدولي التي وضعها بنفسه في المنظمات الدولية التي تزعم الدفاع عن حقوق الإنسان. ما جعله يفتح دعوة إلى التمسك بالعقيدة أكثر من أي وقت مضى وعدم الإنحناء للإملاء الأمريكي التي تعتبر روسيا تهديدا مباشرا والصين منافسا استراتيجيا. كما عبر عن فهمه لموقف الصين المتوازن في الحرب الروسية الأوكرانية والترحيب بها لتقديم مساهمة ذات مغزى في التسوية. فلقد دعا بوتين إلى التطبيق الحرفي والامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة واحترام قواعد القانون الدولي بالخصوص القانون الإنساني.

ندد بوتين بطريقة مباشرة الانتهاكات الأمنية الصارخة التي يقوم بها الناتو والتي من شأنها تعريض الأمن النووي للخطر. وبالرغم من قوله بأن روسيا منفتحة على الحل السياسي والديبلوماسي لأوكرانيا إلا أنه اتهم الغرب بتغذية الأزمة كجزء من الجهود للحفاظ على الهيمنة الدولية والحفاظ على نظام عالمي أحادي القطب. كما اتهم الغرب بالتآمر والقيام بأنشطة التي تسعى إلى اختراق منطقة آسيا والمحيط الهادئ

[1] President of Russia Vladimir Putin," Vladimir Putin's Article for People's Daily Newspaper, Russia and China: A Future- Bound Partnership", in: Vladimir Putin's Article for People's Daily Newspaper, Russia and China: A Future-Bound Partnership • President of Russia (kremlin.ru)

وتقسيم الفضاء الأوراسي المشترك وتحويله إلى تكتلات عسكرية. لكنه أكد أن هذا لن ينجح. وقال بأن العلاقات الروسية الصينية بمثابة حجر الزاوية في المنطقة والاستقرار العالمي ودفع النمو الاقتصادي من خلال العمل على تعزيز الهياكل الديمقراطية المتعددة الأطراف مثل منظمة شانغهاي للتعاون وبريكس.

ومن خلال هذا المقال المكتوب من طرف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يمكن فهم كيفية تأثير أرائه وتأثيره على توجهات السياسة الخارجية الروسية بالخصوص في العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين.

اتخذت السياسة الخارجية الروسية التوجهات التالية:

- العداء الموجه للغرب واتهامه بخرقه لقواعد القانون الدولي بالخصوص القانون الإنساني، ما يجعل السياسة الخارجية الروسية تتخذ دائما موقف الهجوم تجاهه وتسعى إلى العمل على إنشاء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تكون فيه روسيا قوة عظمى تؤثر على مسار الشؤون الدولية.
- اتهام الغرب بتغذية النزاعات والأزمات في الجوار القريب لروسيا وزعزعة أمن واستقرار المنطقة وبالتالي تتوجه روسيا إلى إيجاد حلفاء في المنطقة من خلال تشكيل تحالفات عسكرية كمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وخارج محيطها من خلال خلق حلفاء يكونوا كعملاء مستقبليين في كل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- التصدي للأفكار الغربية التي يحاولون غرسها في المجتمع الروسي والعمل على التمسك بالعقيدة الروسية وثقافتها ومعتقداتها الدينية وقيمها من خلال محاولة منافسة وسائل الإعلام الغربية.
- العمل على تقوية الاقتصاد من خلال البحث عن أسواق جديدة والتجارة بالعملة الروسية والشراكة مع الدول غير الأوروبية كجمهورية الصين الشعبية.

2- الوثائق الحكومية (مفهوم السياسة الخارجية الجديدة).

إثر الحرب الروسية الأوكرانية، وفي الوقت الذي تصاعدت حدة الخلافات بين روسيا والدول الغربية بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بالإمضاء على وثيقة حكومية–مرسوم رئاسي– لوزارة الخارجية الروسية بتاريخ 31 مارس 2023 تسمى ب "المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية". وهي نسخة مستحدثة من العقيدة السياسية للخارجية الروسية، بقوله أن

الاضطرابات التي تطرأ على الساحة الدولية تجبر روسيا على تكييف وثائق التخطيط الاستراتيجي الخاص بها.[1]

تمثل وثيقة تخطيط استراتيجي ونظام وجهات نظر حيال المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية في مجال السياسة الخارجية، والمبادئ الأساسية، والأهداف الاستراتيجية، والمهام الرئيسية والاتجاهات ذات الأولوية للسياسة الخارجية لروسيا الاتحادية. جاءت في 32 صفحة وأبرز ما ورد فيها أن روسيا ترى نفسها معقل العالم الروسي ومهد الحضارات الأصيلة التي تحافظ على التوازن العالمي، وبأن هادفها الخارجي الرئيسي يتمثل في تحويل منطقتها إلى منطقة سلام وحسن الجوار والازدهار. فتحويل أوراسيا إلى مساحة متكاملة يعمها السلام هو مشروعها الرائد في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي أي حركة تراها روسيا تمثل تهديدا أو هجوما مسلحا لها أو واحدا من حلفائها فسوف تستخدم جيشها لصده ومنعه. كما تعد واحدة من أبرز النقاط التي وردت فيها أن روسيا تعارض بشدة خطوط التقسيم في منطقة آسيا والمحيط الهادي باعتبار المسار الأمريكي المصدر الرئيسي للمخاطر على أمنها وسلامها الدولي، ما يجعلها تمنح الأولية لإزالة بقايا الهيمنة الأمريكية في العالم وإنهاء احتكار الغرب لتشكيل إطار الحياة السياسية، وإنشاء نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تكون فيه روسيا قوة عظمى تؤثر على مسار الشؤون الدولية. وفي قائمة مطولة من مشاريعها وأهدافها الخارجية مع مختلف دول العالم أكدت على سعيها لتعميق العلاقات بشكل شامل مع الصين والهند في كافة المجالات بالخصوص مع الصين لكون علاقتها معها تقع في صميم أساس النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب كما قال وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف.[2]

يعكس المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية نظرة بوتين ومنطلقاته الفكرية، بحيث يؤكد وزير خارجيته سيرغي لافروف على مصادقة بوتين لهذه الأهداف وسيره في نفس الخط معها ومحاولته لتنفيذها ونجاحه مبدئيا في ذلك وإحداث تقدم. فهو يرى –أي بوتين– أنه في ظل هذه التوترات بين روسيا الاتحادية والغرب وفي ظل التراشق باتهامات اختراق القانون الدولي، والتهديد العسكري لأمنها القومي والإقليمي، أنه لابد من إعادة النظر في العقيدة السياسية الخارجية للدولة وتكييفها لتتأقلم مع مجريات الساحة الدولية الحالية. وتسهل تسطير الأهداف الثانوية لروسيا التي تقودها لتحقيق أهدافها الرئيسية والمركزية الخارجية.

---

[1] سكاي نيوز عربية، "ملامح المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية"، في: ***ملامح المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)***، تاريخ الاطلاع: (2024/05/25).

[2] The Russian Federation, The ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, ***The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation***, March 31, 2024, p

3- التغييرات في هياكل صنع القرار:

بعد كل مرة يتم فيها تنصيب بوتين لولاية جديدة يقوم بإجراء تعديل وزاري في المناصب الوزارية بما يخدم مصالح روسيا وأهدافها وفق المعطيات والظروف التي تمر بها.

في 7 ماي 2024 تم تنصيب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لولاية خامسة، وقام بإجراء تعديلات وزارية على الحكومة بما يخدم أهداف ومصالح روسيا الحالية. ولعل أبرز التعديلات في التشكيلة الجديدة هو إقالة وزير الدفاع سيرغي شويغو الذي تولى المنصب منذ 2012 وتعيين مكانه الخبير الاقتصادي أندريه بيلوسوف والذي يعتبر أبرز تعديل تجريه روسيا على القيادة العسكرية منذ بدء الحرب الروسية الأوكرانية. مع احتفاظ غالبية الوزراء ورئيس الوزراء بمناصبهم بالرغم من كثرة التكهنات قبل التعديل الوزاري عن العناصر التي سوف تبقى والتي ستستبدل.[1]

يرجع هذا التغيير إلى رؤية بوتين بأن تكاليف الإنفاق العسكري في حالة زيادة، وأن روسيا بحاجة إلى تخطيط جيد لفترة أطول في حربها في أوكرانيا. وهذا ما أفاد به محللون في معهد دراسة الحرب (ISW) بقولهم أن هذه التعديلات الرفيعة المستوى التي أعقبت الانتخابات الرئاسية الروسية تشير بقوة إلى أن بوتين يتخذ خطوات مهمة نحو تعبئة الاقتصاد الروسي والقاعدة الصناعية الدفاعية لدعم حرب طويلة الأمد في أوكرانيا وربما الاستعداد لمواجهة مستقبلية مع الناتو. كما أشار محللون في مركز الأبحاث بواشنطن أن هذا جزء من رغبة سيد الكرملين بدمج القاعدة الصناعية الدفاعية الروسية مع السياسة الاقتصادية المحلية الأوسع للبلاد. [2]

يقول ديميتري بيسكوف المتحدث باسم الكريملين ل "تاس" وكالة الأنباء الروسية "في ساحة المعركة اليوم، الفائز هو من يكون أكثر انفتاحا للابتكار لذلك اتخذ الرئيس قرارا بتعيين مدني لرئاسة وزارة الدفاع."[3] عند النظر إلى التوقيت الذي جاء به هذا القرار فسوف نلاحظ أنه كان بعد التقدم والمكاسب التي حققتها القوات الروسية في منطقة خاركيف شمال شرق أوكرانيا (منذ بداية شهر ماي 2024). ما فتح باب الابتكار والتجديد لبوتين لكون له اليد العليا حاليا في هذه الحرب. جعلته يبحث عن وسائل أخرى لتأمين الاحتياجات

[1] The Moscow Times, "Reshuffle 2024 : Who Is in Russia's new Government Cabinet", in: ***Reshuffle 2024: Who Is in Russia's New Government Cabinet - The Moscow Times***, viewing date: 25/05/2024.
[2] Holly Ellyatt," Genius or madness? Why Putin wants an economist to be Russia's new defense minister at a key point in the war," in: ***https://t.ly/uFpHL*** , viewing date: (25/05/2024).
[3] Tass, "Putin's decision to appoint Belousov as Russia's defense chief explained by Kremlin," in: ***https://tass.com/politics/1786849***, viewing date: (26/05/2024).

العسكرية الروسية من حيث الأسلحة والحرص على التقنيات العسكرية، والابتكار في الصناعة العسكرية، وإدخال الأفكار المتقدمة على هذا القطاع. وبهذا اتضح له أن الخيار الأفضل هو تعيين الخبير الاقتصادي المدني "أندري بيلوسوف" التكنوراطي، وزير التنمية الاقتصادية السابق، ونائب رئيس الوزراء. الذي رآه على حد قول بيسكوف قادرا على تهيئة الظروف للقدرة التنافسية الاقتصادية. ناهيك عن ثقة بوتين فيه بالقدرة على التخطيط على الأمد الطويل.

هذا النوع من التغيير من شأنه التأثير بشكل بارز وكبير على توجهات السياسة الخارجية الروسية وهناك من يرى هذه الخطوة على أنها تحول شقيق في التفكير الاستراتيجي الروسي في غضون الأشهر القليلة الماضية. لكن على ما يبدو أنه كان مخطط له مسبقا لكن مع انتظار الوقت المناسب للتنفيذ. فلقد سبق وأن تم اتهام وزير الدفاع السابق شويغو بالفساد وتم سجن حليفه بنفس التهمة. كما أنه هو أيضا لا يتمتع بخبرة عسكرية كافية بحيث تم تجربة خبرته مؤخرا فقط في 2022 في ظل الحرب الروسية الأوكرانية.

كل هذه التفاصيل والخطوات التي قام بها بوتين من شأنها التأثير في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية الروسية بعدة طرق. ففي المستقبل القريب والبعيد على حد سواء يمكن أن نلاحظ اتخاذ السياسة الخارجية الروسية تجاه الخارج القريب والبعيد خطوات أكثر توازنا اقتصاديا بالخصوص من ناحية تدخلاتها العسكرية في مختلف المناطق. وبالتالي تحقيق أهدافها العسكرية في الخارج بطرق أكثر فعالية بالخصوص بعد تطوير التقنيات العسكرية، وتنمية قدرات الجيش بشكل أكثر كفاءة وفعالية مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة، وإعطاء اهتمام أكبر لتحسين أوضاع الجنود مما قد يساهم في رفع معنوياتهم وتحسين أدائهم. ومن المحتمل بعد نهاية الحرب الروسية الأوكرانية أن تصبح روسيا أكثر انفتاحا في مجال التعاون في الصناعة العسكرية والأمن السيبراني والتصدي للتهديدات الرقمية وزيادة الاستثمار في هذا المجال مع مختلف الدول ربما حتى مع دول أوروبية في حال قام أندري بيلوسوف بالاحتفاظ بمنصبه. كما قد يعمل على تعزيز صورة الدولة على الصعيد الدولي من خلال التأكيد على أهمية احترام القانون الدولي في جميع العمليات العسكرية وتفضيل الحلول الديبلوماسية والحوار وتسبيقها على الحلول العسكرية.

المطلب الثاني: تقييم العامل العسكري في السياسة الخارجية

تلعب العوامل العسكرية دورا محوريا في تشكيل السياسة الخارجية للدول ككل، فروسيا ليست استثناء. بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ورث الاتحاد الروسي إرثا عسكريا ضخما والذي لعب دورا بارزا في جعل المحدد العسكري أحد الأعمدة الرئيسية في سياستها الخارجية. ففي العقود الأخيرة شهد العالم سلسلة من التحركات الروسية والتي هي عبارة عن أحداث تاريخية كالتي سبق وأن درسناها في الفصل الثاني كظم شبه جزيرة

القرم في 2014 وتدخلها في سوريا سنة 2015 وكذا تدخلها في ليبيا... كلها أبرزت مدى اعتماد موسكو على قوتها العسكرية لتعزيز مكانتها الدولية وحماية مصالحها الوطنية وتحقيق أهداف سياستها الخارجية. ولتقييم هذا الدور يجب النظر في مجموعة من العوامل المتمثلة في:

1. العقيدة العسكرية الروسية:

دراسة الوثائق الرسمية كالعقيدة العسكرية الروسية ومراجعتها يساعد كثيرا في فهم الأولويات الدفاعية والهجومية الروسية، وكيفية استخدام القوة العسكرية للحفاظ على نفوذها على الجوار القريب والخارج البعيد.[1]

تعد العقيدة العسكرية للاتحاد الروسي نظام لآراء الدولة المعتمدة رسميا بشأن التحضير للدفاع المسلح والحماية المسلحة للاتحاد الروسي. قامت بناء على تحليل التهديدات العسكرية لمصالح الاتحاد الروسي وحلفائه، وصياغة الأحكام الأساسية للسياسة العسكرية والدعم الاقتصادي العسكري للدفاع عن الدولة. يتم تحديد أحكامها من خلال رسائل رئيس الاتحاد الروسي إلى الجمعية الفدرالية ويمكن تعديل التخطيط الاستراتيجي في الجيش. ويتم تنفيذها من خلال مركزية الإدارة العامة في مجال الدفاع والأمن وفقا للتشريعات الفيدرالية والقوانين التنظيمية لرئيس الاتحاد الروسي والحكومة والسلطة التنفيذية الفدرالية. ولعل أبرز ما ورد فيها والذي يخدم أهداف ومصالح السياسة الخارجية للاتحاد الروسي النقاط التالية:[2]

- لجوء الاتحاد الروسي إلى استخدام العمل العسكري لحماية مصالحه ومصالح حلفائه يكون بعد استنفاذ فرص التطبيقات السياسية والدبلوماسية والقانونية والاقتصادية والإعلامية وغيرها من الأدوات ذات الطبيعة غير العنيفة.
- منح حلف الناتو وظائف عالمية وتنفيذها يكون وسط انتهاك للقانون الدولي والمساس بحدود الاتحاد الروسي من خلال توسعه شرقا.
- نشر (حشد) الوحدات العسكرية للدول الأجنبية (مجموعات الدول) في أراضي الدول المتاخمة للاتحاد الروسي وحلفائه، وكذلك في المياه المجاورة، يتسبب بالضغط السياسي والعسكري على الاتحاد الروسي.
- المطالبات الإقليمية تجاه الاتحاد الروسي وحلفائه والتدخل في شؤونهم الداخلية.

[1] ياسر عبد العزيز، "لماذا يغيرون عقائدهم العسكرية"، في: ***https://shorturl.at/m4WXf***، تاريخ الاطلاع: (2024/05/27).

[2] The Russian Federation, Embassy of the Russian Federation in the Kingdom of Thailand, **Military Doctrine of The Russian Federation**.

- التهديد المتزايد للتطرف العالمي (الإرهاب) ومظاهره الجديدة في غياب التعاون الدولي الفعال ضد الإرهاب، والتهديد الحقيقي للهجمات الإرهابية باستخدام المواد الكيميائية المشعة والسامة وتوسيع نطاق الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
- الإنشاء في الدول المجاورة لأنظمة الاتحاد الروسي، بما في ذلك نتيجة للإطاحة بالسلطات العامة الشرعية التي تهدد سياساتها مصالح الاتحاد الروسي.

النقاط التي تم ذكرها أعلاه هي بعض من المخاطر (لم يتم ذكرها كلها) التي تعتبرها روسيا من أهم المخاطر العسكرية الخارجية. والتي تزيد من احتمالية التدخل الروسي العسكري وربما المواجهة العسكرية المباشرة بجيشها النظامي لحماية أمنها القومي ومصالحها ومصالح حلفائها. فهذه المعتقدات الرئيسية في العقيدة العسكرية الروسية تستخدم لتبرير تحركاتها وتدخلاتها في مختلف المناطق. فعلى سبيل المثال في النقطة الأولى والثانية والثالثة يمكن اعتبارها كمبرر لضمها لشبه جزيرة القرم وكذا حربها على أوكرانيا منذ مطلع 2022. فلطالما كانت تعيد الإشارة بشكل واضح ومباشر إلى خطر زحف حلف الناتو إلى حدودها، وانضمام دولة كأوكرانيا له وما لذلك من تبعات على الأمن القومي الروسي. بدأ الأمر في محاولات لحل المشكلة سياسيا ودبلوماسيا، لكن بعد فشلها تم التوجه مباشرة إلى الحل أو المواجهة العسكرية وهذا بالضبط ما تم ذكره في النقطة الأولى. كما أن ما حدث في أوكرانيا في نهاية 2013 ومطلع 2014 أثناء محاولة الإطاحة بالرئيس يانوكوفيتش اعتبرته روسيا محاولة انقلاب مدعومة من الغرب وتدخل في الشؤون الداخلية. كل هذه الأسباب وأكثر كانت تقبع وراء التدخل الروسي في أوكرانيا سنة 2014. أما تدخلها في ليبيا وسوريا فكان السبب المبدئي هو محاربة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية بصفة عامة لكبح زحفها وراء الحدود وهذا ما تم ذكره في النقطة الخامسة أعلاه.

تلعب العقيدة العسكرية الروسية دورا حيويا في توجيه السياسة الخارجية للاتحاد الروسي وصناعة القرار فيها وتنفيذه، من أجل الدفاع عن السيادة الوطنية، والاستقرار الداخلي، والسيطرة على الجوار القريب الذي يمثل الاستقرار فييها جزءا أساسيا من أمنها القومي. فضلا عن تعزيز نفوذها الجيوسياسي والدفاع عن حلفائها وتحقيق أهداف استراتيجية والتعاون العسكري من خلال التدريبات المشتركة وبيع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية كالصين والهند مثلا.

2. الإرث العسكري السوفييتي:

للإرث العسكري السوفييتي تأثير عميق على الاستراتيجية العسكرية الروسية ومنه على توجهات السياسة الخارجية الروسية والنهج الذي تتبعه في العلاقات الدولية. فهو تفاعل معقد بين التأثيرات التاريخية والضرورات الاستراتيجية والأيديولوجية المتطورة. ويمكن ملاحظة هذا من خلال عدة عوامل وهذه أبرزها:

- البنية التحتية العسكرية:

لعل من أهم ما ورثته روسيا الاتحادية عن الاتحاد السوفيتي البنية العسكرية الروسية. فلقد تم توريثها كل من المجمعات الصناعية العسكرية السوفييتية، شبكات القيادة، البنى التحتية الصاروخية والنووية إلى روسيا. ما ساعدها في تطوير وتحديث ترسانتها وتقنياتها العسكرية والرجوع مرة أخرى إلى الساحة الدولية لإثبات وفرض وجودها. فضلا عن عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي. [1]

هذا ما خلق حضورا متزايدا على المستويين الإقليمي والعالمي لروسيا، بحيث تلعب هذه القوة العسكرية دورا حاسما في السياسة الخارجية الروسية ومكنتها من فرض نفسها على الساحة الدولية، ودعم تدخلاتها في مختلف النزاعات والصراعات والحروب بهذه البنية العسكرية.

كما يظهر وزن تأثير هذه الأخيرة على السياسة الخارجية الروسية الحالية في تحالفاتها مع الجمهوريات السوفييتية السابقة، بالأخص الدول التي كانت تتمتع بعلاقات قوية مع الاتحاد السوفييتي، مثل: CIS رابطة الدول المستقلة وهو حلف عسكري أغلب أعضائه جمهوريات سوفييتية سابقة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي CSTO، التعاون الدفاعي مع الصين...إلخ

كلها تلعب دورا حيويا في استراتيجية الأمن القومي والسياسية الخارجية للاتحاد الروسي وتعتمد عليها موسكو لتعزيز نفوذها الجيوسياسي وحماية مصالحها الاستراتيجية.

- العداء التاريخي للغرب والتنافس معه:

لقد تركت الحقبة السوفييتية تأثيرا عميقا على الفكر الاستراتيجي والعسكري الروسي، بحيث يساهم هذا الإرث التاريخي في بلورة مقاربة روسيا عن العلاقات الدولية بصفة عامة ومنظورها للتهديدات الأمنية ومكامن مصالحها الاستراتيجية. بحيث أدى إلى تركيزها على الحفاظ على النفوذ على الدول السوفييتية السابقة، وحماية الناطقين بالروسية في الخارج ومواجهة توسع الناتو تجاه هذه الدول وحدودها. فضلا

[1] Anuradha M. Chenoy, Archana Upadhyay, ***Hundred Years of the Russian Revolution: Its Legacies in Perspective*** (Singapore: Palgrave Macmillan, 2021), p234

عن العمل على الحفاظ على هذه الصورة لروسيا كقوة عظمى. كما توفر التجربة السوفييتية مرجعا لترشيد سياسات روسيا ضد الغرب فلا يزال يُنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها المنافس الرئيسي للمصالح الروسية في كل من أوراسيا وأوروبا وحتى الشرق الأوسط وإفريقيا. حتى أن الشعور بانعدام الأمن موروث من الاتحاد السوفييتي الذي كان ينظر إلى الناتو والدول الأوروبية في الجانب الغربي والدول الآسيوية من الجانب الشرقي ما جعله يتبنى استراتيجية التوسع كأسلوب للحماية.[1]

يمكن ملاحظة هذا التأثير من خلال فهم المنظور الاستراتيجي الروسي للأمن وتصوراته للتهديدات، وكيف يقف أمام تحركات حلف الناتو ندا للند. هذا ما يظهر من خلال ضمه للأراضي الشرقية لأوكرانيا بعد الشعور بالتهديد المباشر لأمنه القومي وإزاء الشعور بالحصار.

فضلا عن التصريحات المباشرة لموسكو بوقوف أمريكا وراء الفوضى، والانقلابات على الأنظمة، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار القريب، ومحاولة طمس الهوية القومية، ونشر الأفكار الغربية التي لا تخدم التركيبة المجتمعية.

صحيح لا يسمح للقادة بالتحدث عن الاتحاد السوفييتي أو الإشارة إليه، لكن لا يمكن إنكار أنه يمثل بطبيعة الحال مرجعا ودليلا جد مفيد لترشيد سياسات الاتحاد الروسي الجديدة. فبما أن تاريخ الاتحاد السوفييتي غني بالتجارب وسياسة روسيا الخارجية حافلة بالتحركات في مختلف المناطق فلا بد من مرجع تعود إليه لتفادي الوقوع في نفس الأخطاء.

المطلب الثالث: تقييم المحدد الاقتصادي.

يلعب المحدد الاقتصادي دورا بارزا في توجيه التحركات الروسية الخارجية، ويمكن فهم كيف يؤثر هذا المحدد على تشكيل السياسة الخارجية الروسية من خلال عرض مجموعة من المعطيات والتي تخص الدافع والمحرك الاقتصادي الأبرز للسياسة الخارجية الجديدة وهو البحث عن أسواق جديدة.

في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا وبحكم اعتمادها بشكل كبير على صادرات النفط والغاز التي تجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية، تبحث روسيا بشكل مستمر على عن أسواق جديدة لتوسيع نطاق اقتصادها وتنويعه من خلال إقامة علاقات اقتصادية قوية مع دول جديدة كالصين، التي تعتبر من أكبر الشركاء التجاريين لروسيا بالتعاون في عدة مجالات أبرزها الدفاع، الطاقة، البنية

[1] Anuradha M. Chenoy, Archana Upadhyay, previous source, p237-239

التحتية، والتكنولوجيا وغيره من المجالات. فضلا عن تعزيز العلاقات مع الهند في نفس المجالات تقريبا، وغيرها من محاولات للبحث عن فرص جديدة في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. [1]

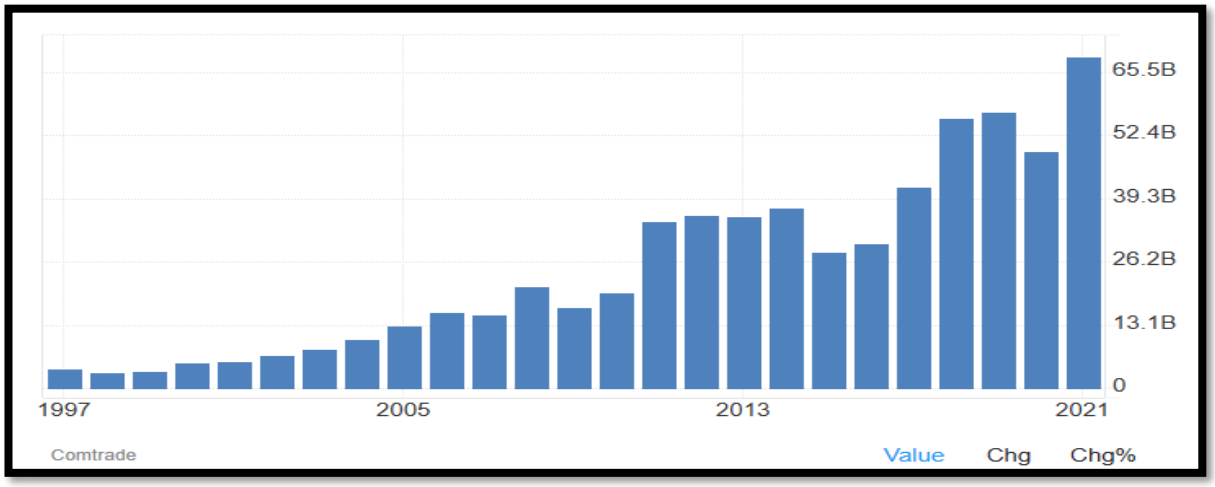

الصادرات الروسية إلى الصين من 1997- 2021 على الرابط: صادرات روسيا إلى الصين - بيانات 2024 توقعات 2025 1996-2021 تاريخي(tradingeconomics.com)

يمثل الشكل التالي أعمدة بيانية توضح حجم الصادرات الروسية إلى جمهورية الصين الشعبية بين 1997 إلى غاية 2021. بحيث شهدت ارتفاعا ملحوظا بالخصوص بعد سنة 2017 بحيث وصلت سنة 2021 إلى 68.68 مليار دولار أمريكي.

لتصل في السنة الجارية -2024- إلى 240 مليار دولار في الوقت الذي تمارس فيه الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أقسى العقوبات الاقتصادية على روسيا. [2]

هذا التركيز لجهود للبحث عن أسواق جديدة يعود إلى الرغبة الشديدة في النهوض أكثر باقتصادها وتقويته حتى يكون قادرا على تمويل ودعم عملياتها وتحركاتها الخارجية ومنه تعزيز مكانتها الدولية وإتاحة المزيد من الفرص الجديدة للتأثير في السياسة الدولية. كما أن هذا المحدد يلعب دورا بارزا في إظهار الشركاء والحلفاء الجدد لروسيا الذين يشاركونها نفس الهدف الأيديولوجي المتمثل في تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب.

[1] Reuters, "Russia seeks new fuel markets in Africa, Middle East as Europe turns away", in: ***Russia seeks new fuel markets in Africa, Middle East as Europe turns away | Reuters***, viewing date: (06/30/2024).
[2] Reuters, "China- Russia 2023 trade value hits record high of 240§ bln", in: ***China-Russia 2023 trade value hits record high of $240 bln - Chinese customs | Reuters***, viewing date: (05/31/2024).

المبحث الثاني:

التحديات الخارجية المواجهة للسياسة الخارجية الروسية.

تعد السياسة الخارجية لأي دولة أداة حيوية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وضمان مصالحها الوطنية. روسيا كإحدى القوى الكبرى في النظام الدولي تواجه بدورها تحديات متعددة ومعقدة، تؤثر على سلوكها في الساحة الدولية. وتتنوع هذه التحديات بين السياسية والاقتصادية والأمنية...وبين التحديات الداخلية والخارجية وتنعكس على علاقاتها مع الجوار القريب والخارج البعيد، وتتمثل أبرزها فيما يلي:

المطلب الأول: المواجهة مع الغرب

لدى روسيا عداء تاريخي ومتواصل مع الغرب بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. وترجع إلى عدة عوامل بما في ذلك:[1]

- توسع حلف شمال الأطلسي باتجاه الشرق والذي يمثل في المنظور الروسي تهديدا لأمنها ومصالحها.
- الحرب مع أوكرانيا والتدخل في سوريا والخلافات حول حقوق الإنسان...
- الخلافات الجوهرية حول القيم بين روسيا والغرب بشأن القيم أبرزها الديمقراطية. إذ نجد روسيا من جهة تدين التدخل الغربي في شؤونها الداخلية وفي الجهة الأخرى ينتقد الغرب السجل الروسي في مجال حقوق الإنسان.
- تنافس روسيا والغرب على الموارد في المناطق القطبية الشمالية وآسيا الوسطى.

وبالتالي تشكل هذه التوترات تحديا لجهود روسيا في التعاون مع الدول الغربية في القضايا العالمية مثل مكافحة الإرهاب وتغير المناخ والجهود الدولية لتعزيز الأمن والسلم. كما تنهك الاقتصاد الروسي جراء مضاعفة إنفاقها للتصدي لهذه التهديدات.

[1] Graham T. Allison, Robert Legvold, "America and Russia: Permanent Confrontation?", ***The National Interest***, No. 151, (September/ October 2017), p 5, 7, 8, 9,11.

المطلب الثاني: صعود الصين.

بالرغم أن هذا التحدي أقل حدة من السابق، إلا أن هذا لا ينفي حجم تأثير صعود الصين بشكل متزايد على السياسة الخارجية الروسية بالخصوص في القرن الحالي ومستقبلا أيضا. وهذا عائد إلى عوامل عدة منها:[1]

- عمل الصين على تعزيز وجودها بشكل متزايد في المنطقة من خلال الاستثمار في البنية التحتية والتجارة والتعاون الأمني.
- التطور السريع للتكنولوجيا والتقنيات العسكرية الصينية الذي كانت تحذر منه روسيا لسنوات.
- تنافس كل من روسيا والصين على الموارد مثل النفط والغاز في القطب الشمالي وسيبيريا. ومن المرجح أن يؤدي هذا إلى نزاعات مستقبلية بين البلدين.
- اختلافات في الأيديولوجية لكل من روسيا والصين. بحيث تبنت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي مزيجا من القومية الروسية والليبرالية الاقتصادية وتركز على تعزيز الهوية الوطنية والسيادة والاستقرار. بينما تلتزم الصين بالأيديولوجية الماركسية اللينينية مع تبني الإصلاحات الاقتصادية.

فالبرغم من مشاريع التعاون والشراكة مع الصين المتعددة، إلا أن يبقى صعودها لتصبح قوة اقتصادية وعسكرية بمثابة تحدي لنفوذ روسيا في العالم. بالخصوص كون الصين تحاول توسيع نفوذها في كل من إفريقيا وآسيا الوسطى وهما منطقتان تعتبرهما روسيا من مجالات نفوذها التقليدية.

المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية الغربية

فرضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، سلسلة من العقوبات الاقتصادية على روسيا لعدة أسباب منها ضمها لشبه جزيرة القرم وتورطها في النزاع الأوكراني وحاليا حربها في أوكرانيا، وهذا بهدف الضغط على موسكو ودفعها للتغيير. وفي وسط مقاومتها لها تعاني روسيا من ويلات اقتصادية بسبب هذه العقوبات بالخصوص على المستوى المحلي.

[1] Maria Raquel Freire, "China- Russia elations in a Framework of Strategic Containment***", Special Issues***, (2021), p8-13.

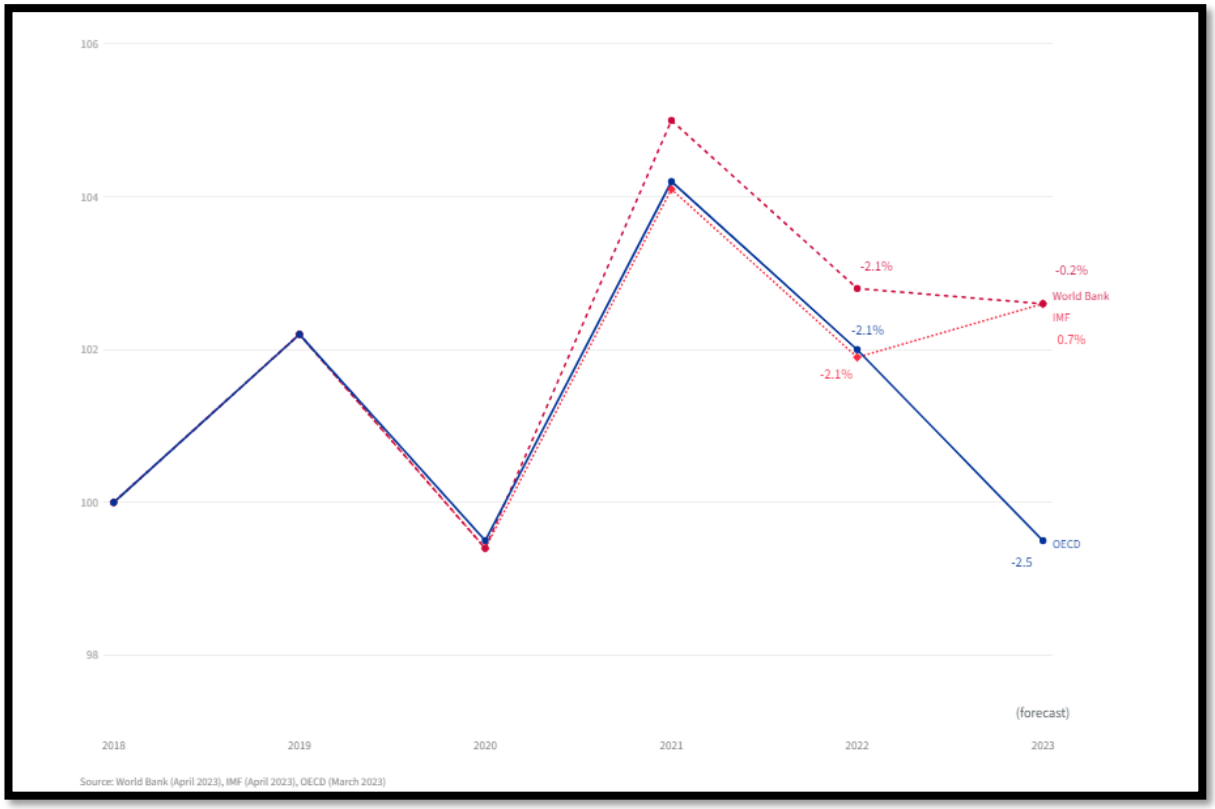

منحنى بياني يمثل توقعات البنك الدولي لمعدل الناتج المحلي الإجمالي الروسي بعد العقوبات المفروضة من الغرب. من الموقع:

https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/impact-sanctions-russian-economy/#0

وفقا لإحصائيات البنك الدولي، كان عام بداية الحرب أي سنة 2022 عاما سيئا للاقتصاد الروسي، بحيث تشير التقديرات أنه في ذلك العام انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,1% وتوقعت أن تستمر بالانكماش سنة 2023 إلى أن يصل 2,5%.

كما انخفضت نسبة الإيرادات من صادرات النفط كما يوضحه الشريط البياني التالي:

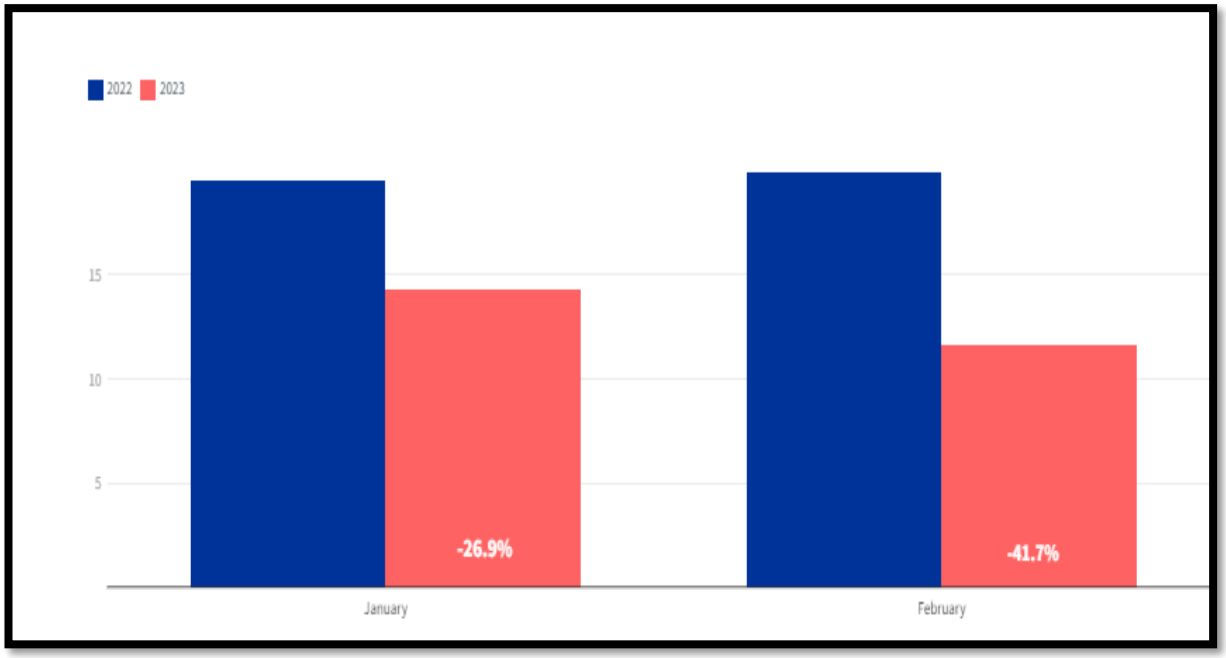

شريط بياني لوكالة الطاقة الدولية يوضح التغييرات في الإيرادات الشهرية من صادرات النفط من الموقع: https://www.iea.org/data-and-statistics/charts/average-russian-oil-exports-by-country-and-region-2021-2023

انخفضت إيرادات من صادرات النفط في شهر جانفي 2023 بنسبة % 26,9 مقارنة بشهر جانفي 2022 كما هو موضح أعلاه. وفي الشهر الموالي أي فيفري 2023 انخفضت الإيرادات بنسبة 41,7 %مقارنة بنفس الشهر من عام 2022.

بالإضافة إلى الأصول الروسية المجمدة التي قدرت ب 300 مليار يورو من احتياطات البنك المركزي الروسي في كل من الاتحاد الأوروبي ودول مجموعة السبع الأخرى وأستراليا والتي من المحتمل أن يتم تحويلها لصالح أوكرانيا. [1]

تعود هذه العقوبات بتأثيرات سلبية على الاقتصاد الروسي بصفة عامة، ومنه التقليل من قدرتها على تمويل مشاريعها الخارجية وحربها وتدخلاتها العسكرية وعلى ميزانيتها التي تستخدمها في قطاع الدفاع من أجل العمل على تعزيز مكانتها الدولية ولعب دور القوة العظمى. فهذه العقوبات تمثل تحديا كبيرا بالنسبة للسياسة الخارجية الروسية كونها تلعب دورا بارزا في إعاقة تحركاتها في الخارج.

[1] Kateryena Hodunova, "Ukraine to receive 1st tranche of frozen Russian assets revenue this summer, EU official says", in: ***https://rb.gy/vxdm6t*** , viewing date (05/31/2024).

المبحث الثالث:

التحديات الداخلية المهددة للسياسة الخارجية الروسية.

المطلب الأول: مؤشر الحياة الأفضل

بالرغم من التقدم الذي أحرزته روسيا على مدى العقود الماضية في تحسين نوعية الحياة لمواطنيه، إلا أنه تحصل على درجات أقل من المتوسط في بعض المواضيع على مؤشر الحياة الأفضل كمجال الصحة، العلاقات الاجتماعية، جودة البيئة والرضا عن الحياة ففي **الاتحاد الروسي يبلغ متوسط صافي دخل الفرد المتاح المعدل للأسرة 19546 دولارا أمريكيا سنويا**، أي أقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 30490 دولارًا أمريكيا سنويا. أما فيما يتعلق بالتوظيف فإن حوالي **70% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا في الاتحاد الروسي لديهم وظيفة مدفوعة الأجر**، وهو أعلى من متوسط التوظيف في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 66%. ويعمل حوالي 75% من الرجال في أعمال مدفوعة الأجر، مقارنة بـ 65% من النساء. أما فيما يخص المجال العام، فهناك إحساس معتدل بالانتماء للمجتمع ومستويات معتدلة من المشاركة المدنية في الاتحاد الروسي، حيث **يعتقد 89% من الأشخاص أنهم يعرفون شخصًا يمكنهم الاعتماد عليه في وقت الحاجة**، وهو أقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 91%. **فقد بلغت نسبة إقبال الناخبين68%** خلال **الانتخابات الأخيرة وهو** مقياس لمشاركة المواطنين في العملية السياسية، وهي نسبة أقل قليلاً من المتوسط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تقدر ب 69%. يمكن أن يؤثر الوضع الاجتماعي والاقتصادي على معدلات التصويت؛ وتقدر نسبة إقبال الناخبين على أعلى 20% من السكان بـ 72%، أما بالنسبة لأدنى 20% من السكان فيقدر بـ 68.%

وعندما طُلب منهم تقييم رضاهم العام عن الحياة على مقياس من 0 إلى 10، أعطاه الروس درجة **5.5 في المتوسط، وهو أقل من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغ 6.7.**[1]

عدم الرضا الشعبي على الحكومة الروسية يولد ضغطا لتغيير سياستها الخارجية وتركيز الجهود والموارد على القضايا الداخلية أكثر.

[1] Better Life Index," Russian Federation", in*: https://www.oecdbetterlifeindex.org/countries/russian-federation/#:~:text=In%20the%20Russian%20Federation%2C%20the,OECD%20employment%20average%20of%2066%25*, viewing date (05/31/2024).

المطلب الثاني: الفساد.

يعد الفساد مشكلة كبيرة في روسيا، لكونه يؤثر على صورتها الدولية ويعقد عملية تحقيق أهداف سياستها الخارجية، ويحد من فعالية تحقيق أهدافها الاستراتيجية. بالخصوص بسبب تصنيفاتها في مؤشرات الفساد العالمية كمؤشر الشفافية الدولية مثلا:

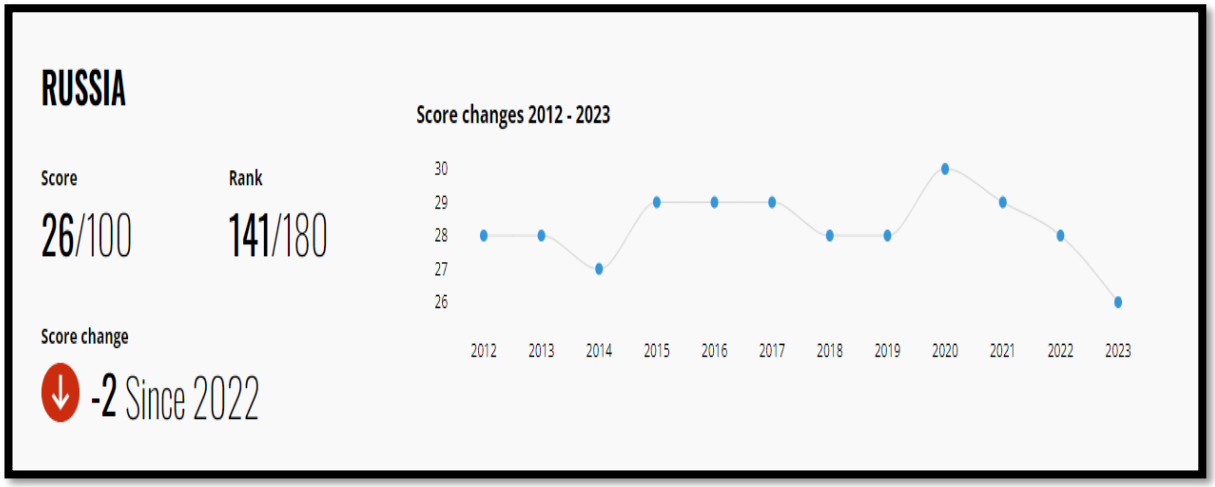

منحنى بياني يمثل تصنيف روسيا في مؤشر الشفافية من موقع:
https://www.transparency.org/en/countries/russia

يمثل الشكل أعلاه منحنى بياني صادر عن منظمة الشفافية العالمية لتصنيف روسيا في مؤشر الشفافية على مقياس من صفر (فاسد للغاية) إلى 100 (نزيه للغاية) والذي يصنف 180 دولة وإقليما. ووفقا لهذا المنحنى البياني فإن روسيا سجلت سنة 2023 معدل 26 على 100 بدرجتين أقل من 2022. وهو تصنيف سيء يدل على نقص أو شبه انعدام الشفافية في روسيا في القطاع العام والخاص.

ويعود هذا سلبا على السياسة الخارجية الروسية بحيث يؤثر على سمعتها على الساحة الدولية، ويؤدي إلى تراجع الثقة بين روسيا والدول الأخرى مما يعقد بناء التحالفات والشراكات الاستراتيجية. كما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على جلب الاستثمار الأجنبي، وضعف المؤسسات الحكومية، والقطاع الدفاعي، بحيث يؤثر على جاهزية وكفاءة القوى المسلحة، وعلى تنفيذ السياسات الدفاعية والأمنية بشكل فعال. مما يحد من قدرة روسيا على تحقيق أهدافها الدولية.

المطلب الثالث: الديمغرافية

يواجه الاتحاد الروسي في القرن الحادي والعشرين بالخصوص خلال العقد الأخير مجموعة من التحديات الديمغرافية، التي تؤثر بشكل مباشر على سياستها الخارجية وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وهذا الشكل يوضح لنا ذلك:

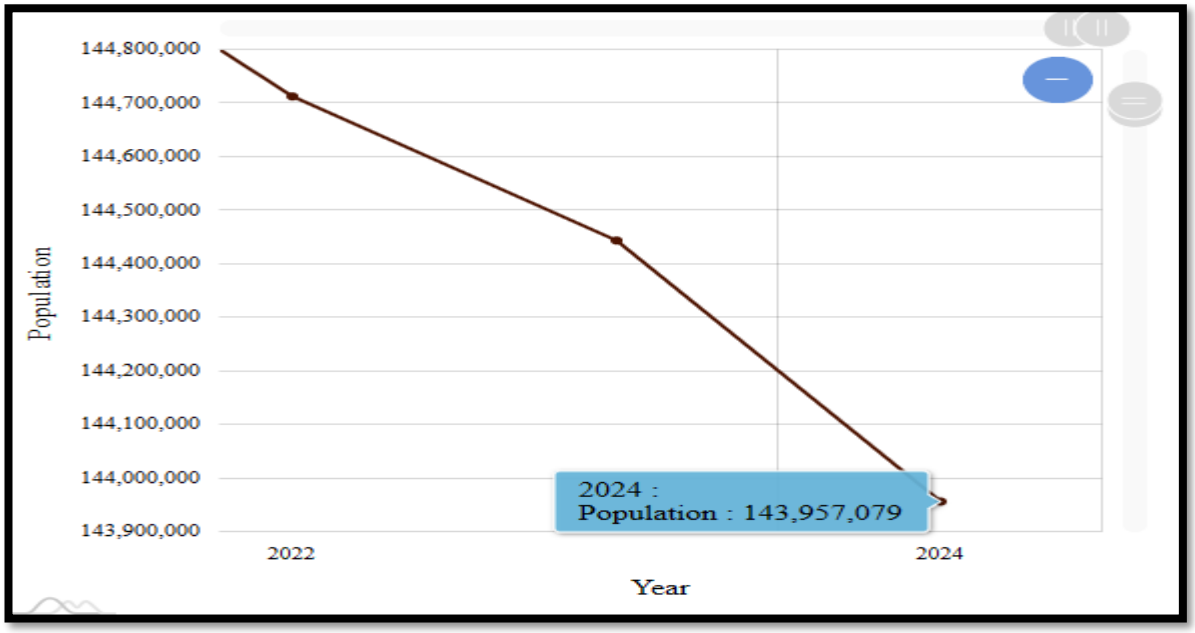

منحنى بياني يمثل الديمغرافية الروسية خلال السنتين 2022-2024 من الموقع: Russia demographics 2024 - StatisticsTimes.com

يمثل هذا الشكل منحنى بياني لانخفاض عدد السكان خلال سنتي 2022 إلى 2024 بحيث كان سنة 2022 يقدر ب 144,713,314 نسمة، ليصل بنهاية بحلول سنة 2024 إلى 143,957,079 وهو انخفاض سريع في غضون سنتين فقط.

فضلا عن مشكلة الهجرة إلى خارج الاتحاد الروسي، بحيث تسعى نسبة معتبرة من الشباب الروس إلى البحث عن فرص أفضل للتعليم، الرعاية الصحية، العمل خارج روسيا ما يزيد من تأزم المشكلة الديمغرافية.

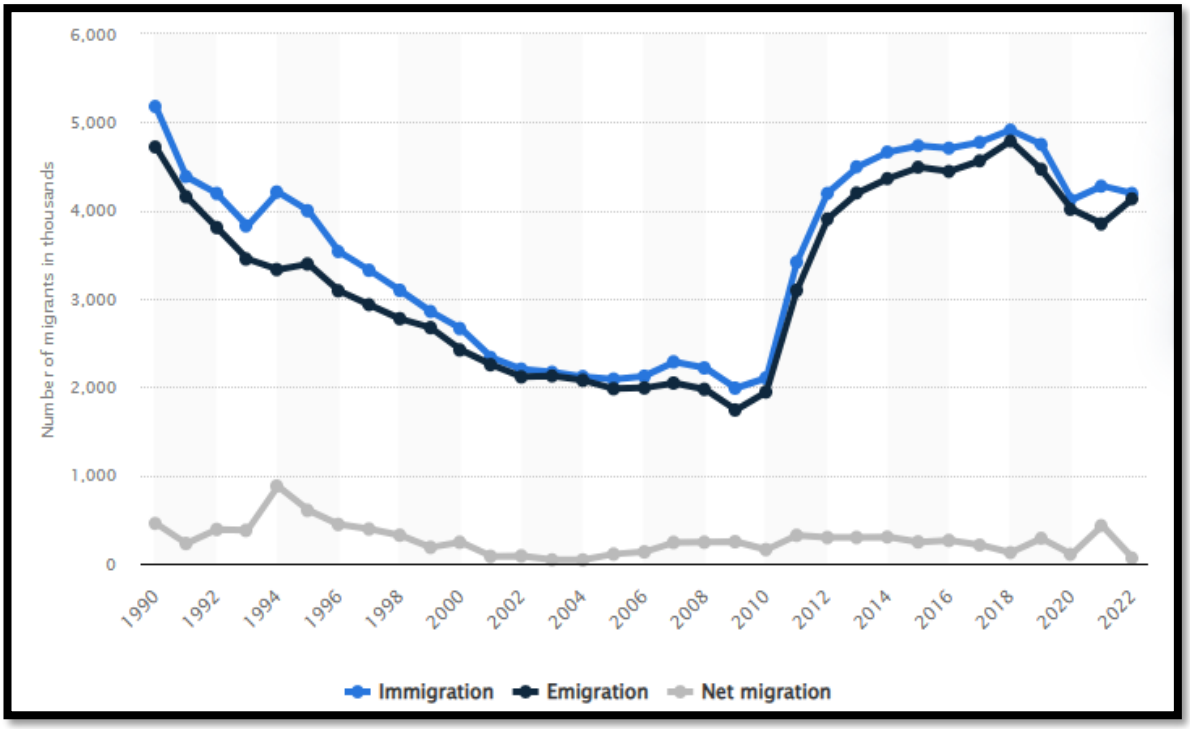

منحنى بياني لنسبة الهجرة خارج الاتحاد الروسي من 1990- 2022 من الموقع: [Russia: total migratory flows 2022 | Statista]

يمثل هذا الشكل منحنى بياني يقيس نسبة المواطنين الروس المهاجرين من خارج الاتحاد الروسي. بحيث تعتبر immigration القدوم إلى بلد جديد أما Emigration فتعني مغادرة الشخص لبلده للعيش والاستقرار في بلد آخر. ويمكن الملاحظة من خلال هذا المنحنى البياني ارتفاع نسبة الهجرة بنسبة كبيرة منذ سنة 2008، ومن المتوقع أن تكون في حالة زيادة مستقبلا بالخصوص في حالة استمرارية الحرب الروسية الأوكرانية لمدة أطول، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، أو في حالة خسارة الحرب.

يؤثر هذا على السياسة الخارجية من خلال عدة عوامل أبرزها:

- تراجع القوة العاملة مما يؤثر على الاقتصاد الروسي وقدرته على تمويل الأنشطة الخارجية والدفاعية.
- انخفاض نسبة الولادات وزيادة نسبة كبار السن في السكان تعني زيادة الانفاق على الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية وبالتالي التقليل من الموارد المتاحة للاستثمارات الأخرى بما في ذلك الانفاق العسكري والدبلوماسي.
- هجرة الأدمغة التي تؤدي إلى فقدان الموارد البشرية المدربة.

- الانخفاض المستمر في عدد السكان، يؤدي إلى نقص في القوى العاملة وتحديا في أن تكون قوة عالمية كبرى.

المطلب الرابع: أزمة الهوية وتعدد العرقية.

ينبع هذا التحدي من خلال عدة عوامل رئيسية تتعلق بكيفية تعريف روسيا بنفسها على الساحة الدولية. بحيث تعاني من حالة تأرجح بين الحنين إلى الماضي الإمبراطوري السوفييتي، ومحاولة بناء هوية جديدة كدولة قومية حديثة. وبالتالي، يؤثر هذا على سياستها الخارجية حيث تسعى في بعض الأحيان إلى بسط نفوذها على الدول التي كانت جزءا من الاتحاد السوفييتي السابق، والبحث عن الاعتراف الدولي، واستعادة مكانتها ك "قوة عظمى" وكمركز قوة مؤثر.[1] ما يدفع بها إلى اتخاذ مواقف قوية في القضايا الدولية، كالتدخل في سوريا ودعم النظام الإيراني لتحقيق نفوذ عالمي يعزز من صورتها كقوة لا يمكن تجاهلها. لكن هل روسيا فعلا قوة عظمى؟

بصفة عامة، تطلق تسمية القوة العظمى على تلك الدول القليلة التي تتمتع بالقوة (التي يتم تعريفها من خلال الجمع بين سلسلة من المتغيرات معا مثل: الثروة الاقتصادية، وحجم السكان، وقبل كل شيء، القوة العسكرية، خاصة في امتلاك أسلحة نووية متطورة) تتجاوز بكثير بقية الدول في الساحة الدولية. وتؤثر في قرارات الدول الأخرى.[2]

لتصنيف دولة ما في خانة القوة العظمى يجب أن تتوفر فيها 6 خصائص مهمة (الموارد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية والديموغرافية والطبيعية) كما يلي:[3]

1. الاقتصادية:

- الناتج المحلي الإجمالي الكبير، وارتفاع النسبة المئوية من التجارة الدولية، والعملة المستخدمة كعملة احتياطية.

فالناتج المحلي الإجمالي الكبير يخلق نفوذا كسوق محتملة وكموطن للشركات عبر الوطنية التي تنشئ الاستثمار الأجنبي المباشر ويدعم الخصائص ال 5 الأخرى.

[1] Maria Markova, "The Political Use of Soviet Nostalgia to Deve Russian National Identity", 2020, p2-6.
[2] Yuen Foong Khong," Superpower ", in: ***Superpower - Oxford Reference***, viewing date: (06/01/2024).
[3] Geography revision level ,"Defining Characteristics of Superpowers", in: ***7.1A Defining characteristics of powers - A-LEVEL GEOGRAPHY REVISION: EDEXCEL (weebly.com)*** viewing date (06/01/2024).

#	Country	GDP (nominal, 2022)	GDP (abbrev.)	GDP growth	Population (2022)	GDP per capita	Share of World GDP
1	United States	$25,462,700,000,000	$25.463 trillion	2.06%	338,289,857	$75,269	25.32%
2	China	$17,963,200,000,000	$17.963 trillion	2.99%	1,425,887,337	$12,598	17.86%
3	Japan	$4,231,140,000,000	$4.231 trillion	1.03%	123,951,692	$34,135	4.21%
4	Germany	$4,072,190,000,000	$4.072 trillion	1.79%	83,369,843	$48,845	4.05%
5	India	$3,385,090,000,000	$3.385 trillion	7.00%	1,417,173,173	$2,389	3.37%
6	United Kingdom	$3,070,670,000,000	$3.071 trillion	4.10%	67,508,936	$45,485	3.05%
7	France	$2,782,910,000,000	$2.783 trillion	2.56%	64,626,628	$43,061	2.77%
8	Russia	$2,240,420,000,000	$2.240 trillion	-2.07%	144,713,314	$15,482	2.23%
9	Canada	$2,139,840,000,000	$2.140 trillion	3.40%	38,454,327	$55,646	2.13%
10	Italy	$2,010,430,000,000	$2.010 trillion	3.67%	59,037,474	$34,053	2.00%

جدول للدول العشر الأوائل من حيث الناتج المحلي الإجمالي على الرابط:

/https://www.worldometers.info/gdp/gdp-by-country

يمثل الشكل التالي جدولا للعشر الدول الأوائل من حيث الناتج المحلي الإجمالي GDP لسنة 2022، بحيث تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى إجمالي الناتج المحلي قدر ب 25.463 تريليون دولار بالمقارنة مع إجمالي الناتج المحلي الروسي الذي قدر ب 2.200 تريليون دولار والذي يحتل المرتبة الثامنة عالميا وهو فرق جد واسع بين الدولتين.

2. السياسة:

- القدرة على التأثير على سياسات الدول الأخرى من خلال هيمنة المفاوضات. (سواء على المستوى الثنائي أو من خلال المنظمات الدولية).

فالعديد من المنظمات الدولية لا تزن الأعضاء بالتساوي. وبالتالي، يمكن تحديد قوة التصويت من خلال المساهمة الاقتصادية، والدور التاريخي في تأسيس المنظمة (الأمم المتحدة) والسكان... وفي كثير من الأحيان بسبب الهيمنة في خصائص أخرى، على سبيل المثال: يمنحها الاقتصاد الكبير القوة في المحادثات التجارية، ويمكن للقوة العسكرية أن تجعل البلدان تهديدا – مما يمنحها القوة السياسية.

3. العسكرية:

- القوة العسكرية ذات الامتداد العالمي تعني أنه يمكن استخدامها لتحقيق أهداف جيوسياسية.

- التأثير العالمي من خلال المياه الزرقاء (الذهاب إلى المحيطات) البحرية والطائرات بدون طيار والصواريخ وتكنولوجيا الأقمار الصناعية
- مؤشرات القوة: حجم الجيش، الإنفاق الدفاعي، الأسلحة النووية، الصواريخ الباليستية العابرة للقارات (ICBMs)حجم بحرية المياه الزرقاء، كونها مصدرا رئيسيا للأسلحة، التواجد في المنظمات العسكرية الدولية الرائدة.
- تعتمد على القوة الديموغرافية: عدد الأفراد العسكريين الذين يمكن نشرهم.
- تعتمد على القوة الاقتصادية: تحدد الميزانية الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية، مما يزيد من القوة.

لدى روسيا والناتو أكبر عدد من الرؤوس الحربية النووية في العالم كما تشير إليه هذه الإحصائيات:

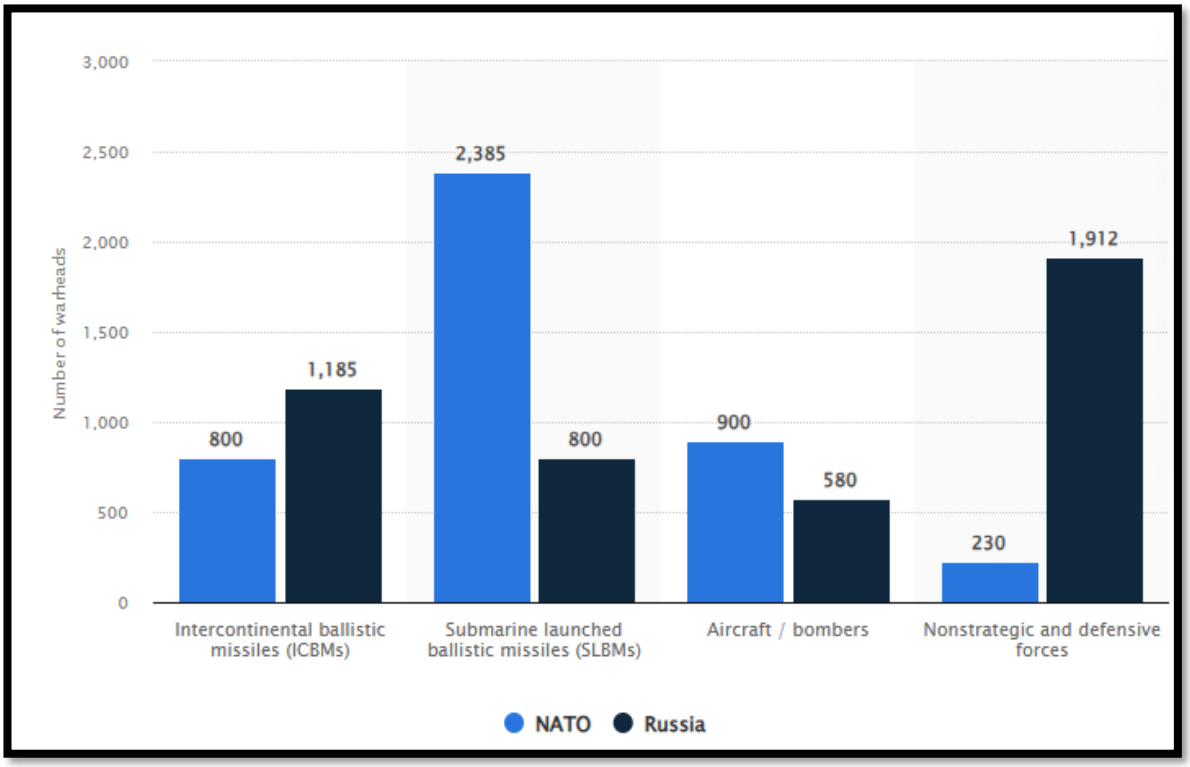

أعمدة بيانية للرؤوس النووية المملوكة لروسيا والناتو لسنة 2022 من موقع: Nuclear warhead comparison NATO and Russia by type 2022 | Statista

يمثل الشكل التالي عدد الرؤوس الحربية لكل من الناتو وروسيا لسنة 2022، بحيث كان لدى روسيا حوالي 1185 صاروخا باليستيا نوويا عابرا للقارات (ICBMs) مخزنة، مقارنة بحلف الناتو، الذي كان لديه 800 صاروخ باليستي عابر للقارات. وبالمقارنة، يمتلك حلف شمال الأطلسي المزيد من الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات النووية (SLBMs) وكذلك الرؤوس الحربية التي تهدف إلى إطلاقها بواسطة الطائرات. من حيث الرؤوس الحربية النووية التكتيكية أو غير الاستراتيجية، كان لدى روسيا كمية أكبر بكثير، حيث بلغت 1912 مقارنة ب 230 بين قوى الناتو.

4. الثقافية:

- ✓ القدرة على التأثير على المعتقدات والقيم والأيديولوجية وطريقة الحياة في البلدان الأخرى. ويتحقق ذلك من خلال:
  - ✓ هيمنة وسائل الإعلام (الأفلام والراديو والتلفزيون والإنترنت والتعليم).
  - ✓ الشركات عبر الوطنية أو المهاجرون الذين يقدمون المنتجات الثقافية (الغذاء والملابس والموسيقى والدين).
  - ✓ فرض وجهة النظر في الاتفاقات الدولية.
  - ✓ الانتشار العالمي للموسيقى والأزياء والطعام واللغة والدين.

Rank	Country	Score
1	Italy	71.78
2	Greece	68.04
3	Spain	67.16
4	United States	66.39
5	France	66.06
6	United Kingdom	65.27
7	India	64.14
8	Portugal	63.2
9	Japan	61.3
10	Switzerland	60.97
11	Russia	60.66
12	Ireland	60.25
13	Germany	59.85
14	United Arab Emirates	59.65

جدول لقائمة الدول الأكثر تأثيرا ثقافيا على الرابط: [Ranked: Countries With the Most Cultural Influence, 2024 – CEOWORLD magazine]

كما هو موضح في الجدول الآتي، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الخمس الأوائل من قائمة الدول ذات التأثير الثقافي الأكبر لسنة 2024، أتت في المركز الرابع عالميا بتسجيل 66.39 نقطة (بحيث من السهل ملاحظة الانتشار الموسع للأفكار ونمط الحياة وثقافة الاستهلاك الأمريكية في مختلف دول العالم من خلال عدة وسائل التي تروج لها باستمرار) بينما تأتي روسيا في المرتبة الحادية عشر عالميا بتسجيل 60.66 نقطة.

5. الديمغرافية:

- عدد كبير من السكان وعدد كبير من المغتربين والعاملين في الشركات عبر الوطنية.
- يساعد القوة الاقتصادية من خلال سوق كبير ووفورات الحجم (المزيد من الأرباح).

- يعني أن الجيش يمكن أن يكون أكبر.

لدى الصين أكبر عدد من السكان بحيث يقدر 1,425,671,352 نسمة.

6. الموارد:

- مراقبة الوصول إلى الموارد المادية: الطاقة والمعادن.
- يوفر مدخلات للنمو الاقتصادي.

يعني أنه يمكن تصديرها بسعر مرتفع، على سبيل المثال: أوبك والنفط.

- قد تكون موجودة داخليا، أو يمكن الوصول إليها من خلال بلدان مصدر موثوقة من خلال مسارات النقل.
- ضروري للقوة العسكرية.

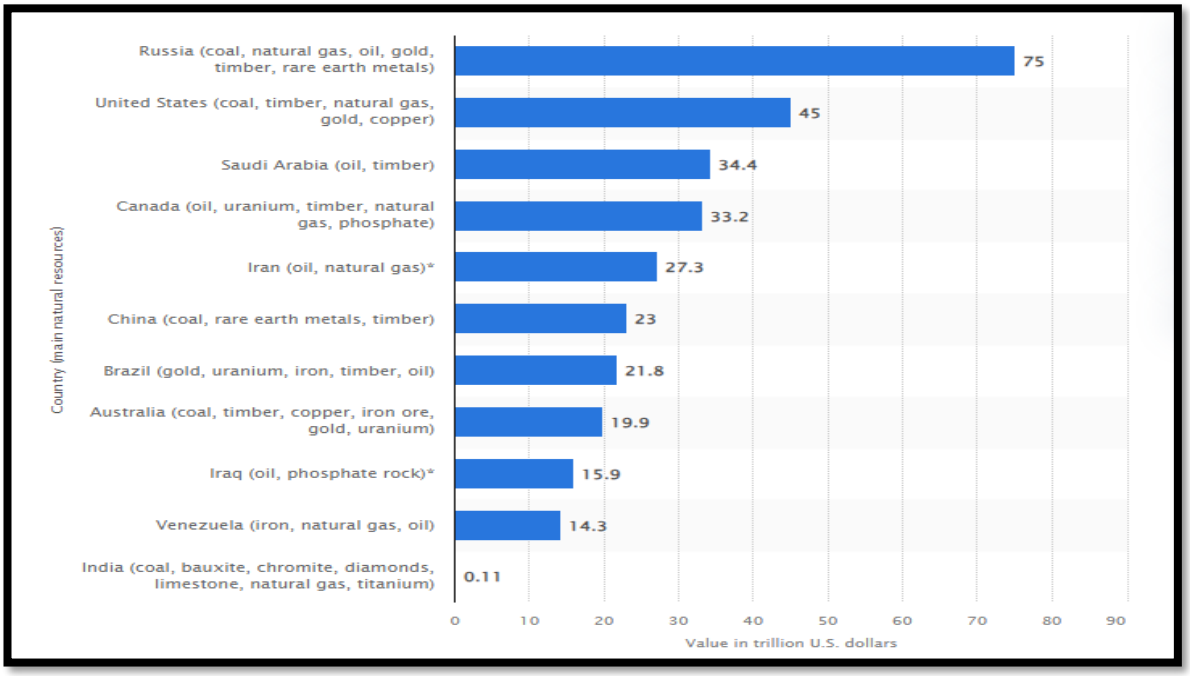

أعمدة بيانية للدول الرائدة في العالم بناءا على قيمة الموارد الطبيعية على الرابط:

https://www.statista.com/statistics/748223/leading-countries-based-on-natural-resource-value /

يمثل الشكل التالي أعمدة بيانية توضح ترتيبي الدول حسب قيمة الموارد الطبيعية بالترليون دولار أمريكي اعتبارا من عام2021، بحيث تحتل روسيا المرتبة الأولى بقيمة 75 ترليون دولار. ويشمل هذا الرقم قيمة الموارد الطبيعية العديدة القيمة التي تمتلكها روسيا، والتي تشمل الفحم والنفط والغاز الطبيعي والذهب والأخشاب والمعادن الأرضية النادرة، من بين أشياء أخرى.

وبهذا نصل إلى استنتاج أن بالرغم روسيا تمتلك العديد من عناصر القوة، كالقوة العسكرية الكبيرة والنفوذ السياسي في عدة مناطق في العالم... إلا أن التحديات الاقتصادية، الديمغرافية، التكنولوجية والاجتماعية تضعها في مرتبة أقل من القوة العظمى الحالية والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة العظمى المحتملة والتي هي الصين. فالقوة العظمى الفعلية تتطلب توازنا شاملا بين جميع هذه العوامل، وهو ما تفتقر إليه روسيا في الوقت الحالي.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن العوامل الداخلية مثل النظام السياسي والقيادة السياسية، والاقتصاد، والهوية الوطنية تلعب دورا محوريا في تشكيل السياسة الخارجية وتحديد أهدافها وتوجيهها.

يعتبر العامل السياسي المتمثل في القيادة السياسية والنخب الحاكمة خاصة السيلوفيك، العامل الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية الروسية. وإلى جانبه يساهم كل العامل العسكري المتمثل في المجمع الصناعي العسكري، والعامل الاقتصادي في صياغة السياسة الخارجية الروسية وخاصة بعد العقوبات الغربية والتي دفعت النخبة الاقتصادية إلى البحث عن أسواق جديدة ومجالات جغرافية غير موالية للغرب.

إن بنية النظام السياسي الروسي الذي ركز السلطة في يد بوتين، والذي يمنحه الدستور الفيدرالي والقوانين والوثائق الحكومية التابعة لوزارة الخارجية الروسية صلاحيات واسعة، ويعتبر صاحب تأثير طاغي. بصفته الممثل الرسمي للدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وعادة تعكس السياسة الخارجية الروسية رؤية الرئيس ومعتقداته وأهدافه.

يساهم تركيز السلطة في يد بوتين في بناء رواية وطنية من خلال الخطابات الرسمية وتوظيف وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة لتعزيز الشعور بالوطنية، واعتبار المواقف والتحركات الروسية الخارجية مجرد ردة فعل على التهديدات الغربية. ويحظى في ذلك بدعم النخبة السياسية الجديدة "السيلوفيك" الذين يشتركون معه في نفس المبادئ الأساسية، ويحملون حلم روسيا الامبراطوري، وإن كانت بينهم بعض الخلافات الهامشية، خاصة حول هل روسيا دولة أوروبية أم دولة أوراسية، حيث مؤخرا أصبح بوتين يميل إلى الخيار الأوراسي.

تعد قرارات السياسية الخارجية وتدخلاتها انعكاسا لرؤية النخبة السياسية تهدف لحماية مصالحها ومصالح الحلفاء السياسيين.

يلعب العامل الاقتصادي دورا مهما في السياسة الخارجية الروسية نظرا لاعتماد روسيا الكبير على صادرات المحروقات. تسعى روسيا دائما إلى البحث عن أسواق جديدة ومعابر بديلة للأنابيب لتجنب دفع رسوم العبور لدول أوروبا الشرقية وتقليل اعتمادها على دول الاتحاد الأوروبي كعملاء رئيسيين. هذا التوجه دفع السياسة الخارجية الروسية إلى العمل على بناء وتوطيد العلاقات مع دول آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا دورا مهما كحافز لتعزيز هذه الجهود.

تلعب الهوية دورا في التأثير على قرارات السياسة الخارجية الروسية، حيث تسعى روسيا إلى استعادة أمجاد الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفييتي حتى وإن كان هناك تحفظ في بشأن التصريح بهذا الأخير. يتجلى هذا في تدخلها في شؤون الدول السوفيتية السابقة، تلك التي تقع بجوارها، تحت مبرر حماية الناطقين باللغة الروسية. وكونها تعتبر نفسها دولة أوراسية وقوة عظمى فإن روسيا تمنح نفسها الحق في التدخل في الشؤون الدولية.

تساهم القومية المحافظة في صياغة مواقف وسياسات تستند إلى الفخر بالتاريخ الروسي، والحفاظ على السيادة الوطنية، ومواجهة النفوذ الأجنبي الذي يُعتبر تهديداً للهوية الوطنية.

هناك علاقة تأثير متبادل بين العامل الاجتماعي الثقافي على السياسة الخارجية الروسية، وتأثير السياسة الخارجية بدورها على المستوى الداخلي. حيث تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها على المستوى الدولي وممارسة تأثير فعال في الشؤون الدولية، بهدف تعزيز الشعور بالوطنية والانتماء لدى المواطنين الروس.

يقوم العامل العسكري بدور بارز في توجيه تحركات روسيا الخارجية، حيث تشمل تدخلاتها العسكرية عادة أهدافا رئيسية تتمثل في زيادة المبيعات للأسلحة، وتطوير التقنيات العسكرية والأسلحة بعد اختبارها في ميدان قتال فعلي، بالإضافة إلى البحث عن موطئ قدم في المناطق ذات المياه الدافئة، وتوسيع المجال الجغرافي الذي تنشئ فيه قواعدها العسكرية بهدف توسيع سيطرتها وفرض نفوذها.

تعتبر وسائل الإعلام ذات تأثير متوسط إلى ضعيف بحيث أن الدولة تتحكم بمعظمها وتستخدمها عادة لحشد الدعم الشعبي وتبرير تحركات السياسة الخارجية الروسية وتعزيز الشعور بالوطنية والفخر القومي.

تعبر المنظمات غير الحكومية ضعيفة إلى منعدمة التأثير، بحيث أي منظمة غير حكومية يشتبه بها أن لديها نشاطات ذات طابع سياسي، تعتبرها الحكومة جريمة تدخل في الشؤون الداخلية، وتصنفها كعميلة أجنبية عندما تكون تتلقى دعما ماديا وتوجيهات من الغرب أو غيره، وتعتبر أنها تهدف إلى خلق حالة من اللاإستقرار داخل روسيا، وبالتالي يتم حلها ومحاسبة أعضائها. لذلك دور هذه المنظمات محدود جدا، والا يتم التصدي لها بموجب القانون الروسي.

تعيش المعارضة الروسية حالة تضييق كبير، ولذلك دورها محدود جدا، في التأثير على السياسة الخارجية بل حتى على السياسة الداخلية، بحيث تستخدم فقط لإضفاء الشرعية على النظام لكن ليس لها دور فعلي يذكر في السياسة الخارجية.

يمتلك المحدد الديمغرافي تأثيرا ملموسا على السياسة الخارجية الروسية، نظرا للتحديات التي تواجه روسيا بسبب انخفاض معدلات الولادة، فإنها تعارض التوجه الليبرالي الغربي، وترفض اعتماد الأفكار والقيم الغربية مثل قضايا المثلية وثقافة رفض الزواج. بدلا من ذلك، تسعى روسيا إلى دعم سياسات زيادة معدلات الولادة والحفاظ على التقاليد والقيم المحافظة. وبالتالي فإنها تتجه نحو توطيد العلاقات مع الدول التي تتبنى نفس التوجهات والقيم.

تشهد بعض العوامل الداخلية المذكورة آنفا تفاعل بينها، حيث يتقدم عامل ويتراجع آخر حسب الملف أو القضية المطروحة على الساحة الخارجية، لكن مركزية القيادة السياسية وشخصية الرئيس ومعتقداته تبقى هي المؤثر الأبرز. لكن التحديات التي تواجهها روسيا داخليا خاصة تلك المتعلقة بتغير الخريطة الديمغرافية أي انهيار التعداد السكاني السلافي، وصعود القوميات الأخرى، خاصة المسلمة منها، يعتبر هذا التحدي ذات تأثير بالغ في تشكيل السياسة الخارجية الروسية في المستقبل.

قائمة المراجع النهائية:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1) القوانين:

- الاتحاد الروسي، ***دستور الاتحاد الروسي*** الصادر سنة 1993، المعدل سنة 2014، الصحيفة الحكومية الرسمية روسيسكايا غازيتا.

2) الكتب:

- السامرائي محمود سالم ، ***إستراتيجية روسيا الاتحادية الصاعدة: نهاية القطبية الأحادية*** (الأردن، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2018
- سيد حسين أحمد ، ***دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)***، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2015
- العوضي حسني عماد حسني ، ***السياسة الخارجية الروسية زمن فلاديمير بوتين*** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات االستراتيجية ***والسي***اسية، ط1، 2017
- وولتر لاكوير، ترجمة د. فواز زعرور، ***البوتينية روسيا ومستقبلها مع الغرب*** (بيروت: دار الكتاب العربي، 2016)،
- خالد هاشم محمد، ***العقوبات الدولية على روسيا... الفعالية والتأثير*** (العراق: مركز الرافدين للحوار، ط1، 2022
- دوغين ألكسندر ، ترجمة د. عماد حاتم، ***أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي*** (لبنان: دار الكتاب الجديد، ط1، 2004
- عاطف معتمد عبد الحميد، ***استعادة روسيا مكانة القطب الدولي*** (الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2009.

3) المقالات:

- قرطي العياشي، ***" تطور مفهوم واتجاهات الرأي العام وأثره على صناعة القرار في روسيا االتحادية دراسة مقارنة بين فترتي حكم الرئيسين*** بوريس يلتسين وفالديمير بوتين"، ***مجلة الدراسات القانونية والسياسية***، م. 1، ع. 1، جانفي 2015
- بوناب خولة، ***"أمن الطاقة الروسي ودوره في رسم استراتيجيات روسيا الخارجية منذ 2000"***، مجلة القانون الدولي والتنمية، م. 10، ع. 01، جوان 2022
- عبد العزيز علاء عبد الوهاب ، صادق هاشم عبد الحسن، ***"دور النظريات الأوراسية في توجهات السياسة الخارجية الروسية"***، مجلة كلية الإمام الكاظم، م.7، ع.4، (ديسمبر 2023).

4) مراجع إلكترونية:

- RT Arabic، ***"كونستانتينوف: نقل تبعية القرم إلى أوكرانيا في العهد السوفيتي لم يتم بشكل قانوني"*** ، في: ***https://shorturl.at/CFJR5***
- فرانس 24، ***"مظاهرة تأييد لروسيا في دونتيسك شرق أوكرانيا والتوتر مستمر في القرم"***، في: ***http://tinyurl.com/396jmxa***
- جورج فيشان، ***"أوكرانيا والقرم، في السياسة الروسية،"*** في: ***أوكرانيا والقرم، في السياسية الروسية / مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net)***
- جورج فيشان، ***"أوكرانيا والقرم، في السياسة الروسية،"*** في: ***أوكرانيا والقرم، في السياسية الروسية / مركز الجزيرة للدراسات (aljazeera.net)***
- RT Arabic، ***"موسكو : لدينا خبراء عسكريون في سوريا ولا نستبعد تقديم مساعدات إضافية لها (فيديو)"***
- وسيم شعبان، ***"السلاح الروسي في سوريا... بين التجربة والابتكار"***، في: ***السلاح الروسي في سوريا... بين التجربة والابتكار / دفاع 21 (defence21.com)***

- خالد المطلق، ***"القواعد العسكرية الروسية في سورية والأسلحة التي جربتها على السوريين"***، في: ***القواعد العسكرية الروسية في سورية والأسلحة التي جرّبتها على السوريين - مركز حرمون للدراسات المعاصرة (harmoon.org)***
- زياد عقل، ***"التدخل الروسي في ليبيا،"*** في: ***التدخل الروسى فى ليبيا - مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (ahram.org.eg)***
- سكاي نيوز عربية، ***"ملامح المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية"***، في: ***ملامح المفهوم الجديد للسياسة الخارجية الروسية | سكاى نيوز عربية (skynewsarabia.com)***
- ياسر عبد العزيز، ***"لماذا يغيرون عقائدهم العسكرية"***، في: ***https://shorturl.at/m4WXf***
- حسين سمور، ***"روسيا تنتخب نوابها... أبرز الأحزاب الروسية المشاركة وحظوظ كل منها"***، في: https://sarabic.ae/20210917/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A8-%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D8%B8%D9%88%D8%B7-%D9%83%D9%84-%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7-1050177753.html
- ميرا ميلوسيفيتش جواريستي، ترجمة انتصار حسن، ***"البوتينية.. ما هي الخصائص الرئيسية للنظام السياسي الروسي الحالي ؟"***، في: https://www.sis.gov.eg/Story/160024?lang=ar
- عبد الرحمن دوار، ***" بوتين.. ومسيرة حكم «الديمقراطية السيادية"***، في: https://www.albayan.ae/world/global/2021-05-09-1.4159719
- محمد تهامي، ***"الرأي العام"***، في: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85#google_vignette
- بالعربية، ***"بوتين يتجه نحو ولاية أخرى في السلطة... إليك ما تحتاج معرفته عن الانتخابات الرئاسية في روسيا"***، في: https://arabic.cnn.com/world/article/2024/03/15/putin-russia-election-explainer-update-intl#:~:text=%D9%88%D9%82%D8%B9%20%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%202021,%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89%20%D9%85%D9 .
- RT Arabic، ***"روسيا تحيي الذكرى العاشرة عودة القرم"***، في: https://arabic.rt.com/russia/1548027-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%8A%D9%87%D9%86%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B7%D9%86%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%81%D9%8A-

%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-
%D8%A7%D9%84%D9%80-10-
%D9%84%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%B6%D9%85-
%D8%B4%D8%A8%D9%87-
%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-
/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%85.

- إلهام ناصر، ***"المعارضة السياسية"***، في: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%91%D8%A9#google_vignette،
- فهيم الصوراني، ***"هكذا خرجت المعارضة الروسية من اللعبة السياسية والسباق الانتخابي"***، في: https://www.aljazeera.net/politics/2024/3/15/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%AE%D8%B1%D8%AC%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A8%D8%A9
- NEWS، ***"ما هي العقوبات المفروضة على روسيا وهل أثرت على اقتصادها"***، في : https://www.bbc.com/arabic/articles/c3gd9wxjdj4o
- رمضان غيث، ***"القومية"***، في: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9
- يوري رشتو، ***"من محط آمال الغرب إلى عدو له... تحولات بوتين"***، في: https://www.dw.com/ar/%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%AD%D8%B7-%D8%A2%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%AF%D9%88-%D9%84%D9%87-%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%8A%D9%86/a-68544033

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

1) Laws :

- The Russian Federation, Embassy of the Russian Federation in the Kingdom of Thailand, **Military Doctrine of The Russian Federation**
- The Russian Federation, The ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, ***The Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation***, March 31, 2024

2) Books:

- Bebler Anton, ***« Frozen conflicts » in Europe*** (Opladen, Berlin, Toronto, Barbara Budrich Publishers, 2015
- Roger E. Kanet, Dina Moulioukova, ***Russia And The World In The Putin Era: FROM THEORY TO REALITY IN RUSSIAN GLOBAL STRATEGY,*** (New York, Routledge, 2022
- Brzezinski Zbigniew, ***The Grand Chessboard (***New York: Basic Books, 1997)
- Chenoy Anuradha M., Archana Upadhyay***, Hundred Years of the Russian Revolution: Its Legacies in Perspective*** (Singapore: Palgrave Macmillan, 2021),
- Wiatr Jerzy J., New Authoritarianism: ***Challenges to democracy in the 21st century*** (Berlin, Toronto, Germany: Verlag Barbara Budrich, 2019),
- Jeronim Perovic, Robert W. Orttung, Andreas Wenger, ***Russian Energy Power and Foreign Relations: Implications for conflict and cooperation*** (USA: Routledge, 2009),
- Ozawa Marc, Ion Alexandru, ***Russia's energy policy: Dependence, networks and special relationships*** (Rome: NATO defense Research division, 2020),
- Anthony D. Smith, Nationalism: ***theory, Ideology, History*** (UK: Polity Press, ed.2, 2010),
- Robinson Neil, ***Institutions and political change in Russia*** (Great Britain: Palgrave Macmillan, 2000)

3) **Articles published organisations:**

- NATO- Russia Summit, Paris 27 May 1997***, www.nato.int***
- Rand Corporation, F. Stephen Larrabee, Peter A. Wilson and John Gordon, **The Ukrainian Crisis and European Security,** 2015
- Rand Corporation, SAMUEL CHARAP, ELINA TREYGER, EDWARD GEIS, ***Understanding Russia's Intervention in Syria***
- Foreign Policy research institute, Robert Hamilton, Chris Miller, Aaron Stein, **Russia's intervention in Syria: Historical and geopolitical context**, 2020
- Sinan Hatahet, "Russia and Iran: Economic Influence in Syria", ***Chatham House the Royal Institute of International Affairs***, March 2019
- Olga Oliker, Keith Crane, Lowell H. Schwartz, ***Catherine Yusupov, Russian foreign policy: sources and implications*** (USA: Rand corporation, 2009
- Hal Open Science, Jules Sergei Fediunin, ***Russian Nationalism***, 2022
- CNA Analysis & Solutions, ***Vera Zakem, Paul Saunders, Umida Hashimova***, and P. Kathleen Hammerberg, Mapping Russian Media Network: Media's Role in Russian Foreign Policy and Decision-making, (January 2018),

- Center for Security Studies and Conflict Research, Graeme P. Herd, ***Foreign and Security Policy Implications of Russia's Demographic Crisis***, 2002,

4) Articles:

- Yulia Krylova, «***Lock-in effect in the Russian- Libyan economic relations in the post- Arab Spring period*** », ***The Journal of North African Studies***, Vol. 22, NO.4
- Graham T. Allison, Robert Legvold, "America and Russia: Permanent Confrontation?", ***The National Interest***, No. 151, (September/ October 2017
- Brian D. Taylor, "***The Russian Siloviki & Political Change***", Daedlus The journal of the American Academy of Arts and Sciences, Vol. 146, No. 2, 2017,
- American Enterprise Institute for Public Policy ***Research, Leon Aron, Drivers of Putin's Foreign Policy***, June 2016
- Veronika Torosyan***," Multi-faceted Eurasianism***: a comparison in practice", Review of Economics and Political Science, 2023,
- Joachim Diec, ***THE UNDERSTANDING OF HUMAN RIGHTS IN THE NEO-EURASIANIST DOCTRINE***, Politeja, 2021.
- Marlène Laruelle, ***« Le néo-eurasisme russe. L'empire après l'empire ? »,*** Cahiers du monde russe, vol. 42, No. 1, (Janvier 2007).
- Anton Shekhovtsov, ***« Aleksandr Dugin's Neo-Eurasianism: The New Right à*** **la Russe** », Religion Compass, 2009
- Andrei Tsygankov, "***Crafting the State-Civilization Vladimir Putin's Turn to Distinct Values***", Problems of Post-Communism, 2016,
- Loretta C. Sălăjan, ***Russia as a Great Power and the Quest for International Recognition*** (Romania: Editura Universitaria Craiova, 2019),
- Alan Ingram, "***Alexander Dugin: Geopolitics and neo-fascism in post-Soviet Russia", Political geography, vol***. 20, No. 8, (November 2001),
- Dunlop, John B, "***Aleksandr Dugin's Foundations of Geopolitics***", Demokratizatsiya, Vol. 12, No. 41, (January 2001),
- The Izborsky Club, ***or the New Conservative Avant-Garde in Russia,*** The Russian Review, No. 4, October 2016

5) **thesis:**

- Sarah Fisher, Sovereign democracy: ***Russia's response to the color revolutions***, Submitted in partial fulfillment of the

requirements for Graduation summa cum laude
(Department of Political Science University of Louisville,
2014),

6) Sites:

- Dr. Anton Berbler, " The Russian – Ukrainian conflict over Crimea", in: ***The Russian-Ukrainian conflict over Crimea » Researches » Ifimes***,
- Eric Schmitt, Michael R.Gordon, **"Russian Moves in Syria Widen Role in Mideast"**, in: ***Russian Moves in Syria Widen Role in Mideast - The New York Times (nytimes.com),***
- Samuel Ramani, «***Russia's Eye on Syrian Reconstruction*** », in : ***Russia's Eye on Syrian Reconstruction - Carnegie Endowment for International Peace,***
- Victor Katona, ***"Russia Is Taking Over Syria's Oil and Gas",*** in: ***Russia Is Taking Over Syria's Oil And Gas | OilPrice.com,***
- Nikita Sogoloff, ***« Russia's Energy Goals in Syria »,*** in: ***Russia's Energy Goals in Syria | The Washington Institute,***

- Al Jazeera English, "***What's happening with the war in Libya? / Start here***," in: ***https://youtu.be/mMEGgX7gZRc?si=6lIDhf2imIK0FQNg***
- Kali Robinson, "***What's at Stake in Libya's War?,"*** in: ***What's at Stake in Libya's War? | Council on Foreign Relations (cfr.org)***,
- The Center for Preventive Action, ***"Civil Conflict in Libya,"*** in: ***Civil Conflict in Libya | Global Conflict Tracker (cfr.org)***,
- Center for Strategic & international Studies, "***Exploiting chaos: Russia in Libya***", in***: Exploiting Chaos: Russia in Libya | The Post-Soviet Post | CSIS***,
- Moritz Pieper, "***Russia has a serious stake in Libya's uncertain future,"*** in: ***Russia has a serious stake in Libya's uncertain future (theconversation.com)***
- Anna Borshchevskaya, ***"Russia's Growing Interests in Libya***," in: ***Russia's Growing Interests in Libya | The Washington Institute***
- Joseph S. Bermudez Jr, Brian Katz, "***Moscow's Next Front: Russia's Expanding Military Footprint in Libya***", in: ***Moscow's Next Front: Russia's Expanding Military Footprint in Libya (csis.org)***,
- Samuel Ramani, "***Russia's Strategy in Libya",*** in: ***Russia's Strategy in Libya | Royal United Services Institute (rusi.org)***
- President of Russia Vladimir Putin***," Vladimir Putin's Article for People's Daily Newspaper, Russia and China: A Future- Bound Partnership***", in: Vladimir Putin's Article for People's Daily Newspaper, Russia and China: A Future-Bound Partnership • President of Russia (kremlin.ru)
- The Moscow Times, "***Reshuffle 2024 : Who Is in Russia's new Government Cabinet***", in***: Reshuffle 2024: Who Is in Russia's New Government Cabinet - The Moscow Times*** .

- Holly Ellyatt***," Genius or madness? Why Putin wants an economist to be Russia's new defense minister at a key point in the war***," in: ***https://www.cnbc.com/2024/05/14/why-does-putin-want-an-economist-to-become-russias-defense-minister.html#:~:text=%E2%80%9CBelousov's%20main%20goal%20is%20to,military%20industry%2C%E2%80%9D%20she%20said***,
- Tass, ***"Putin's decision to appoint Belousov as Russia's defense chief explained by Kremlin,"*** in:
- Reuters, ***"Russia seeks new fuel markets in Africa, Middle East as Europe turns away***", in: ***Russia seeks new fuel markets in Africa, Middle East as Europe turns away | Reuters***
- Reuters, "***China- Russia 2023 trade value hits record high of 240§ bln***", in: ***China-Russia 2023 trade value hits record high of $240 bln - Chinese customs | Reuters***
- Maria Raquel Freire, "***China- Russia elations in a Framework of Strategic Containment", Special Issues***,
- Kateryena Hodunova, ***" Ukraine to receive 1st tranche of frozen Russian assets revenue this summer, EU official says***", in***: https://kyivindependent.com/ukraine-to-receive-first-tranche-of-frozen-russian-assets-in-summer-2024-eu-sanctions-envoy-says/#:~:text=Ukraine's%20Western%20partners%20and%20other,based%20financial%20services%20company%20Euroclear***
- Better Life Index***," Russian Federation***", in***: https://www.oecdbetterlifeindex.org/countries/russian-federation/#:~:text=In%20the%20Russian%20Federation%2C%20the,OECD%20employment%20average%20of%2066%25***
- Caspian Report, ***« meet the Russian Siloviki- Putin's inner circle***", in: https://youtu.be/kO88kFvlE2k?si=JUSJxxMmAnOPW1iI,
- Rachel N. Weber, ***" military industrial complex***", in: https://www.britannica.com/contributor/Rachel-N-Weber/6062#:~:text=Military%2Dindustrial%20complex%2C%20network%20of,spending%20by%20the%20national%20government.%E2%80%A6
- Richard Weitz, ***Russia's Military – industrial Complex***, in: https://www.hudson.org/national-security-defense/russia-s-military-industrial-complex .
- Andrew Roth, "***A lot higher than we expected : Russian arms production worries Europe's war planners***", in: https://www.theguardian.com/world/2024/feb/15/rate-of-russian-military-production-worries-european-war-planners BBC,
- StudySmarter, ***«nationalism*** », in: https://www.studysmarter.co.uk/explanations/politics/political-ideology/nationalism/,.
- Jeffrey Mankoff, ***"The Tricky U.S- Russia Reset Button***", in: https://www.cfr.org/expert-brief/tricky-us-russia-reset-button,

- Dimitar Bechev, "***The Era of US- Russia rest is Over***", in: https://www.aljazeera.com/opinions/2021/6/20/the-era-of-us-russia-resets-is-over,.
- Christo Atanasov Kostov, ***« Russian fascism: the six principles of Putin's nationalist ideology***", in: https://theconversation.com/russian-fascism-the-six-principles-of-putins-nationalist-ideology-218182
- Oxford Reference, ***« Great Power »,*** in: https://www.oxfordreference.com/display/10.1093/oi/authority.20110803095905559,
- The Moscow Times, ***« Branded Foreign Agents Russian NGO's Still Work to Achieve Change***", in: https://www.themoscowtimes.com/2023/06/03/branded-foreign-agents-russian-ngos-still-work-to-achieve-change-a81362
- king's college London, "***How has state owned media in Russia shaped public opinion on Ukraine?",*** in: https://www.kcl.ac.uk/news/how-has-state-owned-media-in-russia-shaped-public-opinion-on-ukraine,
- Vitaliy Shevchenko, ***"Media in Russia: How do Russians get news about the war in Ukraine***", in: https://www.bbc.com/news/world-europe-60932542

World Atlas, Largest Ethnic Groups in Russia, in: https://www.worldatlas.com/articles/largest-ethnic-groups-in-russia.html, .

- Carol Lutz, ***Considering Ukraine's Ethnic Minorities and Their Influence on Russian Foreign Policy***, in:
- https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0030438717300315?via%3Dihub
- Vlada Baranova Tsypylma Darieva, "***Russia's Ethnic Minorities in the Struggle against Cultural Imperialism***", in: https://www.zois-berlin.de/en/publications/zois-spotlight/russias-ethnic-minorities-in-the-struggle-against-cultural-imperialism
- Tim Lister, "***Russia boasts it is beating sanctions but its longer term prospects are bleak***", in: https://edition.cnn.com/2024/01/29/europe/russia-sanctions-putin-ukraine-economy-intl/index.html.

Abstract:

Domestic factors play a fundamental role in shaping Russian foreign policy by influencing the decision making and orientations of policymakers. These factors encompass a variety of variables: Political, military, economic, social and cultural which affect how Russian foreign policy is made and implemented and how its priorities and directions are determined.

This study examines the role of each of these factors individually, and analyzes a specific set of Russian interventions in different geographical regions, such as its intervention in Ukraine to annex Crimea, the Russian involvement in the middle East, specifically in Syria, and its intervention in North Africa, particularly in Libya. In order to identify the main actors that influenced the direction of Russian foreign policy in these areas.

The study reached a central conclusion that the primary driver of Russian foreign policy is the political factor, characterized by political system that concentrates power in the hands of Putin, who exercises extensive authority over formulation and execution of Russian foreign policy and actions.

Keywords:

Russian foreign policy, internal factors, political system, Vladimir Putin, Russian intervention.